

حولية كلية الآداب

سنوية محكمة علمية

تصدرها

كلية الآداب - جامعة بنى سويف

يناير ٢٠٢٠

عدد خاص



ISSN. Print: 2314 – 8160

ISSN. OnLine: 2314-8179

URL: <https://jbsu.journals.ekb.eg/>

مركز جامعة بني سويف للطباعة والنشر



هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة	عميد الكلية	أ.د. جودة مبروك محمد
نائب رئيس مجلس الإدارة	وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا	أ.د. رمضان عامر
رئيس التحرير	أستاذ علم المعلومات المساعد	أ.م.د. مها أحمد إبراهيم
نائب رئيس التحرير	أستاذ علم الأرشيف المساعد	أ.م.د. منال سيد محمد
مدير التحرير	مدرس المكتبات وعلم المعلومات.	د. حاتم أنور عبد الله
محرر الموقع الإلكتروني	مدرس مساعد. كلية الآداب	أ.محمد ربيع عبد الظاهر
مصمم الصفحة	مدرس مساعد. كلية الآداب	أ.طه محمد طه حسن
المحرر اللفوي (اللغة العربية)	مدرس مساعد. كلية الآداب.	أ.نورة سيد أبو المجد
المسئول الإداري		أ. منال محمود
المسئول المالي		أ. أحمد الشرقاوي
متابعة مالية		أ. عمر خلف



أعضاء هيئة التحرير:

- أ.د. جبريل بن حسن العريشي أستاذ علم المعلومات . جامعة الملك سعود **عضواً**
- أ.د. عيسى صالح الحمادي أستاذ اللغة العربية. الامارات العربية المتحدة **عضواً**
- أ.د. مجدى شفيق السيد صقر أستاذ الجغرافية البشرية .جامعة المنصورة **عضواً**

الهيئة الاستشارية الدولية:

- أ.د. نجاح قبلان حمد قبلان "أستاذ المكتبات والمعلومات. قسم المكتبات والمعلومات . كلية الآداب . جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. المملكة العربية السعودية"
- أ.د. شريف الدين بن دوبة "أستاذ الفلسفة. كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية. جامعة الدكتور مولاي طاهر سعيدة الجزائر"
- أ.د. عبيد سرور العتيبي "أستاذ الجغرافيا الاقتصادية و رئيس قسم الجغرافيا بكلية العلوم الاجتماعية .جامعة الكويت"
- أ.د. محمد بلعباسي "أستاذ الأدب الحديث والمعاصر .جامعة حسيبة بن بوعلى فى الشلف الجزائر"
- أ.د. إبراهيم بن عبد الله بن عبدالرحمن الزعبيير "أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط فى كلية التربية بالمجمعة . المملكة العربية السعودية"
- أ.د. هند بنت عقيل بن محمد الميزر "أستاذ الخدمة الاجتماعية الإكلينيكية بقسم الدراسات الاجتماعية . كلية الآداب. جامعة الملك سعود. المملكة العربية السعودية"
- أ.د. محمد مليانى "أستاذ النقد الحديث والمعاصر بجامعة وهران"



أ.د. فوزية محمد على مراد "أستاذ الدراسات الفلسفية . كلية الآداب . الجامعة الأسمرية الإسلامية"

أ.د. عبد الحسين رزوقي مجيد الجبوري "أستاذ علم النفس التربوي . قسم العلوم التربوية النفسية. جامعة بغداد "

أ.د. الهادي بووشمة "أستاذ مختص فى علم الاجتماع قسم علم الاجتماع بجامعة سيدى بلعباس "

أ.د. بلخيري مراد "أستاذ علم الاجتماع. جامعة قسنطينة ٢ ، عبد الحميد مهري "

أ.د. شناف خديجة "أستاذ علم الاجتماع جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ٢ "

أ.د. ججيقة أحمد محمد قزوي "أستاذ علم النفس . جامعة الجزائر ٢ "

أ.د. جمال عيسى شليحي بلبكاي "أستاذ علم النفس .جامعة منتورى قسنطينة،الجزائر "

أ.د. وليد عبد العزيز عمار بخوش "أستاذ علم النفس . جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي (الجزائر) "

أ.د. مها ابراهيم ال كلثم " أستاذ المناهج وطرق التدريس. فلسفة التربية كلية التربية بالمجمعة - جامعة المجمعة "

أ.د.على عبد كنو على "أستاذ فلسفة علوم قرآن. كلية العلوم الاسلامية . جامعة ديالى "

أ.د. كريمة خدوسي "أستاذ علم النفس المعرفى جامعة البويرة "



الهيئة الاستشارية المحلية:

أ.د. أسامة السيد محمود على "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات
والمعلومات . كلية الآداب . جامعة القاهرة "

أ.د. إيناس حسين صادق احمد "أستاذ المكتبات و المعلومات. قسم المكتبات
والمعلومات . كلية الآداب . جامعة حلوان "

أ.د. رباح فوزى محمد عبد اللطيف "أستاذ المكتبات والمعلومات بكلية الدراسات
الانسانية جامعة الأزهر "

أ.د. سمير سعد حامد خطاب "أستاذ علم النفس الاجتماعى ورئيس قسم علم النفس -
كلية الآداب. جامعة جنوب الوادى "

أ.د. محمود أحمد محمد خيال "استاذ علم النفس بكلية الاداب جامعة المنوفيه "

أ.د. خالد عبد الرازق السيد النجار "أستاذ علم النفس المساعد. كلية الآداب -
جامعة القاهرة "

أ.د. عائشة محمود محمد عبد العال "أستاذ التاريخ القديم والآثارو رئيس قسم
التاريخ. كلية البنات. عين شمس "



"تَوْجِيهُ الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ فِي الْمُتَمِّعِ لِابْنِ عَصْفُورٍ"

د. حسن رمادي غانم نصر

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك

كلية المجتمع - جامعة أم القرى - مكة المكرمة

كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

hasanramady@gmail.com

الإستشهاد المرجعي:

حسن رمادي غانم نصر (عدد خاص يناير ٢٠٢٠). "تَوْجِيهُ الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ فِي الْمُتَمِّعِ لِابْنِ

عَصْفُورٍ" تَوْجِيهُ الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ فِي ابْنِ عَصْفُورٍ - حَوْلِيَّةُ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ. جَامِعَةُ بَنِي سُوَيْفٍ. - عدد

خاص. ص ١ - ٢١٤.

المستخلص:

محور البحث (توجيه العلة الصرفية في الممتع لابن عصفور) : اثنتا عشرة علة

،فمسائله متنوعة، ومادتها العلمية ضخمة ، إضافة إلى أنه من أعظم كتبه خاصة، ومن

أبرز المصنفات العربية عامة، والمكانة التي يحظى بها هذا العالم في علم الصرف.

ويهدف البحث إلى: جمع ما تناثر من علل في مؤلف واحد بدقة وإحكام واستقصاء

، وإحاطة، والاهتمام بالعلل التي وردت في الممتع وتوجيهها حرصاً على تمكين القاعدة ،



وإحكام الأحكام لتمتد العربية متأصلة القواعد متينة الأحكام ، والاهتمام بالمسائل الكلية والجزئية واستيفاء القول فيها ليتسم البحث بالشمول وجمع العلاقات بين الأشباه والنظائر، في ترتيب واختصار.

وتبدو أهمية البحث من خلال متابعة الحكم من ابن عصفور ، ثم بيان ما يتعلق بهذا الحكم من تعليل ، وكل ما يصحبه من استدلال على الحكم، والترجيح بين الأحكام. وما شجعتني على دراسة هذا الموضوع أني وجدت أكثر من كتاب في التعليل النحوي.

وكتاب الممتع من أمثل كتب الصرف المطولة حتى قل أن يخلو من مسائله كتاب بعده، قال عنه أبو حيان (٥٧٤ هـ) ١: "أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً، وأخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيماً"، لذا كان تناول العلل من خلال الممتع تناولاً لعل اللغويين حتى القرن الرابع الهجري.

وسيسلك البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من حيث استقراء وتحليل التعليل الصرفي، والكشف عن مدى ارتباطه أو ابتعاده عن القاعدة التوجيهية، وعرض أقوال العلماء ، مع وضع الأدلة والبراهين بين يدي القارئ ليكون على بينة بما يقرأ، ونكر احتجاج كل رأي، مع ذكر الرأي الصحيح بالحجة والدليل، ومناقشة هذه الآراء في ضوء علم اللغة الحديث ما أمكن إلى ذلك سبيلاً، وعدم المساس بالعلة النحوية؛ لذا سيكتفي البحث بما تناولته كتب التعليل النحوي عن العلة، وبالتالي لن يتعرض ل: تعريف العلة والتعليل، أقسامها، نشأتها وتطورها، شروط العلة المقبولة وصفاتها، مسالك العلة، وقوادح العلة.

الكلمات الدالة : العلة الصرفية - ابن عصفور - كتاب الممتع - التعليل النحوي

(١) أبو حيان: انظر تفسير البحر المحيط ١/٦.



Abstract:

This paper deals with twelve types of morphological conditioning addressed by the renowned linguist Ibn Osfour in his book *The Enjoyable*, which is one of the greatest, richest and largest books written by the aforementioned author. The main objective of the paper's author is to bring together as many types of morphological conditioning as possible, so that they can be easily accessible to readers. The paper particularly focuses on the examples handled by Ibn Osfour, which is done with a view to highlighting the rules underlying these examples through identifying consistencies and similarities in a way that is both brief and orderly.

The importance of this paper consists in the fact that it focuses on the way Ibn Osfour passes judgments on different morphological structures and then states the reasons why he deals with these structures the way he does. Furthermore, the paper expounds on the different opinions concerning these structures, and then gives reasons why one of these opinions is to be regarded as the right one. I was encouraged to write this paper by the fact that I have found that this kind of grammatical reasoning, so to speak, was tackled in various sources.

Ibn Osfour's *The Enjoyable* is one of the most reputable and reliable books on Arabic morphology; one can rarely, if ever, find a book on Arabic morphology whose author does not fall back on *The Enjoyable*. Abu Hayyan (745 H) said about it: ' *The Enjoyable* is the best book that was written on morphology as far as organization, conciseness and readability are concerned'. This is why morphologists



entirely depended on it when tackling morphological processes till the fourth Hijri century.

As for the current paper, it uses the inductive, analytical approach in analyzing the types of morphological conditioning in question and indicating their relation to the rule, and referring to the different opinions of the Arab linguists in this respect, meanwhile stating linguistic evidence that would help the reader fully understand what s/he is reading. Besides, the various opinions concerning the types of morphological conditioning are discussed in the light of modern linguistic theory, and the correct opinion is highlighted and supported through examples. It is worth mentioning that the current paper only deals with what is mentioned in resources about morphological conditioning, and, therefore, will not deal with conceptual or historical issues pertaining to morphological conditioning, nor will it approach morphological conditioning prescriptively by dealing, for instance, with 'optimal' conditioning or unacceptable conditioning, so to speak.

Keywords: morphology – morphology- Ibn Osfour's - morphological structures

مقدمة البحث:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فمحور البحث : اثنتا عشرة علة في "الممتع في التصريف" لابن عصفور (أبو الحسن ت ٦٦٩هـ) ، فمسائل متنوعة، ومادتها العلمية ضخمة ، إضافة إلى أنه من أعظم



كتبه خاصة، ومن أبرز المصنفات العربية عامة، والمكانة التي يحظى بها هذا العالم في علم الصرف.

أهداف البحث:

- ١- جمع ما تناثر من علل في مؤلف واحد بدقة وإحكام واستقصاء وإحاطة.
- ٢- الاهتمام بالعلل التي وردت في الممتع وتوجيهها حرصا على تمكين القاعدة ، وإحكام الأحكام لتمتد العربية متأصلة القواعد متينة الأحكام.
- ٣- الاهتمام بالمسائل الكلية والجزئية واستيفاء القول فيها ليتسم البحث بالشمول وجمع العلاقات بين الأشباه والنظائر، في ترتيب واختصار.

أهمية البحث:

تبدو أهمية البحث من خلال متابعة الحكم من ابن عصفور ، ثم بيان ما يتعلق بهذا الحكم من تعليل ، وكل ما يصحبه من استدلال على الحكم، والترجيح بين الأحكام. وما شجعني على دراسة هذا الموضوع أنني وجدت أكثر من كتاب في التعليل النحوي، منها: العلة النحوية -نشأتها وتطورها ، د. مازن المبارك ، ونظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، د. حسن خميس سعيد الملح، والتعليل النحوي في الدرس اللغوي القديم والحديث، خالد بن سليمان بن مهنا الكندي، وغيرهم^١.

^١هناك مؤلفات قديمة في العلة، منها: الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، ابن الوراق(٣٨١هـ): علل النحو، ابن جني: علل التنئية، الجليس النحوي(٤٩٠ هـ): ثمار الصناعة في علم العربية، العكبري(٦١٦هـ): اللباب في علل البناء، الخوارزمي(٦١٧هـ): ترشيح العلل في شرح الجمل، والبدر الدماميني(٨٢٧هـ): رسالتان في العلة النحوية.



لماذا كتاب الممتع في التصريف لابن عصفور؟

كتاب الممتع من أمثل كتب الصرف المطولة حتى قل أن يخلو من مسائله كتاب بعده، قال عنه أبو حيان (٥٧٤هـ) ١: "أحسن ما وضع في هذا الفن ترتيباً، وأخصه تهذيباً، وأجمعه تقسيماً، وأقربه تفهيماً"، لذا كان تناول العلل من خلال الممتع تناولاً لعل اللغويين حتى القرن الرابع الهجري، وذلك للأسباب التالية:

بسط ابن عصفور مسائل التصريف فيه بسطاً مسهباً مدعوماً بالتعليل والحجاج، فكان من أشهر كتبه.

في خطبة كتابه لا يدعي أنه أبدع في علوم التصريف شيئاً جديداً، وإنما يقر أنه أخضع جهود أسلافه في هذا العلم حتى القرن الرابع لضرب من التهذيب والتبويب ليقربها إلى الفهم والإدراك، وينعي على أنداده أنهم جمعوا في كتبهم موضوعات التصريف متداخلة مضطربة. وكأنه يقر أنه قد جمع مادة كتابه مما تقدمه من الكتب واكتفى هو بتذليل الموضوعات وتهذيب ألفاظها وتقريبها.

فدائماً يقول: قال سيبويه (١٨٠هـ)، وحكى الكسائي (١٨٩هـ)، وحكى أبو عمر الجرمي (٢٢٥هـ)، وعن ابن السكيت (٢٤٤هـ)، والمبرد (٢٨٦هـ)، وأخبر أبو بكر بن دريد (٣٢١هـ)، وقال الزجاجي (٣٤٠هـ). ويستعين بأقوال ابن الإخشيد (٣٢٦هـ)، وابن السراج (٣١٦هـ)، وأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، وأسلافهم.

١) أبو حيان: انظر تفسير البحر المحيط ٦/١.



١- لم يلتزم مذهب البصرة أو الكوفة أو بغداد، إنما اتبع منهج المحققين من العلماء معتمداً على الاختيار المدعوم بالدليل؛ لذا كان موقفه من علماء التصريف موقف المختار المميز الذي لا يرتبط بآثارهم إلا في حدود ما يلائم منهجه بدليل أنه أخذ عن البصريين وخالفهم، وكذلك كان موقفه من الكوفيين والبغداديين، وإن كانت مخالفته للكوفيين أوسع.

٢- في موقفه من البصريين والكوفيين والبغداديين لا يتخطى القرن الرابع، إذ يقف من البصريين عند ابن جني (٣٩٢هـ)، ومن الكوفيين عند ثعلب (٢٩١هـ)، ومن البغداديين عند القالي (٣٥٦هـ). أما من خلف بعد هؤلاء من علماء تلك المدارس الثلاث فلا ترى له في الممتع أخذاً عنهم وموافقة لهم أو مخالفة.

٣- اعتماده الجدل والاحتجاج حتى يستوفي جميع جوانب الموضوع، فربما يعرض للمسألة الواحدة مذهبين، ويحتج لكل منهما، ثم يرجح أحدهما على الآخر بحججه المنطقي اللغوي، منثوراً في طياته فيض من ألوان السماع والقياس.

٤- أما أسلوبه في معالجة العلل فيجمع بين الوضوح والبساطة تارة والغموض تارة أخرى، مما دفعني لمتابعة المادة العلمية في مظانها لك ما استغلق وإيضاح ما أبهم

منهج البحث:

١- سيسلك البحث المنهج الاستقرائي التحليلي، من حيث استقراء وتحليل التعليل الصرفي، والكشف عن مدى ارتباطه أو ابتعاده عن القاعدة التوجيهية.



٢- لن أتعرض للحديث عن ابن عصفور فيكفي ما تناوله السابقون عن حياته ، وصلته بالعلماء ، وشيوخه وتلاميذه ، ومؤلفاته ، ومنزلته العلمية بين أقرانه وخلفائه ، ووفاته^١.

فأردت أن أجمع العلل الصرفية في كتاب يجمع شتاتها من بطون الكتب هنا وهناك ، ثم توزيعها ، وتحليلها ، والإحاطة بالمشكلات والآراء المتشابهة والمتخالفة لوضعها في وحدة منهجية متسقة منتظمة ، ولا شك أن البحث استند في سبيل ذلك إلى المصادر القديمة والحديثة ، فالمصادر القديمة تورد شواهد وأمثلة لها كما هو واضح في كتاب سيويوه ، والمقتضب ، وكتب أبي علي الفارسي ، وابن جني ، وكل من جاء بعدهم مردداً كلامهم . فالقدماء عرفوا جلّ القوانين الصوتية الحديثة ، ووردت في مؤلفاتهم متناثرة هنا وهناك ، ومعظم الدراسات الحديثة تقوم على المادة الأساسية عند القدماء .

ولا فضل لي سوى جمع وترتيب العلل ، وتحليل أمثلتها ، وإخراجها بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع.

٣- ربط التعليل بالحجاج والمناقشة من خلال:

- عرض أقوال العلماء ، مع وضع الأدلة والبراهين بين يدي القارئ ليكون على بينة بما يقرأ.

- ذكر احتجاج كل رأي ، مع ذكر الرأي الصحيح بالحجة والدليل.

^١ (تناول سيرته الدكتور فخر الدين قباوة في كتابه: ابن عصفور والتصريف ، ص ٥٧ : ٦٧. (انظر ترجمته في: صلة الصلة ١٤٢ ، الذيل والتكملة ١٣/٥ ، فوات الوفيات ٣/١٨٥ ، ١٨٤ ، بغية الوعاة ٣٥٧ ، مفتاح السعادة ١/١١٨ ، شذرات الذهب ٣٣/٥ ، ونفح الطيب ٢/٢٧١/٢٠٩).



- مناقشة هذه الآراء في ضوء علم اللغة الحديث ما أمكن إلى ذلك سبباً.
- ٤- لم يستشهد البحث بالأمثلة أو ما تسمى التمارين العملية التي لا وجود لها في اللغة العربية إلا في المكان الذي يوجب تثبيت قاعدة أو رأي.
- ٥- عدم المساس بالعلة النحوية؛ لذا سيكتفي البحث بما تناولته كتب التعليل النحوي عن العلة ، وبالتالي لن يتعرض ل: تعريف العلة والتعليل، أقسامها، نشأتها وتطورها، شروط العلة المقبولة وصفاتها، مسالك العلة، وقوادح العلة.

الدراسات السابقة :

من الدراسات السابقة ذات الصلة بالعلة الصرفية: "قواعد التوجيه في الصرف العربي"، رسالة دكتوراه، د. عصام ندا، كلية دار العلوم جامعة الفيوم ٢٠٠٣م. تناول فيها: في التمهيد: تعريف القاعدة التوجيهية، المقارنة بين قواعد التوجيه في الصرف العربي والقواعد الصرفية، ونشأة قواعد التوجيه وتطورها في التراث.

الباب الأول: قواعد التوجيه المبنوية ، في ثلاثة فصول، الأول: قواعد توجيه استئفال البنية، الثاني: قواعد توجيه نفي اجتماع شيئين في البنية، والثالث: قواعد توجيه اختصاص البنية.

الباب الثاني: قواعد التوجيه الاستدلالية، وقسمه ثلاثة فصول: الأول: قواعد التوجيه الاستدلالية التحويلية، تناول فيه: قواعد توجيه الأصل والفرع، قواعد توجيه الرد



إلى الأصل، وقواعد توجيه العدول عن الأصل. والفصل الثاني: قواعد توجيه الاستدلالية الأولوية. والثالث: قواعد توجيه استدلالية مختلفة.

الباب الثالث: قواعد توجيه والدرس الصرفي، ينقسم إلى خمسة فصول : العلاقة بين قواعد توجيه وأصول التصريف، العلاقة بين قواعد توجيه والتعليل الصرفي، والعلاقة بين قواعد توجيه ومسائل الخلاف الصرفي، والعلاقة بين قواعد توجيه وعلم المنطق، والعلاقة بين قواعد توجيه وعلمي الفقه والكلام.

ويختلف بحثي عن رسالة الدكتور عصام ندا في التالي:

١- البحث خاص بتوجيه العلل الصرفية الواردة في كتاب الممتع وعلاقتها بأصول التصريف أو أدلته -السماع ، واستصحاب الحال، والقياس- والعلة التي نشأت وراء هذه الأصول ، وهي علاقة عموم وخصوص، ورسالته تتمثل في القواعد العامة التي تضبط الأفكار الصرفية العامة.

٢- البحث يهتم بالناحية التطبيقية -لا النظرية كما فعل هو في رسالته- لدراسة العلل من خلال مسائل الممتع ؛ لذا لم أعرف بأي مصطلح يخص العلة لا في اللغة ولا في الاصطلاح حتى لا أكرر كلمة واحدة سبقت إليها.

وبالتالي فالموضوع جادٌ ويحتاج إلى دراسة ، فلم يسبق بدراسة مستقلة تحمل في طياتها دلائل التفسير للظواهر الصرفية.



وقد قسمت بحثي اثنتي عشرة علة^١، هي:

العلة الأولى: الحمل (الأولى)

المقصود بعة الحمل (الأولى): جعل استدلال معين أولى من استدلال صرفي آخر،

وهو ما عبّر عنه الصرفيون بالتالي:

- الحمل على الأكثر أولى من الحمل على الأقل.
- الحمل على ماله نظير أولى من الحمل على ما ليس له نظير.
- حذف ما ليس له معنى أولى من حذف ما له معنى.
- حمل الشيء على الشيء: أي: إلحاقه به وإعطاؤه حكمه، ويكون ذلك إما على اللفظ، أو على الموضوع، أو على المعنى. فمن عادة العرب أنهم يؤثرون التجانس والتشابه؛ فاذلك حملوا الفرع على الأصل وردوه إليه، كما حملوا الأصل على الفرع لإيثارهم تشبيه الأشياء بعضها ببعض.

كذلك حملوا الشيء على نظيره لمشابهته له لفظاً أو معنى أو لفظاً ومعنى^٢، وقد

أشار إلى ذلك سيبويه (١٨٠هـ) بقوله^٣: "ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على

^١ ترتيب علل البحث حسب أهميتها وترابط بعضها ببعض.

^٢ علي عبد الله الغنبي: انظر الحمل على المعنى في العربية ص ١٣: ٣٢.

^٣ سيبويه: الكتاب ١/٢٤



غير حاله في سائر كلامهم"، وأفرد له ابن جني^١ فصلاً في "باب شجاعة العربية" المتمثلة في: الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتحريف. وقال في هذا الفصل^٢: "اعلم أن هذا الشرح^٣ غور من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً ذلك اللفظ أو فرعاً"، وهو عند ابن هشام^٤ من باب: "ما أعطي الشيء المشبه له في لفظه دون معناه".

ولعلّ الحمل عدة صور، هي:

أولاً: الحمل على ماله نظير

هم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، و الحمل على ماله نظير أولى من حمله على ما ليس له نظير. ويقصد به: حمل النظير على النظير للشبه اللفظي أو المعنوي أو كليهما، وهو ما أطبق عليه ابن جني: القياس اللفظي، حيث يقول: "واعلم أن القياس اللفظي إذا تأملته لم تجده عارياً من اشتغال المعنى عليه"، وقال ابن

^١ ابن جني: الخصائص ٢/٣٦٠.

^٢ السابق ٢/٤١١.

^٣ الشرح: النوع.

^٤ ابن هشام: انظر مغني اللبيب ٢/٦٧٩.



السراج (٦١٦هـ)^١: "وكثيرا ما يعملون الشيء عمل الشيء إذا أشبهه في اللفظ وإن لم يكن مثله في المعنى"، وتوسعوا فيه حتى ذكر ابن جني^٢ أن العرب قد تجرى الشيء مجرى نقيضه كما تجرى مجرى نظيره.

إن ابن عصفور في استعماله أسلوب الحمل على النظر متأثر من غير شك بشيخه سيبويه المتأثر بشيخه الخليل (١٧٠هـ) الذي اهتم كثيرا بالفقه وعلم الكلام. ومن الحالات التي علل بها ابن عصفور الحمل على ما له نظير ما يأتي:

١ - قلب الواو المكسورة غير أول همزة

ذكر أبو الحسن قلب الواو المكسورة غير أول همزة حملاً على "أقائيم" جمع "قوم"، وهو مذهب الزجاج، حيث يقول^٣: "وأما مصائب في جمع مصيبة فكان القياس فيها (مصاوب) على ما يبين في باب القلب - فإما أن يكونوا همزوا الواو المكسورة غير أول شذوذاً فتكون مثل "أقائيم" في جمع "أقوام" وهو مذهب الزجاج، وإما أن يكونوا غلطوا فشبها بياء "مصيبة" وإن كانت عيناً بالياء الزائدة في نحو "صحيفة" فقالوا "مصائب" كما قالوا "صحائف"، وهو مذهب سيبويه. والأول أقيس عندي لأنه قد ثبت له نظير وهو: "أقائيم". ويمكن القول:

^١ ابن السراج: انظر الأصول في النحو ١/٩٣.

^٢ انظر الخصائص ٢/٣٨٩.

^٣ ابن عصفور، الممتع ١/٣٤٠.



- ١- لم يجز همز الواو المكسورة غير أول لأن الهمزة أكثر ما تجيء في الأطراف (أسود، أحمر، حمراء، صفراء)، وقلتها زائدة حشوا، نحو: شمال و شامل.
- ٢- همز الواو المكسورة حشوا خطأ، وعده ابن جني^١ في جملة أغلاظهم إذ أصل "مصيبة": مصوبة^٢، فنقلت كسرة الواو إلى الصاد، فسكنت الواو مفردة بعد كسرة فانقلبت ياء: وقياس جمعه: مصاوب^٢.
- ٣- تخريج همز الواو المكسورة غير أول هنا حملاً على همز الواو المضمومة، نحو "أدور" لأن المكسورة ليست في ثقل المضمومة، والهمز في الطرف أسوخ منه في الحشو. فلما كانت المضمومة أثقل جاز قلبها في كل موضع، ولم يجز قلب المكسورة في الحشو لأن الحشو أقوى من الأول.
- ٤- زعم أبو الحسن أن العرب شذت في كلمة واحدة هي "مصائب" فهزمت فيها العين، وقد فاتته أنه ذكر شذوذهم في "أقائيم" جمع: أقوام، وأن هذا الشذوذ جاء أيضاً في "منائر" جمع: منارة، و"مسائل" جمع: مسيل، و"معائش" جمع: معيشة^٢.
- ٥- الهمز هنا خارج عن القياس.

٢ - إبدال التاء من واو القسم

ذكر أبو الحسن إبدال التاء من واو القسم، رافضاً أن تكون أبدلت من الباء، وذلك حملاً على إبدالها من الواو، حيث يقول: "وأبدلت من واو القسم في نحو" تالله" لأن

^١ ابن جني، انظر المنصف ٢٢١/٥، وابن مالك، انظر شرح الكافية الشافية ٢٣٣/٥.

^٢ انظر المنصف ٣٠٧/١.



الأصل الباء بدليل أنك إذا جررت المضمرة أتيت بالباء فقلت "به" و "بك" لأن المضمرة ترد الأشياء إلى أصولها، ثم أبدلت الواو من الباء، ثم أبدلت التاء من الواو. فإن قال قائل: ولعلها أبدلت من الباء. فالجواب أن إبدال التاء من الواو قد ثبت ولم يثبت إبدالها من الباء، فكان الحمل على ما له نظير أولى. وأيضاً فإن العرب لما لم تجر بها إلا اسم الله تعالى دلّ ذلك على أنها بدل من بدل لأن العرب تخص البديل من البديل بشيء بعينه^١.

ويمكن القول إن التاء أبدلت من واو القسم لا من الباء حملاً على إبدالها من الواو فاء: ، وهو إبدال التاء من كل واو وقعت فاء في افتعل وما تصرف منه، نحو: اتعد واتزن، ويتعد ويتزن ومتعد ومتزن والأصل: اوتزن ويوتزن وموتزن و اوتعد ... ، فقلبوا الواو تاء وأدغموها في تاء الافتعال^٢.

٣ - ثانياً: الحمل على الأكثر^٣

يعدُّ مبدأ القياس على الكثرة من المبادئ المهمة في الدرس الصرفي، وهو قريب من مفهوم المطرد والغلب، وهو أولى من الحمل على الأقل ، وقد علل به ابن عصفور ما يأتي:

(١) الممتع ١/٣٨٤.

(٢) الكتاب، ٤/٣٣٤ وشرح المفصل، ١٠/٣٦

(٣) لن يتعرض البحث لعلّة "الكثرة"، فقد نشرت بحثاً بعنوان: "كثرة الاستعمال وأثرها في تطور الأبنية وتصريفها، مجلة الإنسانيات كلية الآداب جامعة دمنهور، العدد الرابع والأربعون ٢٠١٥م.



١ - ما اعتلت جميع أصوله

ذهب ابن عصفور إلى الحمل على الأكثر فيما انقلبت عنه ألف "واو"، حيث يقول: "فأما اعتلال الجميع فلم يوجد منه إلا كلمة واحدة وهي "واو"، وفيما انقلبت عنه هذه الألف خلاف: فمنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن الواو لأن ما عرف أصله من المعتل العين أكثر ما تكون الألف فيه منقلبة عن الواو. فحمل مجهول الأصل على الأكثر. ومنهم من ذهب إلى أنها منقلبة عن ياء . وإلى هذا القول كان يذهب أبو علي.

ويمكن القول إنه لما قلَّ التضعيف في الصحيح امتنع في الواو لثقله، حيث إن تماثل أصلين في ثلاثي فاء وعينا نحو: "ددن"، وفاء ولاما، نحو: "سلس" مستثقل، فإن كان عينا ولاما فلا، نحو: "طلل"، أقل منه ما تماثلت فاءه و عينه ولامه، وهذا لا يقاس عليه. وفي ذلك يقول ابن عصفور: " ، ويعتمد في ذلك على أنه لا ينبغي أن تكون حروف الكلمة كلها في موضع واحد ، إذ ذلك مفقود في الصحيح. فأما "ببه" فقليل جدًا ، وهو أيضا مما يجري مجرى حكاية الصوت، وكذلك "ددد" لأنه مستعمل في ضرب من اللعب ، فهو حكاية صوت عندهم. وإذا كانت الألف منقلبة عن ياء كان مما فاءه ولامه من جنس واحد، وقد جاء ذلك في الصحيح قليلا ، نحو "سلس" و "قلق" فحمله على ما جاء مثله في الصحيح أولى.

وذكر ابن عصفور اختلاف الأخفش (٢١٥هـ) والفارسي في انقلاب ألف "واو"، فالأول على أنها منقلبة عن الواو، وهو اختياره معللاً بحمل مجهول الأصل على الأكثر، ويكون في ذلك دخول في باب واحد معدوم وهو كون أصول الكلمة كلها واوات^١. رافضا قول الفارسي بانقلابها عن الياء لأن في ذلك حملا للألف على الأقل.

(١) الممتع ٢ / ١٤١، ١٤٢.



٢ - حذف الواو لآماً

مما يمتنع فيه الإعلال فلا تحذف الواو إن كان فاء في اسم، ذهب ابن عصفور إلى أن المحذوف من "ثبة" و"ظبة" الواو لآماً لا فاء حملاً على الأكثر، متفقاً مع الأخفش، حيث يقول: "حذفت الواو لآماً في أشياء صالحة..... وحذفت من "ثبة" اسم الجماعة من الناس وغيرهم، ومن "ظبة" طرف السيف، وهما من الواو حملاً على الأكثر. بذلك وصى أبو الحسن الأخفش".^١

ويمكن القول إن الفاء لم يطرد حذفها إلا في مصادر بنات الواو، نحو "عدة" و"زينة" و"جدة" ، وليست "ظبة" من ذلك، وأوائل تلك المصادر أيضاً مكسورة، وأول "ظبة" كما ترى مضموم^٢. و"ثبة" المحذوف منها اللام دون الفاء والعين، يدل على ذلك أن الثبة: الجماعة من الناس وغيرهم، قال الله تعالى: (فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ اَنْفِرُوا جَمِيعاً)^٣، ف"ثبات" كقولك: جماعات متفرقة، أو اجتمعوا كلكم. فهذا أكثر مما حذفت لآمه ياء، فعليه ينبغي أن يكون العمل، وبه أيضاً وصى أبو الحسن^٤، فقد ثبت أن أصل "ثبة" "ثبوة". والقول في "ظبة" أيضاً كالقول في "ثبة" ولا يجوز أن يكون المحذوف منها فاء ولا عيناً، بخلاف مذهب الزجاج^٥ في "ثبة الحوض" - وهي وسطه - أنها من "ثاب الماء إليها" وأن الكلمة

^١ (المرجع السابق ٢/٢٠٠، و ٢٠١).

^٢ موضع.

^٣ الآية ٧١ من سورة النساء.

^٤ (البحث يطلق على ابن عصفور أبا الحسن وهي كنيته، والمقصود هنا: الأخفش).

^٥ (للزجاج، انظر معاني القرآن ٢/٧٩).



محدوفة العين، وقال: "تقول في تصغيرها تُوبية". وهذا غير لازم، لأنه يجوز أن تكون من "ثَبَّيتَ أَي: جمعت، وذلك أن الماء إنما مجتمعه من الحوض في وسطه .

٣ - عدم تحويل فتحة العين ضمة أو كسرة

عند قلب الواو الفاء في "انفعل" و"افتعل"

على الرغم من الحمل إلا أنه ينتج عنه بناء غير موجود، يقول أبو الحسن: "إلا أنك إذا أسندتهما إلى ضمير متكلم أو مخاطب لم تحوّل الفتحة التي في العين -إذا كانت واوا- ضمة، أو ياء-كسرة- كما فعلت ذلك في "قُلْتُ" و "بَعْتُ" بل تقول "انْقَدْتُ" و "اخْتَرْتُ" ،فتسكن آخر الفعل للضمير، وما قبله ساكن فتحذفه لالتقاء الساكنين من غير تحويل. وإنما تحول لأنك لو حولت في ذوات الواو حركة العين ضمة لنقلت "انْفَعَلْتُ" و "اِفْتَعَلْتُ" إلى "انْفَعَلُ" و "اِفْتَعَلُ" وهما بناءان غير موجودين. وكذلك لو حولت في ذوات الياء حركة العين كسرة لنقلتها إلى "انْفَعَلُ" و "اِفْتَعَلُ" وهما بناءان غير موجودين. فلما كان النقل يؤدي إلى بناء غير موجود لم يجر. وليس كذلك "فَعَلَ" لأنه إذا حوّل إلى "فَعُلُ" بضم العين أو "فَعِلُ" بكسرها كان محوّلًا إلى بناء موجود^١.

ويمكن القول إن المضارع من الصيغ التي يجب التصحيح في ماضيها فهو على غرار المضارع من السالم: لا يتغير فيه شيء بأي نوع من أنواع التغيير، تقول " :غيد يغيد، وهور يحور، وناول يناول، وبائع يبايع، وسول يسول، وبين يبين، وتقول يتقول،

^١(الممتع ٢/٥٤).



وتبين يتبين، وتبايع يتبايع، وتهاون يتهاون، واحول يحول، واغيد يغيد، و اجتور يجتور، واحوال يحوال، واغياذ يغياذ."

أما المضارع مما يجب فيه الإعلال، فإنه يعتل أيضاً، وهو في اعتلاله على ثلاثة أنواع: الأول: نوع يعتل بالقلب وحده، وذلك المضارع من صيغتي " انفعل وافتعل" ، فإن حرف العلة فيهما ينقلب ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، نحو " انقاد ينقاد، وانداح ينداح، واختار يختار، واشتار العسل يشتاره." ، والأصل في المضارع " ينقود، ويختير " على مثال ينطلق ويجتمع، فوقع كل من الواو والياء متحركاً بعد فتحة فانقلب ألفا، فصارا " يختار، وينقاد" ، والثاني: نوع يعتل بالنقل وحده، وذلك المضارع من الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال، ما لم يكن من باب " علم يعلم" ، فإنك تنقل حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح الذي قبله، نحو " قال يقول، وباع يبيع." والأصل في المضارع " يقول، ويبيع "على مثال ينصر ويضرب، نقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما، فصار يقول، ويبيع، والثالث: نوع يعتل بالنقل والقلب جميعاً، وذلك مضارع الثلاثي الذي يجب فيه الإعلال إذا كان من باب " علم يعلم" والمضارع الواوي من صيغتي " أفعل واستفعل " نحو " خاف يخاف، وهاب يهاب، وكاد يكاد " ونحو " أقام يقيم، وأجاب يجيب، وأفاد يفيد " ونحو " استقام يستقيم" ، واستجاب يستجيب، واستفاد يستفيد^١."

^١ابن عقيل، انظر شرح ابن عقيل ٢٩٥/٤.



ويمكن القول إن الواو تقلب ألفاً في "افتعل" مالم تدل على التشارك؛ لذا صحت الواو في نحو "اجتوروا واعتونوا وازدوجوا واعتوروا واحتوشوا واهتوشوا، لأن هذه الأحرف في معنى "تفاعلوا" أي: تجاوزوا، تعاونوا.

٤ - تخفيف عين "فَيْعِل" الواوي واليائي حملاً للمعتل على الصحيح

عندما تلتقي الواو و"الياء ويجتمعان في كلمة واحدة، والسابق منهما ساكن وقبله كسرة، يجب قلب الواو ياء، تقدمت الواو، أو تأخرت، لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتخفيف ما أمكن، ويجب حينئذ إدغام الياء "المنقلبة عن الواو" في الياء "السالمة لاجتماع المثلين، ومن التخفيف أيضاً حذف الياء، يقول أبو الحسن: "... وإن شئت حذفنا الياء المتحركة تخفيفاً فقلت "سيد" و "ميت" و "لين" لاستئصال ياءين وكسرة".^١

ويمكن القول إنه يجوز تخفيف عين "فَيْعِل" الواوي فيقال: "سيد" و "ميت" في "سيد" و "ميت"، ويجوز أيضاً في اليائي نحو "لين" في "لين"، وإن كان الفارسي لا يرى التخفيف في ذوات الياء قياساً، فلا يجوز عنده: "بين" في "بين" قياساً على "لين"، ويقيس ذلك في ذوات الواو، وحجته أن ذوات الواو قد كانت الواو فيها قد قلبت ياء فخففت بحذف إحدى الياءين منها لأن التغيير يأنس بالتغيير. فجواز التخفيف في المعتل حملاً على التخفيف في الصحيح، فالمعتل لا ينفرد بالبناء لا يكون للصحيح، أو يأتي على بابه على الظاهر كما نقول "سيد": "فَيْعِل".

^١(الممتع ٢/٧٨).



ثالثاً: حمل الجمع على المفرد

ذكر أبو الحسن إتباع الجمع للمفرد وذلك في:

١ - قلب الواو ياءً في الجمع لاعتلالها في المفرد

ذكر أبو الحسن قلب الواو ياءً لوقوعها بعد كسرة في فعلٍ وفعالٍ، يقول: "وإن كان على "فعل" من الواو بكسر الفاء وفتح العين جمعاً لما قلبت فيه الواو ياءً أو ألفاً، فإن الواو تنقلب فيه ياءً لانكسار ما قبلها مع أنهم أرادوا أن تعتل في الجمع كما اعتلت في المفرد، وذلك نحو "قائمة وقيم" و"ديمة وديم" و"قيمة وقيم"، والأصل: "قوم" و"دوم" لأنهما من "قام يقوم" و"دام يدوم". فإن كانت الواو لم تعتل في المفرد لم تعتل في الجمع نحو "زوج وزوجة" و"عود وعودة" إلا لفظة واحدة شذت وهي "ثور وثيرة" فذهب أبو بكر إلى أن الذي أوجب قلب الواو ياءً أن الأصل "ثيارة" كـ "حجارة" و"ذكاراة"، فقلبت الواو ياءً لأجل الألف التي بعدها، كما قلبت في "سياط" جمع "سوط".^١

ويمكن القول إنه وجب قلب هذا الضرب في الجمع لأنه قد كان في الواحد مقلوباً لانكسار ما قبل عينه، فلما قلب الأثقل في الواحد إلى الأخف، وهو الياء، وجرى العمل من وجه واحد جروا عليه في الجمع، و قالوا: "ديم، وقيم، وحيل، أرادوا أن يكون بين "قيم، وحيل".

^١ (السابق ٥١/٢، و٥٢).



وتعل الواو إذا كانت في المفرد شبيهة بالمعلة- وهي الساكنة- نحو "سوط" و "سياط" ، الواو في المفرد ساكنة ، وصارت الكسرة بمنزلة ياء قبلها، والألف تشبه الياء ، وقد وقعت بعد الواو في الجمع ، لذلك أعلت وجوبا فيه وقلبت ياء^١ ، لكن تصح الواو في "زوج وزوجة، وعود وعودة لعدم الألف في الجمع، وعلّة التصحيح أنه لما عدت الألف قلّ اللسان ، فخفّ النطق بالواو بعد الكسرة، فصحّت، ولم يجز إعلالها لأنه انضمّ إلى عدم الإعلال تحصيلين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث. أما "ثور وثيرة" فليس بالمطرّد، وقياسه "ثورة" بتصحيح الواو ، لكن قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا كما استثقلوا أن تثبت "ديم"، وهذا ليس بمطرّد.

ويمكن القول إنه التقت الواو بالكسرة فأحدث نوعا من تكلف النطق وثقله مما أدى إلى إحداث مخالفة بين الصوتين المتجاورتين عن طريق قلب الواو(نصف الحركة) إلى نصف حركة من جنس الكسرة وهي الياء ليتم التماثل والانسجام بين الأصوات المتجاورة.

٢ - حمل التثنية والجمع على المفرد في عدم جواز الإدغام ما عينه ولامه ياءان

لا يجوز الإدغام فيما عينه ولامه ياءان؛ لذا يقول أبو الحسن: "وإن كانت الحركة بناء فلا يخلو أن تكون متطرفة أو غير متطرفة ، فإن كانت متطرفة جاز الإظهار والإدغام نحو (أحيي....)

^١(انظر الكتاب ٣٦٩/٢، وابن جني، انظر المنصف ٣٤٨/١: ٣٥٠.



فإن لم تكن متطرفة فلا يخلو أن يكون بعدها علامتا التنثية أو علامتا الجمع ، أو تاء التأنيث ، فإن كان بعدها التنثية أو علامتا الجمع لم يجز إلا الإظهار، وذلك نحو " محييان" و" حيين" و" محييات" والسبب في ذلك أن زيادتي الجمع إنما دخلت على الأفراد، فلما كان المفرد لو لم يلحقه شيء لا يجوز فيه الإدغام لأن الحركة إعراب حملت التنثية والجمع عليه^١.

ويمكن القول -وهو كلام ابن عصفور^٢- إن المثليين إذا اجتمعا في هذا النوع فلا يخلو من أن يكون الثاني ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن ، وذلك نحو "حييت" و"أحييت" وأشباه ذلك. وإن كان الثاني متحركاً فلا يخلو من أن يكون ما قبله مفتوحاً أو غير مفتوح. فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا تخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعراباً أو بناء. فإن كانت الحركة إعراباً لم تدغم لأن الإعراب عارض يزول في حال الرقع والخفض، فيسكن الحرف فلا يمكن الإدغام فيه، فيحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض، وذلك نحو" لن يحيي" و" رأيت محيياً" فلا تدغم في " هو يحيي" ولا في" هو محييك". وإن كانت الحركة بناءً فلا يخلو من أن تكون متطرفة أو غير متطرفة، فإن كانت متطرفة جاز الإظهار والإدغام نحو "أحيي" و"أحيي" و"حيي وحي" و"حيي حي".

^١ (الممتع ٢/١٥٩).

^٢ (سيأتي تفصيله في حمل حرف على حرف ، والإظهار والإدغام في "حيي").



رابعاً: الحمل على المعنى (ما يعامل معاملة غيره)

الحمل على المعنى أن يكون الكلام في معنى كلام آخر فيحمل على ذلك المعنى، أو يكون للكلمة معنى يخالف لفظها فيحمل الكلام على المعنى دون اللفظ، قال ابن جني^١: "وقد شاع عنهم حمل ظاهر اللفظ على معقود المعنى وترك الظاهر إليه، وذلك كتذكير المؤنث، وتأنيث المذكر، وإفراد الجماعة، وجمع المفرد، وقد فاش عنهم". وعقد له ابن فارس (٣٩٥ هـ) باباً سماه (باب الحمل) جاء فيه^٢: "هذا باب يترك فيه ظاهر لفظه لأنه محمول على معناه"، ويعبر عنه ب: حمله على كذا، التأويل، ذهب به إلى كذا، مراعاة المعنى، اعتبار المعنى، الرد على المعنى، الإجراء على المعنى، الإعادة على المعنى، أراد كذا، وعني به كذا.

ومما علل به أبو الحسن الحمل على المعنى:

١ - عدم قلب الواو ألفاً في "انفعل" و"افتعل" بمعنى "تفاعلوا"

تعتل عين "انفعل" و"افتعل" إذا كان الحرف الذي قبلها متحركاً في الأصل، ومما يمتنع فيه الإعلال فلا تقلب الواو المتحركة المفتوح ما قبلها ألفاً إذا كانت هذه الواو عيناً لـ "افتعل" الدال على معنى "التفاعل"، يقول أبو الحسن: "فإن وقعت الواو أو الياء عيناً في فعل على أزيد من ثلاثة أحرف فإنه لا يخلو أن يكون ما قبل حرف العلة ساكناً أو متحركاً.

^١ ابن جني: انظر المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ١/١٤٥.

^٢ ابن فارس: انظر الصحابي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/٢٥٣.



فإن كان متحركًا - وذلك في "انفعل" و"افتعل" نحو "انقاد" و"اقتاد" و"اختار" - فإنك تعامل ما بعد الساكن معاملة فعل^١ على ثلاثة أحرف وذلك أن الأصل "انقود" و"اقتود" و"اختير" ، فعاملت "قاد" من "انقاد" و"تاد" من "اقتاد" و"تار" من "اختار" معاملة "قال" و"باع" فأعلت كما أعلتتهما. ولا يصح شيء من ذلك إلا أن يكون في معنى ما لا يعتل نحو^٢ "اجتوروا" و"اهتوشوا" و"اعتونوا" لأنها في معنى "تجاوزوا" و"تعاونوا" و"تهاشوا" ، ألا ترى أن الفعل فيه ليس فعل واحد. فبابه أن يكون على وزن "تفاعل" ، وكذلك جميع ما يأتي على معنى "تفاعل" لا يعل شيء منه كما لم يعل "عور" و"صيد" لأنهما في معنى "اعور" و"اصيد"^٣ .

ويمكن القول عدم قلب الواو ألفًا في "انفعل" و"افتعل" بمعنى "تفاعلوا" ؛ لذا حمل "قاد" و"تاد" على "قال" و"باع". فمجيء اليائي معلاً لا يشكل مشكلة دلالية، بعكس ما يحدثه ما كان واوي العين الذي يلتبس - فيما لو أعل - بما لا يدل على معنى (تفاعلوا) - أي المشاركة.

٢ - حمل إدغام المتقاربين على إدغام المتماثلين في عدم الإدغام في الألف والهمزة

يحمل إدغام المتقاربين على إدغام المثلين سواء في جواز إدغام أو منعه سواء لعلة صرفية أو صوتية، ومنه الألف لا تدغم لا في مثلها ولا في مقاربها، وكذلك يستقبح

(^١) إن كان الاسم على "فعل" من الواو ، بكسر الفاء وإسكان العين قلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها ، نحو "قيل" أصله "قول" لأنه من القول.

(^٢) المنصف ١/٣٠٥ ، ٣٠٦.

(^٣) الممتع ٢/٥٣.



الإدغام في الهمزتين، فكما امتنع فيهما إدغام المتقاربين فكذلك هنا امتنع فيهما إدغام المتماثلين، يقول أبو الحسن "أما الألف والهمزة فلا يدغمان في شيء ولا يدغم فيهما شيء، والسبب في ذلك أن إدغام المتقاربين محمول على إدغام المثليين. فلما امتنع فيهما إدغام المثليين - كما ذكرنا في فصل إدغام المثليين - امتنع فيهما إدغام المتقاربين^١. يمتنع الإدغام أيضا في الألفين؛ لتعذر الإدغام لتعذر حركتهما، ووجوب حركة المدغم فيه^٢".

ويمكن القول إن الألف لا تدغم البتة لا في مثلها ولا في مقاربها؛ فلأنه إن كان في الأدخلة في الفم فلما يؤدي إليه من ذهاب مدّها من غير ما يقوم مقامه، وإن كان في الأدخلة منها في الحلق وهو الهمزة فكذلك، واجتماع الهمزتين وإدغام الأدخلة في الفم في الأدخلة في الحلق^٣. فالألف ساكنة أبداً فلا يمكن إدغام ما قبلها فيها، ولا يمكن إدغامها لأن الحرف إنما يدغم في مثله وليس للألف مثل متحرك فيصح الإدغام فيه، ولذا امتنع إدغام الألفين مطلقاً، وأما الهمزة فتثقله جداً، ولذلك يخففها أهل التخفيف منفردة، فإذا انضم إليها غيرها ازداد الثقل، فألزمت إحداهاما البدل . . . فيزول اجتماع المثليين فلا يدغم إلا أن تكونا عينين نحو: سأل ورأس، فإنها تدغم ولا تبدل؛ لأنه لو أبدلت إحداهاما لاختلفت العينان، والعينان أبداً في كلام العرب لا يكونان إلا مثليين. ويبدو أنها لا تتسم بصفات قوة تجعلها تؤثر في غيرها من الأصوات، وإدغام المتقاربين يتطلب تغيير الحرف إلى مثله أو

^١ السابق ٢/٢٥٧.

^٢ أي: لأنه لا يدغم إلا في متحرك، والألف لا تتحرك. "ينظر: الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب ٢/٩٠٠، وناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١/٥٠٤١، ٥٠٤٢.

^٣ أبو الفداء، انظر الكناش ٢/٣٢٣. و انظر: الكتاب ٢/٤١١، والمقتضب ١/١٦١-١٩٨، والممتع ٢/٦٣٣.



إلى غيره، فإذا قلبت الهمزة إلى مثلها ، اجتمعت همزتان وهذا يزداد ثقلًا، فيتعارض هذا الثقل مع الهدف من الإدغام وهو طلب الخفة.

ويعود تفسير المحدثين إلى أن الألف ساكنة ، وليست من الصوامت ، فلا يجوز أن يدغم صائت، أي حركة ، في صامت وذلك بسبب التباعد بينهما.

العلة الثانية: التضمن

ضمّن الشيء الشيء : أودعه إياه كما تودع الوعاء المتاع^١، وفي الاصطلاح: إشراب لفظ معنى لفظ وإعطاؤه حكمه لتؤدي الكلمة مؤدى كلمتين^٢، أو: إعطاء الشيء معنى الشيء، أو : إجراء أحكام لفظ على آخر ليبدل على معناه^٣. والرأي المشهور أن التضمن يكون في الأفعال والأسماء والحروف^٤ وهو من باب التوسع في الفعل والحرف، بدليل قول ابن جني^٥: "أعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يتعدى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه".

^١ابن منظور، نظر لسان العرب (ض م ن)

^٢ابن هشام، انظر مغني اللبيب ٢/٦٨٥.

^٣الزركشي، انظر البرهان في علوم القرآن ٣/٣٣٨.

^٤المرجع السابق ٣/٣٣٨.

^٥ابن جني، انظر الخصائص ٢/٣٠٨.



وعلة التضمين هنا يدخل تحتها: حمل معاني الأفعال بعضها على بعض، وكذلك حمل الحروف بعضها على معاني بعض لما بينها من الارتباط والاتصال، واندراج بعض أجزاء الحمل ضمن التضمين لهو من باب تداخل العلل وتكاملها وارتباط بعضها ببعض، والتفريق بينها أحياناً يحتاج لدقة متناهية تحكمها السياق، ومن مسائله ما يأتي:

أولاً: الحمل على الفعل

الحمل على الفعل من باب حمل الأصول على الفروع، كما حملوا الفروع على الأصول لإيثارهم تشبيه الأشياء بعضها ببعض، ومن ذلك إعلال المصدر لإعلال فعله، وتصحيحه لصحته، نحو: قمت قواماً، وقاومت قواماً^٢ وقد علل أبو الحسن لبعض الأشياء حملاً على الفعل، منها:

١ - الإعلال في 'انفعل' و'افتعل' حملاً على الفعل

وجب إعلال الفعل الماضي المزيد حملاً على الثلاثي المجرد، كذلك أعل ما لم يسم فاعله حملاً على ما سمي فاعله، يقول أبو الحسن: "وإذا بنيته للمفعول عاملت ما بعد الساكن معاملة الفعل على ثلاثة أحرف. فمن قال في "قال" و"باع": " قيل" و "بيع" قال: "انقيد" و " اختير" و" اقتيد". ومن أشار إلى الضمة هناك فأشم أشم هنا. ومن قال "قول" و " بوع" قال: " انقود" و" اختور" و" اقتود". وكذلك إذا أسندته إلى ضمير المفعول المتكلم أو

(١) مصطلح "الحمل" هنا ضمن "علة التضمين" من باب تداخل العلل وتقاربها وتكاملها دليلاً على ثراء تلك العلل كثراء لغتنا العظيمة.

(٢) انظر الخصائص ١/١١٣.



المخاطب قلت: "اخترت" على لغة من قال "اختور"، ومن أشم فقال "اختير" قال "اخترت" فأشم. ومن ترك الإشمام فقال "اختير" ترك الإشمام فقال "اخترت" لأنه لا يدخله لبس كالذي يدخل في "بعت". والعمل في إعلال ذلك كله كالعمل في إعلال "قيل" و "بيع"¹. وكذلك المستقبل-مبنيًا كان للفاعل أو المفعول- واسم الفاعل والمفعول، يجري ما بعد الساكن في جميع ذلك مجرى الفعل على ثلاثة أحرف، فتقول "ينقاد" و "ينقاد" و "يققاد" و "يققاد" و "مقتاد" و "منقاد". فتجري "قاد" و "تاد" في جميع ذلك مجرى "قال" و "باع"².

ويمكن القول إنه تجرى اللغات الثلاث في وزن "انفعل" و"افتعل" من الأجوف المعمل نحو التقيد واختير وانقود واختور وانقيد واختير بخلاف غيره ولو اعتل نحو اعتور³، و يقال إن الأصل الضم، لكن لمناسبة التاء كسرت في انقيد واختير، قيل: اختور وانقود على الأصل، وإنما يعل ما جاء على خلاف الأصل، فيقال: انقيد لمناسبة الياء؛ لأن الانتقال من ضم إلى كسر هذا فيه ثقل.

٢- ثبات الواو في تخفيف مفعول حملاً على الفعل

ذكر أبو الحسن ما قاله سيبويه من نحو: "مسو" فينبغي أن يكون أبداً من الهمزة الواو، وأدغم الواو التي هي عين فيها، لأن المبقى عنده عين الفعل، وواو مفعول محذوفة، و قول أبي الحسن في مسوء بالتخفيف القياسي: مسو، كما يقول في مقروءة: مقروءة،

¹) الممتع ٢/٥٥.

²) السابق ٢/٥٦.

³) السيوطي، انظر همع الهوامع ٣/٣١٤، ٣١٥.



وفي قول سيبويه مسو، ومقرو، لأن الواو العين وليست المدة التي في مثل الهدوء، فتقول في تخفيفه الهدو. وإنما مسو الذي ذكره على قوله سوة كما قالوا في المنفصل: أونت فهذا التخفيف على القولين جميعا، حيث يقول " وثمره الخلاف بين سيبويه وأبي الحسن تظهر في تخفيف " مسوء " وأمثاله. قال أبو الفتح في " القدر " : سألني أبو علي عن تخفيف " مسوء " فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول " رأيت مسوًا " لأنها عنده واو مفعول. وأما على مذهب سيبويه فأقول " رأين مسوا " بتحريك الواو لأنها عنده العين. فقال لي أبو علي: كذلك هو، اللهم إلا أن تقول إنهم حملوا الماضي على المضارع، وإذا كانت العرب قد حملت المضارع في الإعلال على الماضي، مع أن الأكثر على أن المضارع، فالأحرى أن يحمل

الماضي على المضارع في ثبات الواو".^١

ويمكن القول إن مذهب الخليل، وسيبويه: أن المحذوف واو المدة فأصل نحو: مبيع مبيوع نقلت الحركة، فالتقت الياء والواو ساكنين، فحذفت الواو، فبقى: مبيع، فكسر ما قبل الياء لتصح، وثمره الخلاف أنه إذا خففت مسوء على مذهبهما قيل: مسو بالتخفيف كما تقول: خب، وعلى مذهب أبي الحسن: مسو بالتشديد كما تقول مقرو. فإذا خففت

^١ (الممتع ٢ / ٣٩ .



همزة "مسوء" فقياس قول سيبويه أن يحرك الواو؛ لأنه يرى أن المحذوف واو مفعول الزائد، وعند أبي الحسن يدغم، يقوله مسو يقلب ويدغم كما تقول مقروءة^١.

٣ - صحة عين "فاعلت" و"تفاعلت" و"فئلت"

مما يمتنع فيه قلب الواو ياء أن الواو ليست بلازمة ولا بأصل، يقول أبو الحسن: "وكذلك تصح في المضارع، وفي الفعل المبني للمفعول، واسم الفاعل، كما صحَّت في الفعل الماضي المبني للفاعل. فتقول في الماضي المبني للمفعول "سوير" و"عوون" و"تسوير" و"تعوون" و"قوم" و"مميز". وفي "فئلت" من القول: "قوول" فتقلب ياء "فئلت" واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، كما فعلت في "بوطر". ولا تدغم الواو من "سوير" و"عوون" و"تسوير" و"تعوون" لأنها بدل من الألف في "ساير" و"تساير" و"عاون"، فكما لا تدغم الألف في الياء (أو الواو) فكذلك ما هو بدل منها.

ويمكن القول إنه لا تدغم الواو من "قوول" في الواو التي بعدها لأنها صارت مدّة أشبهت الواو المنقلبة من الألف في "سوير" وأمثاله، فلم تدغم كما لم تدغم واو "سوير" فيما بعدها.

وكذلك حكم كل حرف قد كان لغير المد ثم صار في بعض المواضع مدّة، لا يدغم لشبهه بالألف في "فاعل" من حيث هو للمد، ولا يلزم كما لم تلزم الألف.

^١أبو علي الفارسي، انظر المسائل البصريات ١/٣٢٣.



فإن كان حرف المد لازماً أُدغم نحو "مَغْرُو"¹ "أُدغمت واو" مفعول في الواو التي بعدها لما كانت لازمة لكونها في لفظ لا يتصرف.

وتقول في المضارع واسم الفاعل والمفعول: "يساير" و"يساير" و"يعاون" و"يعاون" و"يتساير" و"يتساير" و"يتعاون" و"يتعاون" و"يقوم" و"يقوم" و"يُميز" و"يُميز" و"مساير" و"مساير" و"معاون" و"معاون" و"متساير" و"متساير" و"متعاون" و"متعاون" و"متعاون" عليه و"مقوم" و"مقوم" و"مميز" و"مميز". فلا تعتل العين في شيء من ذلك.

وتقول في المضارع من "فيعل" واسم الفاعل واسم المفعول "يقيل" و"يقيل" و"كُقيِل" فتدغم ياء "فيعل" في الواو فتقلبها ياء ولا تعتل العين بأكثر من قلبها ياء كما كان ذلك في الماضي المبني للفاعل"².

وقولهم في "فعل" من "فاعلت" و"فيعلت" و"فوعلت" من "سرت" و"بعثت" :سوير" و"بويح" فلم تقلب فيه الواو ياء لأن الواو ليست بلازمة في "فاعلت"، وأجروا "فيعلت" و"فوعلت" مجرى "فاعلت"، ولو أدغموا فقالوا "بيح" و"سير" التبس أيضاً بـ"فعل"³.

¹) مما يمتنع فيه إعلال الواو الواقعة لامل مفعول" فلا تقلب ياء إذا كان الفعل الماضي منه مفتوح العين، نحو: "مَغْرُو" و"مدعو"

²) الممتع ٥٧/٢ :٥٩.

³) ابن جني، انظر سر صناعة الإعراب ٣٦٦/٢.



ويمكن القول أيضاً إن واو "سوير" مدة ، وما كان مدًّا فالإدغام فيه محال ، ولما انتفت الحاجة إلى الإدغام انتفت الحاجة إلى مقدماته وهو الإعلال.

٤ - قلب الواو ياءً في " فاعلٌ " " تفاعلٌ " و" تفعّلٌ " حملاً على الفعل المضارع

تقلب الواو ياءً في نحو "تغازيت" و "ترجّيت" مع عدم الكسرة قبل الواو، ويحتجُّ أبو الحسن في الإعلال بالقلب، فالمضارع يعلُّ حملاً على الماضي، في حين أن الواو من "أغزيت" قلبت ياءً وليس معها ما يوجب قلبها حملاً على المضارع نحو يغزي. وقلبت في المضارع لانكسار ما قبلها ، كما قلبت في مثل: شقي ، و رضي، حيث يقول: " ..فإن قيل : ولأي شيء قلبت الواو في الفعل ياءً إذا وقعت طرفاً رابعة فصاعداً، وليس معها ما يوجب قلبها ياءً؟ فالجواب أنها في ذلك محمولة على المضارع، نحو " يغزي" و" يستدني" و" يستدعي"، وقلبت في المضارع ياءً لانكسار ما قبلها كما قلبت في مثل " شقي" و" رضي".

فإن قيل: فلاي شيء انقلبت الواو ياءً في مثل " تفاعلٌ " و" تفعّلٌ " نحو " ترجّيت" و" تغازي" وليس لها ما يوجب قلبها في الماضي ولا في المضارع، ألا ترى أن ما قبل الآخر في المضارع مفتوح كما أن الماضي كذلك نحو " يتغازي" و" يترجّي"، فالجواب أن التاء في " ترجّي" و" تغازي" وأمثالهما إنما دخلت على " رجّي" و" غازي". وقد كان وجب قلب الواو ياءً في " غازي" و " رجّي" حملاً على " يريجّي" و" يغازي" ، فلما دخلت التاء بقي على ما كان عليه. فإن رددت شيئاً من ذلك إلى ما لك يسمُّ فاعله ضمنت الأول وكسرت ما قبل الآخر، وصارت الألف التي كانت في الآخر ياءً نحو "أغزي" و " استرمي" و" استدعي" و



"استدني" من ذوات الواو كان الفعل أو من ذوات الياء. وإنما قلبت الواو ياء إما بالحمل على فعل الفاعل أو لأجل انكسار ما قبلها كما قلبت في مثل "شقي"^١.

ويمكن القول إن الواو إذا وقعت رابعة فصاعداً قلبت ياء حملاً على المضارع، وإنما قلبت في المضارع للكسرة قبلها، ولوقوعها موضعاً يليق به الخفة لكونها رابعة ومتطرفة، فلما قالوا: "يغزي"، فقلبوا، كرهوا أن يقولوا: "أغزوت" لأن الأفعال جنس واحد، فأرادوا المماثلة، وأن يكون لفظ الماضي والمضارع واحداً، فأعلوا الماضي لإعلال المضارع، كما أعلوا المضارع، نحو: "يقول"، و"يبيع" لإعلال "قال"، و"باع". وكذلك قلبت في "تفاعل" نحو "تغازيت"، فهذه الصيغة محمولة على المصدر "التفاعل"، نحو "التغازي"، و"تقول": "ترجيت"، و"تغازيت" بقلبها ياء مع أنك لا تكسر ما قبل اللام في المضارع لأنك تقول: "يترجى"، و"يتغازي"، فهلاً قلت: "ترجوت"، و"تغازوت"، فتصحح الواو تصحيحها في "غزوت" لصحتها في "يغزو"، قيل: "ترجيت" مطاوع "رجيت"، و"تغازيت" مطاوع "غازيت"، فلما كانت الواو تقلب في الأصل لانكسار ما قبل لامة في المضارع نحو: "يرجي"، و"يغازي"، بقيت على حالها بعد دخول تاء المطاوعة، فالألف في "ترجى"، و"تغازى" بدل من ياء هي بدل من الواو التي هي لام في الأصل^٢.

ويمكن تفسير ذلك التعديل الصوتي بقلب الواو الثقيلة إلى نصف حركة أخف منها وهي الياء تخفيفاً من صعوبة النطق بهذا المقطع المشتمل على الحركة المزدوجة الواوية.

^١الممتع ١١٩/٢، و١٢٠.

^٢انظر الكتاب ٣٨٦/٢.



وقعت الواو في خاتمة مقطع طويل مضاعف مغلق (ص ح ص ص)، وزاد ثقله باشتماله على الحركة المزدوجة ذلك أن الواو أثقل حروف العلة، لهذا عمد الناطق إلى إجراء تعديل صوتي من شأنه أن يخفف من صعوبة النطق بهذا المقطع المشتمل على الحركة المزدوجة الواوية (مقوول).

٥ - حمل اللفيف المفروق على المثال والمعتل

يحمل معتل الواو واللام على المثال والناقص في جميع الأحكام، يقول أبو الحسن: "فأما اعتلال الفاء واللام وصحة العين فالذي يتصور في ذلك أن تكون الفاء واللام واوين أو ياءين أو واوا وياء، وإما أن تكون الفاء واوا واللام ياء أو العكس. فأما كون الفاء واللام واوين فلم يجئ من ذلك شيء. وأما كونهما ياءين فلم يجئ من ذلك إلا "يديت إليه يدا". وأما كون الفاء واوا واللام ياء فكثير في كلامهم نحو "وقيت" و "وشيت" و "وليت"، وأما عكسه فلم يجئ. وجميع ما جاء من المعتل اللام والفاء فيحمل أوله على باب "وعد" وآخره على باب "رمى" في جميع أحكامها.

ويمكن القول إن اللفيف المفروق مما فاؤه واو ولامه ياء كثير ويحمل على المثال والناقص، أما اللفيف المفروق مما فاؤه ياء ولامه واو فغير مستعمل ولم يجئ منه شيء.

٦ - قلب الواو ألفاً بعد النقل في الفعل المزيد حملاً على الفعل المجرد

يطرد الإعلال بالنقل في ما يجيء على "أفعل" و "استفعل" مما كانت العين واوا أو ياء من الأفعال الماضية، كما يطرد الإعلال بالنقل في الفعل المضارع الذي اعتلت عين



ماضيه، يقول أبو الحسن: "فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً فلا يخلو أن يكون الفعل على وزن " افعل" أو " افعال" أو على غير ذلك من الأوزان. فإن كان على غير ذلك من الأوزان ، وذلك " أفعل" و" استفعل" فإنك تنقل الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله وتقلب حرف العلة ألفاً ، وذلك نحو " أقام" و" استقام" و" أبان" و" استبان" . الأصل: " أقوم" و" استقوم" و" أبين" و" استبين" ، فنقلت الفتحة من حرف العلة إلى الساكن قبله فصار " أقوم" و" استقوم" و" أبين" و" استبين" فانفتح ما قبل الواو والياء في اللفظ ، وهما متحركان في الأصل ، والسكون عارض، فقلبت حرف العلة ألفاً لانفتاح ما قبله في اللفظ وتحركه في الأصل. فإن قيل : ولأي شيء أُعل حرف العلة وما قبله ساكن؟ فالجواب أنه حمل عليه قبل لحاق الزيادة له، لأن الزيادة في " أقام" و" استقام" لحقت " قام" وكذلك ما كان نحوهما. وكذلك أيضاً تفعل بالمضارع ، فتقول: " يقيم" و" يقام" و" يستقيم" و" يستقام" ، والأصل: " يَقوم" و" يَقوم" و" يستقوم" و" يستقوم" ، فنقلت حركة حرف العلة إلى الساكن قبله حملاً على مضارع الثلاثي غير المزيد نحو" يقوم" و" يخاف" ^١.

ويمكن القول إن الداعي إلى الإعلال بالقلب أو بالقلب وبالنقل معا في الفعل المضارع -حسب رأي سيبويه^٢- : أنه إذا جيء بالمضارع على الأصل ، وأدخلت الفتحة والضمة والكسرة على الياء والواو مع كثرة الواو والياء ثقل ذلك عليهم، ففروا من أن يكثر هذا في الاستعمال اللغوي، فكان الحذف والإسكان أخف عليهم.

^١الممتع ٢/٥٩، ٦٠.

^٢انظر الكتاب ٢/٣٦١.



٧ - نقل حركة حرف العلة إلى الساكن قبله في المضارع المزيد حملاً على المضارع المجرد

يرى أبو الحسن أن حركة حرف العلة تنقل إلى الساكن قبله حملاً على مضارع الثلاثي غير المزيد نحو: "يَقُوم" و"يَخَاف". فيقول: "...وكذلك أيضاً تفعل بالمضارع فتقول "يَقِيم" و"يَقَام" و"يَسْتَقِيم" و"يَسْتَقَام"، والأصل: "يَقُوم" و"يَقُوم" و"يَسْتَقُوم" و"يَسْتَقُوم". وإن جاءت الياء أو الواو بعد فتحة قلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها في اللفظ وتحركها في الأصل نحو "يقام" و"يستقام" و"يبان" و"يستبان" وكذلك اسم الفاعل واسم المفعول تعلمهما حملاً على الفعل وذلك نحو "مستبين" و"مستبان" و"مستقيم" و"مستقام" و"مقيم" و"مقام" و"مبين" و"مبان". الأصل "مستقوم" و"مستقوم" و"مستبين" و"مستبين" و"مقوم" و"مقوم" و"مبين" و"مبين". فعملت بهما ما عملت بالمضارع^١.

ويمكن القول إن الإعلال بنقل حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلها إذا كانتا عيناً لشبهه في المضارع سواء حصل هذا في مضارع مزيد أم في اسم يجري على الأفعال المعتلة العينات، لا فصل في هذا بين الأسماء والأفعال، وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين والظروف والمصادر سواء لأنها كلها جارية على الأفعال، فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها.

^١(الممتع ٢/٦٠، ٦١).



٨ - إعلال عين المصدر الزائد على ثلاثة أحرف

ذكر أبو الحسن حمل الاسم الزائد على ثلاثة أحرف على الفعل "المصدر المأخوذ من الفعل"- على غير وزن الفعل والجاري على الفعل ، فيقول: "وإن كان الاسم على غير وزن الفعل فلا يخلو من أن يكون جارياً على الفعل أو لا يكون، ونعني بالجاري: ما يكون للفعل من الأسماء باطراد. فإن كان جاراً أعل بالحمل على الفعل، وذلك نحو "أفعال" مصدر "أفعل" و" استفعال" مصدر "استفعل". فإنك تنقل الفتحة من العين إلى الفاء الساكنة قبل، ثم تقلب حرف العلة لتحركه في الأصل وانفتاح ما قبله في اللفظ، فيلتقي ألفان: الألف المبدلة من حرف العلة والألف الزائدة قبل الآخر، فتحذف الواحدة لالتقاء الساكنين. فمذهب الخليل وسيبويه أن المحذوفة الزائدة، ومذهب الأخفش أن المحذوفة الأصلية^١، وكذلك "انفعال" مصدر "انفعل" المعتل العين، إن كانت من ذوات الواو قلبت الواو ياء، وذلك نحو "انقياد" مصدر "انقاد" أصله "انقواد" فجعلت "قواد" من "انقواد" بمنزلة "قيام". فقلبت الواو ياء كما فعلت ذلك في "قيام". وسيبين لم قلبت الواو ياء في "قيام" وأمثاله^٢.

قلب الواو ياء في "فعال" إذا كان مصدراً لفعل معتل العين بالواو ، أو جمعاً لمفرد عينه واو ، وقد سكنت الواو في مفرده أو اعتلت بقلبها ألفاً حملاً على الفعل " ، فمن ذلك "فعال" إذا كان مصدراً لفعل معتل العين بالواو أو جمعاً عينه واو، وقد سكنت الواو في

^١ لم يذكر ابن عصفور أمثلة.

^٢ الممتع ٢/٦٩.

^٣ السابق ٢/٧٠، و ٧١..



مفرده أو اعتلت بقلبها ألفاً فإنك تقلب الواو ياءً، وذلك نحو " قام قياماً " و " سوط و سياط " و " دار و ديار " . والأصل: "قوام" و " سواط" و " دوار". فقلبت الواو في " قوام" ياءً لانكسار ما قبلها مع الحمل على الفعل في الاعتلال ، مع أن الواو بعدها ألف وهي قريبة الشبه من الياء .

فلما اجتمعت هذه الأسباب خفف اللفظ بقلب الواو ياء، ولو نقص شيء من هذه الأسباب لم تقلب الواو ألفاً^١.

ويمكن القول إن الإعلال المذكور يجب للواو الواقعة عينا لمصدر فعل معتل

العين بشرط أن يكون بعدها ألف نحو صام صياما، أصله صوام، لكنه لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر بعد كسرة، وقبل حرف يشبه الياء، فاعتل بقلبها ياء - حملاً للمصدر على فعله، فالمصدر "لواذاً" مشتق من الفعل "لاوذ" بمعنى استتر، ولو قلت "لياذاً" بالقلب لم يعلم أهو "لياذاً" مصدر "لاذ" بمعنى: اللجوء إلى الشيء والعود به^٢، أم هو مصدر "لاوذ" بمعنى: استتر، وبالتالي تصح الواو ويجيء المصدر بالأصل إذا كانت عينا صحيحة في الفعل نحو لاوذ لواذاً^٣ أجريتها على الأصل حيث صحت في الفعل ولم تعتل.

^١ (الممتع ٢/٧٥).

^٢ (انظر لسان العرب (ل و ذ)

^٣ (لاوذ القوم لواذاً وملاوذة -لاذ بعضهم ببعض، ولاذ به- لجأ إليه وعاذ به.



كما يمكن القول إن الواو تقلب ياء استثنائاً للواو بعد الكسرة وهروبا من تتابع الكسرة والواو والفتحة طلباً لتقليل الجهد ، والخفة الناتجة عن تحقيق الانسجام الصوتي.

٩ - إعلال المصدر الزائد على ثلاثة أحرف إعلال الفعل

ذكر أبو الحسن إعلال الاسم الزائد على ثلاثة أحرف إعلال فعله وهو مخالف له في جنس الزيادة، حيث يقول: "وإن كان مخالفاً له في جنس الزيادة فإنه يعل إعلال الفعل الذي يكون على وفقه في الحركات وعدد الحروف لأنه قد أمن التباسه بالفعل. فتقول في "مفعل" من القول والقيام "مقال" و "مقام" والأصل "مقول" و "مقوم" فأعلتتهما كما أعلت "يخاف". و كذلك "مفعلة" من البيع تقول فيها "مبيعة" فتنتقل الكسرة من حرف العلة إلى الساكن قبله كما فعلت في نظيره من الفعل وهو "بييع". وكذلك تقول في "مفعلة" من البيع على مذهب سيبويه لأنك إذا نقلت الضمة من الياء إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنة بعد ضمة قريبة من الطرف ، فعلى مذهب سيبويه تقلب الضمة كسرة لتصح الياء . وعلى مذهب الأخفش تقلب الياء واوا لأنه مفرد، ولا تقلب الضمة عنده كسرة لتصح الياء إلا في الجمع، فتقول على مذهبه "مبوعة". وتقول في "مفعلة" من القول "مقولة" فتعلها كما تعل " يقول" ^١ويمكن القول:

١- إن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العين، نحو أسماء الأفعال، وأسماء المفعولين، وأسماء الزمان والمكان، والمصادر يجب إعلالها بتسكين حرف العلة



فيها الواو أو الياء، ونقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله. وجميع الأمثلة التي ذكرها ابن عصفور جرى فيها الإعلال بالنقل كما جرى الإعلال نفسه في أفعالها وإن اختلفت في زيادتها وهي الميم.

٢- يجري مفعول مجرى يفعل، فتعتل كما اعتل فعلها الذي على مثالها، قالوا: مخافة أجروها مجرى يخاف، وكذلك مفعول مجرى يفعل.

٣- أما مفعلة من بنات الواو مصدراً فإنها تجري مجرى يفعل بضم العين، نحو المعونة، والمشورة، والمثوبة، وقد جرى فيها إعلال بالنقل فقط، وما يدل على أن هذه مصادر على وزن مفعلة وليس بمفعولة أن المصدر لا يجيء على مفعولة. وأما مفعلة من بنات الياء فإنما تجيء على مثال مفعلة، نحو معيشة فإنها تصلح أن تكون مفعلة و مفعلة بضم العين وكسرها.

١٠- رفض (فعل) معتل الفاء والعين حملاً على رفض (فعل) و (فعل)

من الحمل بالرفض ما ذكره ابن عصفور حيث يقول: "... فأما كون الفاء والعين واوين فلم يجئ منه فعل، لما يلزم فيه من الاعتلال، ولم يجئ منه اسم إلا "أول"، وسبب قلته أن باب "سلس" أكثر من باب "ددن". ولم يستعملوا منه فعلاً لأنه لو كان الفعل على وزن "فعل" بفتح العين لوجب من حيث عينه واو أن يكون مضارعه "يفعل" بضم العين ك" قال يقول"، وكون فائه واوا يلزم مجيئه على "يفعل" بكسر العين، حتى تحذف الواو ك"يعد". فلما كان ذلك يؤدي إلى التدافع رفض، مع ما فيه من ثقل الواوين. ولو كان على وزن



"فَعَلَ" بضم العين لكان المضارع بضم العين، فكنت تقول "وال يؤول" ^١ فيؤدي ذلك إلى اجتماع واوين وضمة، مع ياء المضارعة أيضاً في حال الغيبة ^٢.

ويمكن القول إن رفض ذلك لثقله فلما امتنع "فَعَلَ" و "فَعَلَ" رفض أيضاً "فَعَلَ" بالحمل عليهما.

ثانياً: حمل حرف على حرف

١ - حمل العين على اللام المعتلة في: قلب الواو الواقعة عيناً لصيغة الجمع (فُعَلَ) صحيح اللام ياءً

ذكر أبو الحسن أن الواو تقلب ياء في "فُعَلَ" مما كان فعله معتل العين بالواو كقولهم "صِيمٌ في صَوْمٍ" تشبيهاً بما اعتلت لامه فأشبهت عُصِيًّا و عُتِيًّا، حيث يقول: "ومن ذلك "فُعَلَ" إذا كان جمعا ولم يكن معتل اللام فإنه يجوز قلب الواو الأخيرة ياء، ثم تقلب الواو الأولى ياء، وتدغم الياء في الياء حملاً على اللام،، وذلك نحو "صائم وصِيمٌ و صَوْمٌ"، و"جائع و جِيْعٌ و جَوْعٌ". قال الشاعر ^٣:

عَجَلَتْ طَبَخَتَهُ لِرَهْطِ جِيْعٍ

ومعْرَضٌ تَغْلِي المِراجِلَ تحت

^١ يؤول في الهامش.

^٢ للممتع ١٤٦/٢.

^٣ من الكامل، قائله الحادرة "معرض" - بضم الميم وفتح العين والراء مشددة، بزنة اسم المفعول من مضاعف العين - وهو اللحم الذي وضع في العرصة، وهي الفناء بين الدور ليجف "المراجل" القدور، واحده مرجل بزنة منبر فإن قلت: لم كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح؟ ثقل الجمع وخفة المفرد يريد: جوعاً، وقد قيدوا ذلك بقيد وهو أن تكون الكلمة صحيحة اللام أما إذا كانت معتلة اللام فإنه لا يجوز قلب الواو ياء كراهة توالي، الشاهد: قوله: "جيع" فإن أصله جوع؛ لأنه من الأجوف الواوي فأبدلت الياء من الواو وهو جمع جائع. انظر: الأشموني ٨٧٠/٣.



يريد "جوعاً" والوجه ألا تقلب، وذلك أنك كنت تقول في جمع عات: "عتي" فتقلب في الجمع لا غير للعلة التي تذكر في موضعها^١.

ويمكن القول إنه كثر الإعلال في "فَعَّل" جمع فاعل الذي عينه واو ، فيقال في نَوْمٍ جمع نائم: نَيْمٌ، وفي صَوْمٍ جمع صائم: صَيْمٌ، وفي جَوْعٍ جمع جائع: جَيْعٌ^٢ ، والعلة في القلب ثلاثة أمور :إحداها: إن اعتلال المفرد قد حمل الناطق إلى إعلال الجمع من جهة العمل على سمتٍ واحد في تصاريفها المختلفة، ويمتنع الإعلال إذا كانت "فَعَّل" مفرداً وليس جمعا كما في: "عتو"^٣ في قوله تعالى:(وَعَتَوْا عْتَوْا كَبِيرًا)^٤ ، والثاني : إن الجمع مستثقل الأمر الذي يجعل الناطق يبحث عن التخفيف، والثالث: إن الواو وقعت بالقرب من الطرف ، واجتمع ثقل الضمة والواو.

كما يمكن تفسير ذلك باجتماع الواو-نصف صامت-مع الضمة القصيرة ، فاستثقل النطق فقلبت ياء ، فاجتمعت الياء -نصف الصامت- مع الضمة والواو فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء المنقلبة عن الواو فصارت "صَيْمٌ".

٢- جواز إدغام الجيم في ستة أحرف حملاً على الشين

تحمل الجيم على أختها الشين في جواز إدغامها في ستة أحرف رغم الاختلاف معها في المخرج لذا ذكر أبو الحسن أن البيان أفضل ،حيث يقول:" ويدغم فيها من غير

^١(الممتع ٧٧/٢).

^٢ انظر: المقتضب ١/١٢٨، والمساعد ٤/١٥٦، والممتع ٢/٤٩٤

^٣ (أما "عتي" فجمع: "عاتٍ")

^٤(الآية ٢١ من سورة الفرقان).



مخرجها ستة أحرف ، وهي: الطاء والذال والتاء والظاء والذال والشاء ، نحو " لم يربط جَملاً" و " قد جَعَلَ" و " وجبت جُنوبها" و "احفظ جَابراً" و " انبذ جَعفراً" و " ابعث جَامعاً". وإنما جاز إدغام هذه الأحرف في الجيم وإن لم تكن من مخرجها لأنها أخت الشين وهي معها من مخرج واحد، فكما أن هذه الأحرف تدغم في الشين فكذلك أدغمت في أختها وهي الجيم حملاً عليها. والبيان في جميع ذلك أحسن للبعد الذي بينها^(١)

ويمكن القول إن الجيم تدغم في مثلها نحو :أخرج جابرا، ولم يلتق في القرآن جيمان، وهي تدغم في الشين نحو :أخرج شيئاً وقال تعالى: (أخرج شَطْأه) وإنما

أدغمت الجيم في الشين لقربها منها مع كون الشين أفضل لأنها أزيد صفة، ولذلك لم تدغم الشين في الجيم ولا في غيرها عند النحويين لما لها من الفضيلة بزيادة التنفسي، وقد أدغمت الجيم في التاء في قراءة أبي عمرو في قوله: (ذي المعارج تُعْرَجُ) يُدْغَمُ جِيمُ المعارج في تاء تعرج، وليس بالقوي لأن الجيم قريبة من الشين فكما أن الشين لا تدغم لفضيلتها فكذلك الجيم، وتدغم في الجيم: الطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والشاء، وإن لم تقاربها، لأن هذه الحروف من طرف اللسان والثنايا، والجيم من وسط اللسان لكن أجريت الجيم مجرى الشين في إدغام هذه الحروف فيها، لأنها من مخرج واحد.

(١) الممتع ٢/٢٦٥.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الفتح.

(٣) الكتاب، ٤/٤٨ وانظر النشر، ١/٢٩٢..

(٤) الآيتين ٣ - ٤ من سورة المعارج



وأدغمت هذه الحروف في الشين لما في الشين من التفشي المتصل بهذه الحروف فمثال إدغام الطاء في الجيم : اربطّ جملاً والدال: احمدّ جابراً والتاء : وجبتّ جنوبها 'والتاء : احفظّ جارك والذال (إذْ جاؤُكمْ) والتاء: لم يلبثّ جالسا، ولا تدغم الجيم في واحد من هذه الحروف الستة التي أدغمت فيها، كل ذلك لمشاركتها للشين، فأدغمت هذه الحروف فيها كما تدغم في الشين من غير عكس ذكر إدغام الشين^٣.

٣ - إدغام الستة أحرف في الجيم حملاً على إدغامها في الشين

هنا نفس الحكم السابق بجواز الإدغام والبيان أفضل من الإدغام لو تقدمت الأحرف الستة على الجيم حملاً أيضاً على الشين، يقول أبو الحسن: " ثم الطاء والدال والتاء والطاء والذال والتاء . كل واحد منهنّ يدغم في الخمسة الباقية ، وتدغم الخمسة الباقية فيه. وتدغم أيضاً هذه الستة في الضاد والجيم والشين والصاد والزاي والسين، ولم يحفظ سببويه إدغامها في الجيم. ولا يدغم فيهنّ من غيرهنّ إلا اللام . وسواء كان الأول منهما متحركاً أو ساكناً إلا أن الإدغام إذا كان الأول منهما ساكناً أحسن منه إذا كان الأول متحركاً لأنه يلزم فيه تغييران: أحدهما تغيير الإدغام، والآخر تغيير بإسكان الأول. وإنما جاز إدغامها فيما ذكر لتقاربها في المخرج بعضها من بعض ولمقاربتها حروف الصفير في المخرج أيضاً كما بين في مخارج الحروف.

(^١) الآية ٣٦ من سورة الحج.

(^٢) الآية ١٠ من سورة الأحزاب.

(^٣) الكناش ٢/٣٢٧.



وأما الضاد والشين فإنهما - وإن لم تقاربهما في المخرج - فإن التقارب بينهما وبينها من حيث لحقت الضاد باستطالتها، والشين بتفشيها مخرجها. والضاد أشبه بها من الشين لأن الضاد قد أشبهتها من وجه آخر ، وهو أنها مطبقة كما أن الطاء والظاء كذلك. وأما إدغامها في الجيم فحماً على الشين لأنهما من مخرج واحد.

والإدغام في جميع ما ذكر أحسن من البيان، والسبب في ذلك أن أصل الإدغام لحروف طرف اللسان والفم، بدليل أن حروف الحلق يدغم منها الأدخل في الأخرج لأنه تقرب يذلك من حروف الفم، ولا يدغم الأخرج في الأدخل لأنه يبعد بذلك من حروف الفم، ويتمكن في الحلق. وإنما كان الإدغام في حروف الفم وطرف اللسان أولى لكثرتها، وما كثر استدعى التخفيف. وأكثر حروف الفم من طرف اللسان لأن حروف الفم تسعة عشر، منها اثنا عشر حرفاً من طرف اللسان، فلذلك حسن الإدغام في هذه الحروف.

فتبين هذه الستة الأحرف إذا وقعت قبل الجيم أحسن من بيانها إذا وقعت قبل الشين لأن إدغامها في الجيم بالحمل على إدغامها في الشين، بل لم يحفظ سيبويه إدغامها في الجيم كما تقدم.

وتبينها إذا وقعت قبل الشين أحسن من تبينها إذا وقعت قبل الضاد لأن الشين أبعد منها من الضاد ، لأن الشين أشبهتها من جهة واحدة وهو اتصالها بمخرجها بالتفشي



الذي فيها- كما تقدم- والضاد أشبهتها من وجهين، وهما: اتصالها بها وبسبب الاستطالة، وشبهها بالطاء والظاء بسبب الإطباق كما ذكر^١.

ويمكن القول إنه:

١- إذا اجتمعت الطاء والجيم وكانت الطاء أولاً فإنها تدغم في الجيم، وهنا أثر صوت الجيم في صوت الطاء فحولته إلى جنسه، وهذا أصل الإدغام أن يؤثر الثاني في الأول. والبيان في مثل هذه البنى أحسن حفاظاً على إطباق الطاء من جهة، ولبعد المخرجين من جهة أخرى.

٢- جاز إدغام الدال في الشين، والشين أخت الجيم في المخرج، فأدغمت في الجيم حملاً على إدغامها في الشين، على الرغم من أن الدال تتصف بالجهر والشدة، ولكن وقوع الدال ساكنة في نهاية مقطع أضعفها، والبيان هنا أفضل لبعد المخرجين.

٣- أثر صوت الجيم في صوت الثاء السابق له تأثيراً رجعيًا، وذلك لأن الجيم أقوى من الثاء لاتصافه بالجهر، والثناء يتصف بالهمس، زيادة على أن الثاء وقعت ساكنة في نهاية مقطع مما زاد في ضعفها، ووقعت الجيم في بداية مقطع فزادها قوة.

٤- إن الدال أخت الثاء في المخرج، وقد أدغمت في الجيم وهي أقوى من الثاء لتمتعها بالجهر، فأحرى أن تدغم الثاء وهي الأضعف في الجيم حملاً على أختها. ويجوز الإظهار لبعد المخرجين.

(١) الممتع ٢/٢٧٩: ٢٨١.

ثالثاً: حمل حركة على حركة

١ - حمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض

حمل أبو الحسن اللفيف المفروق على المثال والمعتل، وحمل التثنية والجمع على المفرد في عدم جواز الإدغام مما عينه ولامه ياءان، وهنا حمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض ؛ ولذا يقول: "وأما ما عينه ولامه ياءان فإن العين منه تجري مجرى حرف صحيح للعلة التي تقدمت أيضاً في باب "طويت". وأما الياء التي هي لام فتجري مجرى الياء فيما عينه صحيحة نحو" رمى" في جميع الأحكام سواء كان الاسم أو الفعل مزيداً أو غير مزيد، إلا ما يعرض في هذا الباب من الإدغام بسبب اجتماع المثلين. ذلك أن المثلين إذا اجتمعا في هذا النوع فلا يخلو من أن يكون الثاني ساكناً أو متحركاً، فإن كان ساكناً لم يجز الإدغام لأنه لا يجوز الإدغام في ساكن ، وذلك نحو "حييت" و "أحييت" وأشبه ذلك. وإن كان الثاني متحركاً فلا يخلو من أن يكون ما قبله مفتوحاً أو غير مفتوح. فإن كان ما قبله غير مفتوح فلا تخلو الياء الثانية من أن تكون حركتها إعراباً أو بناء.

فإن كانت الحركة إعراباً لم تدغم لأن الإعراب عارض يزول في حال الرفع والخفض، فيسكن الحرف فلا يمكن الإدغام فيه، فيحمل النصب في امتناع الإدغام على الرفع والخفض، وذلك نحو "لن يحيي" و "رأيت محيياً" فلا تدغم في " هو يحيي" ولا في " هو محييك". وإن كانت الحركة بناء فلا يخلو من أن تكون متطرفة أو غير متطرفة، فإن كانت متطرفة جاز الإظهار والإدغام نحو "أحيي" و "أحيي" و "حيي وحيي" و "حيي وحيي".



ويمكن القول إن الإدغام يقع فيما حركته لازمة^١ نحو: "حي" لأن فتح آخر الفعل الماضي لازم فلذلك حسن الإدغام في "حي" بخلاف ما لم تلزم حركته فإن الإدغام لا يجوز فيه، ويجب فكّه مثل مضارع المضاعف المذكور نحو: لن يحيى، ولن يستحيي ولن يحيي؛ لأن من شرط المدغم فيه أن يكون متحركاً والياء في المضارع المذكور ساكنة في الرفع، محذوفة في الجزم، لكن الفتحة في النصب عارضة لأنها حركة إعراب تزول في الرفع والجزم فلا اعتداد بها، لأن الحركة العارضة كالمعدومة بخلاف فتحة آخر الماضي فإنها فتحة لازمة، فلذلك أدغم "حي" في الماضي للحركة اللازمة، ولم يدغم في المضارع لعدم اللزوم .

وإدغام ما ذكر ليس بلازم بل يجوز فيه الإظهار لأن هذه اللام قد تسكن وقد تحذف في المضارع، فليست مما تلزمها الحركة في كل حال كالصحيح نحو: شد لأن الدال لا تحذف بوجه فتقول على الإظهار في الواحد: حيي زيد وفي الجمع ، قال الشاعر^٢:

وَكُنَّا حَسْبِنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهَمْسٍ ... حَيَوَا بَعْدَ مَا مَاتُوا مِنَ الدَّهْرِ أَعْصَرَا

والأصل: حييوا، فحذفت ضمة الياء الثانية تخفيفاً، فالتقى ساكنان هي والواو فحذفت الياء وضمت الياء الباقية وهي الأولى لأجل الواو بقي: حيوا.

^١ (الكتاب، ٤ / ٣٩٧: وسمعا بعض العرب يقول: أعبياء وأحبياء فيبين وانظر المنصف، ٢ / ١٩١ وشرح المفصل، ١٠ / ١١٨ .
^٢ (البيت لعبيد بن الأبرص ،ورد منسوباً له في شرح المفصل، ١٠ / ١١٤ ، ١١٥ ولسان العرب(حيا)، وشرح شواهد الشافية، ٤ / ٣٥٧ وورد من غير نسبة في الكتاب، ٤ / ٣٩٦ والمقتضب، ١ / ١٨٢ والمنصف، ٢ / ١٩١ برواية النعمانة.



أما "استحييت" ببياءين، فهي لغة أهل الحجاز على ما ينبغي من القياس، لأنهم صححوا الياء الأولى، وهي عين الفعل، وأعلّوا الثانية، وهي لام الفعل، فقالوا: "استحيا، يستحيي، واستحييت"؛ وأما "استحيت" فهي لغة بني تميم، ووزنها "استقلت" والعين محذوفة.

٢ - حمل ما سكونه جزم على المُعْرَب بالحركة وحمل ما سكونه بناء على ما سكونه جزم

حمل أبو الحسن ما سكونه جزم على المعرب بالحركة لأنه معرب مثله، كما حمل ما سكونه بناء على ما سكونه جزم لأنه يشبهه حيث إدغام المثلين في كلمة والثاني حرف صحيح تصل إليه الحركة، ولذا يقول: "وإن اجتمعا في كلمة واحدة فلا يخلو الثاني من أن يكون حرف علة أو حرفاً صحيحاً. فإن كان حرف علة فقد تقدم في باب القلب فأغنى ذلك عن إعادته. وإن كان حرفاً صحيحاً فلا يخلو من أن يكون تصل إليه الحركة في حال، أو لا تصل: فإن وصلت إليه الحركة فإن أهل الحجاز لا يدغمون لأن الإدغام يؤدي إلى التقاء الساكنين لأنك لا تدغم الأول في الثاني حتى تسكنه لئلا تكون الحركة فاصلة بين المثلين كما تقدم، والثاني ساكن فيجتمع ساكنان.

ويفسر أبو الحسن المسألة بقوله: فلما كان الإدغام يؤدي إلى ذلك رفضوه، وذلك نحو "إن تردد أردد" و "لا تضارر" و "اشدد". فإن قلت فهلاً حركوا الثاني من الساكنين إذا التقيا، ثم أدغموا الأول فيه، فالجواب أن حركة التقاء الساكنين عارضة فلم يعتد بها كما لم يعتد بها في نحو (قم الليل)^١.

(^١ الآية ٢ من سورة المزمل).



ويزيد أبو الحسن الأمر وضوحاً بضرب الأمثلة بقوله: ألا ترى أنهم لا يردون الواو المحذوفة من "قم" لالتقاء الساكنين، وإن كانت الميم قد تحركت لأن الحركة عارضة. وأما غيرهم من العرب فيدغم ويعتد بالعارض لأن العرب قد تعتد بالعارض في بعض الأماكن، وأيضاً فإنه حمل ما سكونه جزم على المعرب بالحركة أنه معرب مثله. فكما أن المعرب بالحركة تدغمه نحو "يَفِرُّ" فكذلك المعرب بالسكون، وحمل ما سكونه بناء على ما سكونه جزم لأنه يشبهه؛ ألا ترى أن العرب قد تحذف له آخر الفعل في المعتل كما تحذفه للجزم، فتقول "اغز" كما تقول "لم يغز". وأيضاً فإنك قد تحرك لالتقاء الساكنين فتقول "أردد الإقوم" فصار بذلك يشبه المعرب بتعاقب الحركة

والسكون على آخره كما أن المعرب كذلك في نحو "يَضْرِبُ" و"لم يَضْرِبُ" فلما أشبه المعرب في ذلك حمل في الإدغام عليه^١.

ويمكن القول إن تحريك المجزوم بحمل ما سكونه جزم على المعرب بالحركة خشية اللبس مثل ذلك في ارتكاب اللبس أنك تقول: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فتكسر الباء إذا أردت أن تنهاه عن أكل هذا وشرب هذا، على كل حال، فإن أردت أن تنهاه عن الجمع بينهما فتحت آخر تشرب، فلو حركوا المجزوم للقاء الساكن بالفتح وقع لبس بين هذين النهيين، فلما خشوا اللبس في هذا ونحوه حركوا المجزوم بحركة لا تعرب بها الأفعال، ثم حملوا ما سكونه وقف على ما سكونه جزم.

^١(الممتع ٢/٢٣٤، و٢٣٥).



العلة الثالثة: الشبه

استعمال "الشبه" علة للقياس على الأصل النظري في العمل ، وهي علة موجبة يجب أن يسأل عنها ، وفكرة التشبيه بالمشبه فكرة تدل على إحاطة الأحكام بسياج من العلل المفسرة لها يجعلها في غاية الوثاقفة ، وتعتبر تفسيراً لظاهرة الاشتراك بين الأصل والفرع. وكثير من الأحكام الصرفية مبنية على المشابهة، وقد ذكر سيبويه ذلك في مواضع كثيرة من كتابه^١، منها قوله^٢: "وقد يشبهون الشيء بالشيء كثيراً وليس مثله في جميع أحواله.

ويرتبط قولهم: "قد يعطى الشيء حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما" بعلة الشبه ، بدليل أن كل تطبيقات هذه القاعدة يرد في سياقاتها التعليل بعلة الشبه. ومن المسائل التي علل بها ابن عصفور المشابهة ما يأتي:

١- زيادة حروف الزيادة لمشابهة حروف العلة

يقول أبو الحسن: "فإن قال قائل : ولأي شيء خصوا هذه الأحرف العشرة بالزيادة من بين حروف المعجم؟ فالجواب أن أمهات هذه الزوائد والذي هو زائد منها بحق الأصالة، الواو والياء والألف لكثرة دورها في الكلام واستعمالها، ألا ترى أنه لا تخلو كلمة منها أو من

^١(انظر الكتاب ١/٩٥، ٣٩٧، ٣٠٢، ٣٧٤، ٣٨٢، ٤١٣.

^٢(المصدر نفسه ١/١٨٢).



بعضها أعني الحركات: الضمة والكسرة والفتحة لأن الضمة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، والفتحة بعض الألف. ولما كانت أمهات الزوائد لذلك كانت أكثر الحروف زيادة.

ويمكن القول إن أحق الحروف بالزيادة أحرف اللين، وهي الألف، والياء، والواو لسهولة الإتيان بها عند إشباع الحركات، ولأن كل كلمة لا تخلو مما أخذ منها، وهي الحركات الثلاث، والألف أخفها، فهي أحق بالزيادة من أختيها.

أما الهمزة والتاء والميم والنون فزيدت لشبهها بحروف العلة: أما الهمزة فشبهها بحروف العلة من جهة كثرة تغييرها بالتسهيل والحذف والبدل. وأما التاء فأشبهت الواو من جهة تقارب مخرجيهما، ولذلك أبدلت منها في مثل "تراث" و " تكأة" لأنهما من "ورثت" و"توگأت". وأما الميم فمضارعة للواو أيضاً من جهة تقاربهما في المخرج ، ومضارعة لحروف العلة كلها من جهة الغنة التي فيها ، الشبيهة باللين الذي في حروف العلة لأن الغنة فضل صوتٍ في الحرف كما أن اللين كذلك. وأما النون فأشبهت أيضاً حروف العلة من جهة الغنة التي فيها. ولما كانت هذه الحروف قريبة الشبه من حروف العلة كانت تليها في كثرة الزيادة على ما يبين بعد إن شاء الله تعالى^١. وأما السين واللام والهاء فإنها زيدت لشبهها بالحروف المشبهة بحروف العلة.

أما اللام فمشبهة للنون من حيث تسطيل في مخرجها حتى تلحق بمخرج النون على ما يبين في الإدغام. وأما السين فإنها تشبه التاء لهمسها وتقارب مخرجيهما. وأما

^١(الممتع ١/٢٠٨، ٢٠٩).



الهاء فمشبهة للهمزة من جهة تقارب مخرجيهما لأنهما من حروف الحلق. ولما كانت هذه الحروف لم تشبه حروف العلة، بل أشبهت المشبهة بها لم تجئ مزيدة إلا في ألفاظ محفوظة وأماكن مخصوصة لا تتعدها ، فهي أقل الحروف زيادة لذلك^١.

٢ - صَوْغُ (أَفْعَلٍ) التَّعْجِبِ لِمِثَابَةِ "أَفْعَلٍ" الْمَفَاضِلَةِ

يجرى الإعلال بالنقل إذا كان حرف العلة عيناً لفعل ماضٍ أو أمر أو مضارع، وقد لا تنتقل حركة حرف العلة -عين الفعل- إلى الصحيح الساكن قبلها، عندئذٍ يوجب تصحيح عين الفعل إذا كان فعل تعجب لحملهم فعل التعجبي على نظيره أفعل التفضيل من حيث الوزن والدلالة على المزية، وليفصلوا بيته وبين المنصرف. يقول أبو الحسن: "ولا يصح شيء من ذلك إلا أن يكون فعل تعجب نحو" ما أقوله" و"ما أطوله" و"أقول به" و"أطول به" فإنه يصح لشبهه ب"أفعل" التي للمفاضلة نحو" هو أقول منه" و"أطول"^٢.

ويمكن القول إن وجه الشبه بينهما أنهما لا يبنيان إلا من شيء واحد، وأن فعل التعجب فيه تفضيل لامتعجب منه، كما أن "أفعل" يقتضي التفضيل، وأن فعل التعجب لا مصدر له ولا يتصرف، فصار بمنزلة الاسم لذلك.

كما يمكن القول -كما قال سيبويه^٣-: إنهم أتموا ليفصلوا بينه وبين الفعل

^١ (السابق ١/٢٠٩).

^٢ (الممتع ٢/٦١).

^٣ (انظر الكتاب ٢/٣٦٤).



المنصرف ،نحو: أقال، وأقام، ويتم في: ما أقوله وأبيعه لأن معناه معنى أفعال منك، وأفعل الناس، لأنك تفضله على من لم يجاوز أن لزمه قائل، وبائع، كما فضلت الأول على غيره وعلى الناس.

٣ - همز العين في جمع مصيبة (مصائب) شذوذاً

في جمع على وزن "مفاعل" أو "مفاعيل" حسب ما كانت عليه في المفرد) لقلب الياء همزة يشترط أن تكون مدة زائدة في المفرد بعد ألف "مفاعل" ، لكنها صحت في " معيشة-معاش" ولم تقلب همزة لأنها ليست بمد زائدة بل أصلية متحركة، لذا ذكر أبو الحسن أن الهمز في "مصائب" شاذ لأن المد في الواحد أصلي، حيث يقول " فإن لم تقع في الجمع على حسب ما اعتلت عليه في المفرد ولا اكتنفت ألف الجمع حرفاً علة فإنك تبقى على أصلها من واو أو ياء. فنقول في جمع "مقول" : "مقاول" ، وفي جمع "مقام" : "مقاوم" ، وفي جمع "معيشة" : "معاش" ، إلا لفظة واحدة شذت فيها العرب وهي "مصيبة" قالوا في جمعها "مصائب" فهمزوا العين. وكان ينبغي أن يقال في جمعها "مصاوب" لأنها من ذوات الواو.

ووجه إبدالهم من العين همزة أنهم شبهوا الياء في "مصيبة" لسكونها وانكسار ما قبلها بالياء الزائدة في مثل "صحيفة". فكما قالوا في "صحيفة": "صحائف" فكذلك قالوا في "مصيبة" "مصائب".



ويمكن القول إن الذي سهل القلب في "مصيبة" شبه الأصلي بالزائد، أي أنهم غلطوا وتوهموا فشبهوا ياء مصيبة وهي "مفعلة" بالياء الزائدة في صحيفة، وهي "فَعيلة" فقالوا "مصائب" منا قالوا "صحائف"، وهو مذهب سيبويه^١، ويرى الأخفش (٢١٥هـ) أن الواو أعلت فقلبت همزة في مصائب لأنها أعلت في "مصيبة"، ووصف الزجاج (٣١١هـ) هذا الرأي بالرداءة لأنه يلزم أن يقال في "مقام": "مقائم"، وفي "معونة": "معائن"^٢، حيث يرى - أي الزجاج - أنها "مصاوب"، أبدلت الواو المكسورة همزة كما أبدلت الواو حذوا شذوذاً في "أقائيم" جمع "أقوام" لما رأوا أن الواو المكسورة الواقعة فاء أبدلت همزة فقالوا في "وسادة": "إسادة".

والمرجح رأي سيبويه لأن ما جاء على "فَعيلة" و "فعائل" كثير الدوران في لسان العرب، وكذلك كان السماع منهم، ومنى وجد السماع بطل القياس. ورجح ابن عصفور ما جاء به سيبويه لوجود النظير "أقائيم".

٤ - حذف عين الفعل المضاعف الثلاثي المكسور العين تشبيهاً بحذف العين إذا كانت

حرف علة

ذكر أبو الحسن أن كلاً من "ظَلَّ" و "مَسَّ" مما شذَّ من الفعل الثلاثي المكسور العين الذي عينه ولامه من جنس واحد، حيث يقول: "فإن كان الثاني من المثليين ساكناً

^١ انظر الكتاب ٢/٣٦٤.

^٢ أبو منصور الأزهري: انظر تهذيب اللغة ١٢/٢٥٣.



فالإظهار. ولا يجوز الإدغام لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين. وقد شذ العرب في شيء من ذلك فحذفوا أحد المثليين تخفيفاً لما تعذر التخفيف بالإدغام، والذي يحفظ من ذلك "أحست" و "ظلت" و "مست" وسبب ذلك أنه لما كره اجتماع المثليين فيها حذف الأول منهما تشبيهاً بالمعتل العين. وذلك أنك قد كنت تدغم قبل الإسناد للضمير فنقول "أحس" و "مس" و "ظل". والإدغام ضرب من الاعتلال، ألا ترى أنك تُغَيِّرُ العين من أجل الإدغام بالإسكان كما غيرها إذا كانت حرف علة. فكما تحذف العين إذا كانت حرف علة في نحو "قمت" و "خفت" و "بعت" كذلك حذف هذه الألفاظ تشبيهاً بذلك^١.

ومما يبين ذلك أن العرب قد راعت هذا القدر من الشبه لأنهم يقولون "مست" بكسر الميم، فينقلون حركة السين المحذوفة إلى ما قبلها كما يفعلون في "خفت". ألا ترى أن الأصل "خوفت" فنقلوا حركة الواو إلى الخاء، وحذفوا لالتقاء الساكنين على حسب ما أحكم في بابه.

وأما "ظلت" و "مست" في لغة من فتح الميم فحذفوا ولم ينقلوا فيهما الحركة تشبيهاً بهما ب "لست" لما كان لا يستعمل لهما مضارع إذ حذفوا كما لا يستعمل ل "ليس" مضارع، ولأن المشبه بالشيء لا يقوى قوة ما يشبه به^٢.

^١الممتع ٢/٢٣٨.

^٢السابق ٢/٢٣٩.

ويمكن تفسير ذلك بالآتي:

١- حذف أحد المثليين عند اتصال التاء والنون بالفعل فجاء في ألفاظ، وهي أحست، ومست، وظلت^١ الأصل أحسست، ومسست^١، وظللت، ونقل الفراء (٢٠٧هـ)، وابن الأنباري (٥٧٧هـ) همت والأصل: هممت، وحمل ذلك سيبويه وغيره على الشذوذ، وأنه لا ينقاس فيما أشبه هذه الأفعال، وزعم الفراء أن ذلك قياس مستمر في ردت ومررت يريد: رددت ومررت، وزعم ابن مالك (٦٧٢هـ) أن ذلك لغة مطردة لبني سليم^٢.

٢- يجوز كسر الظاء من ظلت، والميم من مست، وفتحهما^٣.

٣- ذهب ابن عصفور إلى أن ذلك لا يطرد، ثم المحذوف من هذه الأفعال الثلاثة العين وبه جزم ابن مالك وغيره ويجوز في ظل ومس كسر أولهما بإلقاء حركة العين عليه وإبقاء فتحه وقل وقوع هذا الحذف في الأمر والمضارع، ومنه (وقرن في بيوتكن) والأصل اقررن^٤.

٤- يجيز البحث حذف عين المضاعف الثلاثي المكسور العين أو المفتوح العين فيما سمع دون القياس عليه حتى لا تتداخل الأصول ولا يحدث تحريف للفعل.

^١ من قوله تعالى: وَانظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا لَنُحَرِّقَنَّهُ [طه: ٩٧] قرأ ابن مسعود وقتادة والأعمش والمطوعي بكسر ظاء (ظلت) وقرأها أبو بلامين (ظللت) الأولى مكسورة والثانية ساكنة وبها قرأ المطوعي (فظلتم) من قوله تعالى: فَظَلْتُمْ تَفْكَهُونَ (الواقعة ٦٥)، وكذا الجحدري مع فتح اللام الأولى. انظر: الإتحاف ص ٣٠٧، ٤٠٨، ومختصر في شواذ القرآن ص ٨٩، ١٥١.

^٢ أبو حيان الأندلسي، انظر ارتشاف الضرب من لسان العرب ٧٢٧/٢، ٧٢٨.

^٣ أبو حيان، انظر الارتشاف ٢٤٧/١، وانظر الكتاب ٤/٤٨٢.

^٤ الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

^٥ لسيوطي، انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ٣/٦٥، ٤٦٦.



٥- عدم حذف الواو في المضارع المبني للمجهول إذا وقعت فاء

يقول أبو الحسن: "فإذا رددت الفعل إلى ما لم يسم فاعله لم تحذف الواو ، فقلت " يوعَد". فإن قيل: ولم لم تحذف الواو وأنتم تزعمون أن الفعل المبني للمفعول مغيّر من فعل الفاعل، ولذلك لم تدغم العرب الواو في الياء في " بويع" و" سوير" وأمثالهما لأن الأصل " بايع" و" ساير" ، فكذلك كان ينبغي أن يقال " يعد" و" يزن" لأن الأصل " يعد" و" يزن" ، فالجواب أن كل فعل مضارع ثلاثي مبني للمفعول يأتي أبداً على وزن "يفعل" بضم حرف المضارعة وفتح العين، ولا ينكسر ذلك في شيء منهن فأشبهه مضارع "فعل" في أنه يلوم فيه طريقة واحدة، ألا ترى أن مضارع "فعل" إنما يأتي أبداً على "يفعل" بفتح حرف المضارعة وضم العين فحمل عليه ذلك. وأيضاً فإن العرب قد تعدت بالعارض ولا تلتفت إلى الأصل ، فيكون قول العرب "يوعَد" من قبيل الاعتداد بالعارض فلذلك لم يحمل على فعل الفاعل. ويكون "سوير" من قبيل ترك الاعتداد بالعارض، فلذلك حمل على "ساير" فلم تحذف الواو منه كما تحذف من مضارع "فعل" ^١.

ويمكن القول إن الفعل المضارع وفعل الأمر إذا كانا من الأفعال التي ماضيها من نحو: وعد، حذفت فيهما الفاء وجوبا، وذلك نحو: يعد وعد، ويزن وزن، ويرد ورد، لأنها من وعد ووزن وورد ، حذفت الواو في الأصل مع الياء التي للمضارعة استئقالاتا لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة إذا قلت: يوعَد. أما وقوعها في الفعل فهو ثقيل والاسم

(١) الممتع ٢/ ٩ ، ١٠ .



أخف منه، ووقوعها بين الياء والكسرة لتجانسهما ومنافرة الواو لهما، والياء مفتوحة، والفتحة من الألف، والألف قريبة من الياء^١.

كذلك في المصدر: عدَّةٌ، حُذِفَت الواو. فما كان مثَال (عدَّة) ونحوه ممَّا وقعت فيه الواو فاء حينئذٍ تَحْدَف في فاء الأمر، وفي فاء المضارع، وفي فاء المصدر، ويعوِّض عنها في المصدر تاء في آخره.

أما "يوعَد" فلم تُحْدَف الواو لكون حرف المضارعة ليس مفتوحاً، فلو كان مضموماً صحَّت الفاء. كذلك يشترط: أن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان ما بعدها غير مكسور لم تُحْدَف نحو: يوجل، يوجل صحَّت الواو هنا، لا تقل: يجِل، وبعضهم قلبها: ياجل، لكن المشهور: يوجل^٢.

٥- جواز إدغام المتقاربين في كلمة واحدة في "افتعل" و"تفاعل" و"تفعل" شبيهاً بإدغام

المتقاربين في كلمتين

تبدل الدال من تاء الافتعال ومشتقاتها إبدالاً مطرداً، يقول أبو الحسن: "..... إلا أن يجتمع المتقاربان في "افتعل" أو "تفاعل" أو "تفعل" نحو "اختصم" و"تطير" و"تطائر" فإنه يجوز الإدغام فيها، والسبب في ذلك ما ذكرناه في إدغام المثليين، من أن التاء في هذه

(١) شرح المفصل، ١٠ / ٥٩ - ٦١.

(٢) أبو الفداء، الكناش ١٠١/٢،



الأبنية الثلاثة تنزلت مما بعدها منزلة المنفصل ، لأنه لا يلزم أن يكون بعدها مثلها. وكذلك أيضاً لا يلزم أن يكون بعدها مقاربها، كما لا يلزم ذلك في الكلمتين.

فلما أشبه اجتماع المتقاربين فيها اجتماعهما في الكلمتين لم يلزم الإدغام كما لا يلزم ذلك في الكلمتين، فُمن التباس إدغام المتقاربين في هذه البنية بإدغام المثلين لأن الإظهار يبين الأصل كما كان ذلك في الكلمتين^١. فإذا أردت الإدغام قلبت أحد المتقاربين إلى جنس الآخر- على حسب ما أحكم في الفصول المتقدمة- ثم أدغمت. فتقول في "تطير" و"تداراً" إذا أردت الإدغام: "اطير" و"اداراً"، فتقلب التاء حرفاً من جنس ما بعدها وتسكنه بسبب الإدغام، ثم تدغم وتجتلب همزة الوصل، إذ لا يمكن الابتداء بالساكن. وتقول في "اختصم" إذا أردت الإدغام: "خصم" فتقلب التاء صاداً وتسكنها بنقل حركتها إلى ما قبلها ثم تدغم. هذا في لغة من قال "قتل" بفتح القاف والتاء. ومن قال "قتل" بفتح التاء وكسر القاف قال "خصم" بكسر الخاء وفتح الصاد. ومن قال "قتل" بكسرهما قال "خصم" بكسر الخاء والصاد، والعلة في ذلك كالعلة في "قتل" وأمثاله^٢.

ويمكن القول إنه إذا كان فاء الفعل في "تفعّل"، و"تفاعّل" حرفاً يدغم فيه التاء، جاز إدغامها وإظهارها. والحروف التي تدغم فيها التاء: التاء، والطاء، والذال، والظاء، والذال، والناء، والصاد، والزاي، والسين، والصاد، والشين، والجيم، فاذا وقع شيء من هذه الحروف بعد التاء وآثرت الإدغام، أدغمت التاء فيما بعدها. ولما أدغم أدخلت ألف الوصل

^١الممتع ٢/٢٩٠.

^٢الممتع ٢/٢٩١.

توصلاً للنطق بالساكن، فقلت: "اطير زيد"، وكان الأصل: "تطير"، فأسكنت التاء. ولم يجز أن تبتدئ بساكن، فأدخلت ألف الوصل. وكذلك "ارين زيد"، إذا أردت: "تزين". "فدخول الألف كسقوطها من" اقتلوا "إذا قلت": قتلوا، بالتحريك. تسقطها من "اقتلوا" كما أن الإسكان يجلبها هنا^١. ومن ذلك قوله تعالى: (وَإِذ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا^٢) إنما كان "تدارأتم"، فأدغمت التاء في الدال؛ فاحتجت إلى همزة الوصل لاستحالة الابتداء بساكن. قال الله تعالى: (قَالُوا اطِيرْنَا بِكَ وَبِمَنْ مَعَكَ) وقال: (ثَاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ) والأصل: "ثاقلتم". وتقول في المستقبل: "تدارأ"، و"تطير". قال الله تعالى: (تَذَكَّرُونَ^٣) و (يَطِيرُوا بِمُوسَى)^٤

فإن اجتمع إلى تاء "تفعل"، و"تفاعل" تاء أخرى إما للمذكر المخاطب، أو للمؤنثة الغائبة، نحو قولك: "تتكلم"، و"تتغافل"، فإنك تحذف إحدى التاءين، فتقول: "يا زيد لا تكلم"، و"يا عمرو لا تغافل"؛ لأنه لما اجتمع المثان، ثقل عليهم اجتماع المثليين، ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من سكون الأول. ولم يمكن الإتيان بالألف للوصل، فوجب حذف أحدهما قال الله تعالى: (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا^٥)، وقال: (وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ^٦) وقال: (وَلَا تَوْلَوْا عَنْهُ^٧). والمراد: "تنزل"، و"تتمنون". و"تتولوا".

^١ انظر الكتاب ٤/٧٠.

^٢ البقرة: ٧٢.

^٣ النمل: ٤٧.

^٤ التوبة: ٣٨.

^٥ الأنعام: ١٥٢.

^٦ الأعراف: ١٣١.

^٧ القدر: ٤.

^٨ آل عمران: ١٤٣.

^٩ الأنفال: ٢٠.



واختلف العلماء في المحذوفة، فذهب سيبويه^١ والبصريون إلى أن المحذوفة هي الثانية، وقال بعض الأصحاب: المحذوفة الأولى، قالوا: ويجوز أن تكون الثانية. والحجة لسيبويه أن الثانية هي التي تسكن، وتدغم في "ارْيَيْتَ"، و"ادَّارْتُمْ". وقول صاحب الكتاب: "والم يدغموا نحو": تذكرون "لئلا يجمعوا بين حذف التاء وادغام الثانية "إشارة منه بأنه كان يسوغ الإدغام لولا الحذف. وليس ذلك صحيحا؛ لأن هذا النوع من الإدغام لا يسوغ في المضارع لسكون الأول ودخول ألف الوصل، وذلك لا يجوز.^٢

ويمكن القول إنه تجوز اللغات الثلاث نحو: تطاير، وتطير، فالإظهار، ويجوز الإدغام، فتجلب همزة الوصل في الماضي، والمضارع والمصدر، والأمر فتقول اطيروا واطيروا واطيروا، وتقول في المضارع تطاير، وتطير.

العلة الرابعة: التقارب (المجانسة)

قد تكون المجانسة سببا من أسباب العدول عن الأصل ، فموقع ما قد يتطلب حركة معينة بحسب القاعدة ، ولكن هذه الحركة المطلوبة قد تتنافر مع ما يجاورها، أو على الأقل لا تناسبه، ومن هنا يبدو السياق وقد اتخذ في مكان هذه الحركة حركة أخرى تتناسب مع ما يجاورها.^٣

^١ (الكتاب ٤/ ٤٧٦).

^٢ (ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٥/ ٥٥٧، ٥٥٨).

^٣ (تمام حسان، انظر اللغة العربية معناها ومبناها، ٢٧٣، ٢٧٤).



١ - قلب الواو الساكنة بعد كسرة ياء، وقلب الياء الساكنة بعد ضمة واو

ذكر أبو الحسن فيما يحرى مجرى ما قبله : قلب الواو الساكنة بعد كسرة ياء وقلب الياء الساكنة بعد ضمة واو ، فيقول : "فإن كانت الواو ساكنة بعد كسرة فإنها تقلب ياء نحو "ثيران" جمع "ثور" ، أصله "ثوران" فقلبت الواو ياء . وإن كانت ساكنة بعد ضمة فإنها تقلب واو ، وإن كانت بعيدة من الطرف نحو عوطط^١ لأنهم يقولون "عاط يعيط" و"عيطته" فقلبت الياء واو"^٢.

واستثنى أبو الحسن من ذلك: "فُعلَى" مما عينه ياء:

- فإن كانت اسما قلبت الياء واو نحو "طُوبى" على القياس لأنها بعيدة عن الطرف.

- وإن كانت صفة قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله تعالى :

(قسمة ضيزى)^٣ ، وأصله "ضِيزى" على وزن "فُعلَى" بضم الفاء .

ويمكن القول: إنه لا يحفظ في الصفات "فعلَى" يكسر الفاء ، بل بضمها ، نحو "حبلَى" ، وإنما قلبت الضمة كسرة لأنهم لم يعتدوا بألف التأنيث ، فجرت بذلك مجرى القريبة

^١ (العوطن: الناقة التي لم تحمل سنين من غير عقر، وتصغيرها: عيطط، والواو مبدلة من ياء) انظر هامش الممتع ٧٢/٢.

^٢ (الممتع ٧٢/٢).

^٣ (آية ٢٢ من سورة النجم).



من الطرف .وهنا يلاحظ تعدد العلل فلم يقتصر الأمر على المناسبة بل تعداه إلى الحمل ، وهذا من ثراء العلل وترابطها وعلاقتها بالدلالة.

٢ - إبدال تاء "افتعل" وما تصرف منه ذائاً

إذا وقعت الزاي والتاء متجاورتان داخل بنية واحدة على صيغة افتعل أو إحدى مشتقاتها فإن تاء افتعل تقلب دالاً، ويعلل أبو الحسن هذا القلب بقوله: "وأما الدال فأبدلت من التاء والدال ، فأبدلت من تاء "افتعل" باطراد إذا كانت زايًا، فتقول في "افتعل" من "الزَيْن": "ازدان"، ومن "الزُلْفَى": "ازدلف"، ومن "الرَّجْر": "ازدجر"، ومن "الزِيَارَة": "ازدار"، والأصل: "ازتان" "ازتجر" "ازتلف" "ازتار".

فرفضوا الأصل وأبدلوا من التاء دالاً. والسبب في ذلك أن الزاي مجهورة والتاء مهموسة، والتاء شديدة والزاي رخوة، فتباعد ما بين الزاي والتاء، فقربوا أحد الحرفين من الآخر ليقرب النطق بهما، فأبدلوا الدال من التاء لأنها أخت التاء في المخرج (والشدة)، وأخت الزاي في الجهر^١. ويمكن القول:

١- أبدلت الدال من تاء افتعل إذا كانت الفاء دالاً أو زايًا، وعلة ذلك أن هذه الحروف فيها صفيّر وجهر وشدة، والتاء مهموسة رخوة، فإذا سكن الحرف القوي وبعده ضعيف كان في إخراج القوي بصفته وسكونه وإتباع الضعيف إياه بلا فصل كلفة شديدة

^١(الممتع/١/٣٥٦).



،فأبدل من التاء حرف يقرب منها في المخرج ويقرب من الحرف الآخر في الصفة وذلك هو الدال فإنها من مخرج التاء .

فالدال في قولك درأ اذراً وأصله اذترأ ، فقلبت التاء دالاً وأدغمت الأولى فيها وأتيت بهمزة الوصل لسكون الدال الأولى بسبب الإدغام ، ولا يجوز قلب الدال هنا تاء ، وترك تاء الافتعال لئلا تبطل القوة التي في الدال .

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بأن التاء أخت الدال في المخرج، كما أن الدال والزاي حرفان مجهوران، والتاء حرف مهموس، فأبدلوا من التاء دالاً ليقربوا بين الصوتين، وتتحقق بينهما المجانسة والتناسق الصوتي.

٢- أما الدال فقولك من ذراً اذراً والأصل اذترأ ، فقلبت التاء دالاً والدال دالاً لئلا قربت منها .

وإن شئت قلبت التاء ذالاً لتجانس الدال ، تقول اذراً ، وأما افتعل من "ذكر" فأصله "اذتكر" فحوّلت التاء إلى الدال والدال إلى الدال وأتيت بهمزة الوصل ، وإن شئت حوّلت الثاني إلى الأول فجعلتهما ذالاً مشددة والأول أقوى .

ذ+ت....

أثر صوت الدال المجهور في صوت التاء المهموس تأثيراً تقديمياً فحوّله إلى مقابله المجهور وهو صوت الدال لأن صوت الدال يتسم بالجهر فيؤثر على غيره مما جاوره من أصوات، وقد تحقق التماثل بين الصوتين المتجاورين في الجهر، فقل التنافر بينهما .



٣- أما الرَّاي فكقولك من زَجَرَ وَزَانَ أَزْدَجَرَ وَأَزْدَانَ ،وَأَصْلُ النَّاءِ ،فَحَوَّلَتْ إِلَى الدَّالِ ،ولو قلبت النَّاءَ زَايَا وَأَدْخَمْتَ جازَ فَقَلَّتْ أَزْجَرَ ، ومثله أَزَانَ وَالْأَوَّلُ أَقْوَى ، ولا يجوز قلب الرَّاي تاءً لئلا يبطل ما في الرَّاي من زيادة الصِّفَاتِ عَلَى النَّاءِ .
ز+ت....

إذا وقعت الزاي والتاء متجاورتان في صيغة افتعل أو إحدى مشتقاتها فإن تاء افتعل تقلب دالاً ، حيث أثر صوت الزاي المتسم بالجهر والصفير في صوت التاء المهموس تأثيراً تقديمياً فحوّله إلى مقابله المجهور ، والمقابل المجهور لصوت التاء هو صوت الدال لأن صوت الزاي المتسم بملامح قوة أكثر من صوت التاء ، فقد تحقق نوع من التماثل الصوتي بين الصوتين في الجهر.

٣ - إبدال الصاد من السين

تبدل الصاد من السين إذا كان بعدها : القاف، الخاء، الطاء، الغين، يقول أبو الحسن: "وأما الصاد فتبدل من السين إذا كان بعدها قاف، أو خاء، أو طاء، أو عين، فتقول في "سقر" و"سراط" و"سخر" و"أسبغ": "سقر" و"سراط" و"صخر" و"أصبغ"، والسبب في ذلك أن القاف والطاء والحاء والغين حروف استعلاء، والسين حرف مستقل، فكرهوا الخروج من تسلُّل إلى تصعُّد، فأبدلوا من السين صاداً لئيتجانس الحرفان"^١.

^١(الممتع/١، ٤٠٨، ٤٠٩).



ويمكن القول إنه يجوز إبدال الصاد من السين متى وقع بعد السين غين أو خاء أو قاف أو طاء^١، لأن هذه الحروف مستعلية والسين مهموسة مستقلة، ولما كانت الصاد مستعلية وهي مع ذلك مهموسة وافقت هذه الأحرف في الاستعلاء ووافقت السين في الهمس والصفير والمخرج، فلذلك أبدلت منها^٢.

س +ق، غ، خ، ط ← ص +ث، غ، خ، ط

أثر الأصوات السابقة المفخمة في صوت السين المرقق تأثيراً رجعيّاً فحولته إلى صوت الصاد لأنه يشبه صوت السين في الهمس والاحتكاك، وقريب من الأصوات المؤثرة في التفخيم، كما أن صوت القاف والطاء يتسمان بالانفجار، وصوت الغين بالجهر، والانفجار من ملامح القوة التي تمكن الصوت من التأثير في غيره من الأصوات.

وذهب ابن عصفور إلى أن هذا الإبدال بقصد طلب الخفة الناجمة من التجانس بين الصوتين المتجاورين ليكون عملهم من موضع واحد.

٤ - إبدال الزاي من الصاد

^١ فمثال السين التي بعدها الغين: سالغ - هو من البقر كالبازل من الإبل-، ويجوز "سالغ" بإبدال الصاد من السين. ومثال السين التي بعدها خاء: "سخر وسلخ" فتقول: "صخر وصلخ" بالصاد أيضاً. ومثال السين التي بعدها قاف: "سويق وسبقت"، فيجوز: "صويق وصبقت" بالصاد أيضاً. ومثال السين التي بعدها طاء: "صراط وساطع"، فيجوز: "صراط و صاطع" بالصاد أيضاً. فإن تأخرت السين عن هذه الحروف لم يجز فيها ذلك، فلا يقال في "قست": "قصت"، ولا في "خسرت": "خصرت"، ويجوز في صاد نحو: "الصراط"، المضارعة، وهي إشراب الصاد صوت الزاي (انظر سر صناعة الإعراب ٢٠٨/١) ابن يعيش: شرح المفصل ٥٢/١، و أبوالفداء: الكناش ٢٥٠/٢.



يقول أبو الحسن: "تبدل الزاي من الصاد إذا كان بعدها دال أو قاف، يقول أبو الحسن: "وأما الزاي فأبدلت من الصاد إذا كان بعدها قاف أو دال، فقالوا في "مصدق" و"مصدوقة": "مزدق" و"مزدوقة"، وإنما تفعل ذلك كلب-قال^١:

يَزِيدُ زَادَ اللهُ فِي خَيْرَاتِهِ حَامِي نَزَارَ عِنْدَ مَزْدُوقَاتِهِ

وقال الآخر^٢: وَدَعَّ ذَا الْهُوَى قَبْلَ الْقَلَى تَرَكَ ذِي الْهُوَى

مَتِينِ الْقُوَى خَيْرٌ مِنَ الصَّرْمِ مَزْدَرًا

ويمكن القول إن إبدال الزاي من الصاد مطردًا جائزًا من كل صاد ساكنة بعدها دال نحو: "فصدي" فيجوز فيه: "فزدي" بالزاي ويجوز إبقاء الصاد بحالها وهو أكثر^٣، ويجوز أن يضارع بها الزاي^٤ ولا تقع المضارعة إلا حيث يتجاور حرفان بينهما منافرة فيؤتى بحرف يصلح للتوسط بينهما ليزيل المنافسة، كما ينحى بالصاد نحو الزاي إذا تقدمت الصاد على الدال فتأتي بحرف مخرجه بين مخرج الصاد ومخرج الزاي، وليس كذلك السين في "يسدر" فلا يجوز فيها المضارعة، فإن تحركت الصاد امتنع إبدال الزاي منها، لكن يجوز فيها

^١ سر صناعة الإعراب ١/٢٠٨، واللسان (صدق) والتاج (زدق)، و المزدوقات: المصدوقات، جمع مصدوقة وهي الصدق.

^٢ سر صناعة الإعراب ١/٢٠٨، وشرحه ١ المفصل ٢/٥٢، واللسان والتاج (صدر).

^٣ الكتاب ٤/٤٧٩: ٤٧٧.

^٤ (ع ر ع) معنى المضارعة أن يشرب الصاد شيئًا من صوت الزاي. انظر اللسان (ض ر ع)



المضارعة فتقول في نحو "صدر عن كذا" بالصاد، وبمضارعة الصاد الزاي دون إبدال الصاد زايًا^١.

ضُورِعَ^٢ بالصاد الساكنة الزاي، ولم يضارع بالزاي الصاد؛ يعني يقولون: "يصدق"-ياشمام الصاد الزاي- لإمكان ذلك فيها، ولا يقولون: "يزدل"-ياشمام الزاي الصاد لعدم إمكان ذلك فيها، وضُورِعَ بالصاد المتحركة أيضا الزاي، فيقولون في "صدر، وصدف": "صدر وصدف"، ياشمام الصاد الزاي، ولم يقولوا ياشمام الزاي الصاد. ولم يقولوا: "زدر"، بإبدال الزاي عن الصاد؛ لقوة الصاد بالحركة.

فالمضارعة أكثر من الإبدال، والبيان أكثر من المضارعة والإبدال^٣.

ص+د ← ز+د

أثر صوت الدال المتسم بالجهر والانفجار في صوت الصاد المتسم بالإطباق والصفير تأثيراً رجعيًا فحوّله إلى صوت شبيه بصوتي الدال والصاد، وهو صوت الزاي، لأن صوت الزاي شبيه بصوت الصاد في الصفير والمخرج، ويشبه صوت الدال في الجهر والمخرج أيضًا. كما أن صوت الصاد وقع ساكنًا في نهاية مقطع، فقد ضعف بالسكون والموقعية، لكنه حافظ على ملمح الصفير فلذلك لم يقلب دالًا خالصة.

^١(أبوالفداء: الكناش ٢/٢٥١).

^٢ (عنى قوله: "وضورع بالصاد الزاي" جعل الصاد مضارعًا للزاي، بأن ينحى بالصاد نحو الزاي، فيشَم الصاد صوت الزاي، ولا يجوز قلبها زايًا صريحًا، لوقوع الحركة فاصلة بينهما. "ينظر شرح الشافية، للرضي: ٣/٢٣٢".

^٣(الأستراباذي، انظر شرح شافية ابن الحاجب ٢/٨٨٧).



٥ - إبدال الهاء من الهمزة

يتفق أبو الحسن مع سيبويه وابن جني في إبدال الهاء من الهمزة دو، أن يعلل:"
وأما الهاء فأبدلت من خمسة أحرف ، هي: الهمزة، والألف، والياء، والواو والتاء. فأبدلت
من الهمزة في "إيَّك" فقالوا "هيَّك" . أنشد أبو الحسن^١

فَهَيَّكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

ويقال أيضاً "أيَّك" و "هيَّك" بالفتح، و طيئ تبدل همزة "إن" الشرطية هاء، فتقول "
هَنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ"، تريد "إن"^٢. وأبدلت أيضاً من الهمزة في "إن" مع اللام على اللزوم فقالوا "
لهنَّك" قال الشاعر^٣:

أَلَا يَا سَنَا بَرَقَ عَلَى قُلْلِ الْحَمَى لَهَنَّكَ مِنْ بَرَقِ عَلِيِّ كَرِيمٍ

وقرأ بعضهم^٤ (طَهَ مَا أَنْزَلْنَا...) ، وقالوا : "أراد طأ الأرض بقدميك جميعاً"

لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يرفع إحدى رجليه في صلاته. وقالوا "أيا" و "هيا"
في النداء، والهاء بدل من الهمزة لأن "أيا" أكثر من "هيا" . قال:

^١ (الطفيل الغنوي، أو مضر بن ربعي. شرح الشافية ٢٢٣/٣، وشرح شواهدا ٤٧٦، ٤٧٧.

^٢ (الممتع ٣٩٧/١.

^٣ (محمد بن مسلمة أو محمد بن يزيد بن مسلمة، الخصائص ٣١٥/١، ١٩٥/٢، والخزانة ٣٣٩/٣ و ٣٤١، واللسان
والتاج (لهن) و(قذى) ، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٤٢/١٠.

^٤ (قراءة جماعة منهم الحسن وعكرمة وأبو حنيفة وورش. انظر: البحر المحيط ٢٢٤/٦.



وانصرفت وهي حسان مغضبه ورفعت بصوتها: هيا أبه يريد: أيا أبه. وقالوا " هما والله لقد كان كذا وكذا" يريدون: أما والله لقد كان كذا وكذا".^١

ويمكن القول إن سبب إبدال الهاء من الهمزة يعود إلى طلب الخفة، فالهمزة صوت ثقيل، وهو صوت انفجاري ليس بمهموس ولا مجهور، فأبدلوا منها الهاء لأنها صوت خفيف مهموس، كما أن كلا الصوتين من مخرج واحد وهو المخرج الحنجري، إلا أن الهمزة أخرج من الهمزة فأبدلوا الأدخل إلى الأخرج وهو الأفضل.

وذهب ابن عصفور إلى أن الهاء تبدل من الهمزة في مواضع كثيرة من كلام العرب^٢. فتبدل الهاء من الهمزة على ضربين: أحدهما أصل، والآخر: زائد. فالأصل نحو قولهم في "إياك": "هياك" يقول "أياك" بفتح الهمزة، ثم يبدل الهاء منها وهي مفتوحة أيضاً، فيقول "هياك" قال: وطئ تقول: "هن فعل فعلت" يريدون "إن".

فإبدال الهمزة من الهاء إبدال قياسي، وهما من مخرج واحد. وكونهما من مخرج واحد جدير بأن يقوي هذا الإبدال ويؤكدده. قال الصيمري (٣٠٠هـ): "قلبت الهاء همزة، لأنها من مخرج الهاء، وهي أقوى منها في الصوت"^٣.

^١ الممتع ١/٣٩٨.

^٢ انظر الإنصاف ١٣١. والممتع ١ / ٣٩٧ وشرح المفصل ١١٨/٨ والأشباه والنظائر ١ / ١٣٥

^٣ للتبصرة والتذكرة ٨١٥.



ويمكن تفسير هذا البديل بأن الهاء متحدة المخرج مع الهمزة، فضلاً عن أن الناطق أراد أن يقفل المقطع الطويل بصوت قوي مثل الهمزة، إضافة إلى أن الهاء وقعت ساكنة في نهاية مقطع، والصوت الذي يقع في نهاية مقطع يكون عرضة للحذف والتأثر.

٦ - إبدال الواو والياء تاءً إذا كانت فاءً في "اقتعل"

يقول أبو الحسن: "إذا كان فاء "اقتعل" وما تصرف منه واوا وجب قلبها تاء وإدغامها في التاء التي بعدها، يقول أبو الحسن: "إذا كانت فاءه واوا نحو "اتعد" و"اتزن" و"اتلج" فهو "متعد" و"متزن" و"متلج" و"يتعد" و"يتزن" و"يتلج" و"اتعد" و"اتزن" و"اتلج". قال^١:

فَإِنْ تَتَّعِدُنِي أَتَّعِدُكَ مَوَاعِدًا وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَاتِ الْقَوَارِصَا
وَقَالَ طَرْفَةٌ^٢: فَإِنَّ الْقَوَافِي يَتَّلَجْنَ مَوَالِجًا تَضَاقِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَجَّهَ الْإِبْر
وَقَالَ سَحِيمٌ^٣: وَمَا دُمِيَّةٌ مِنْ دُمَى مَيْسَنَا نَ مَعْجَبَةٌ نَظْرًا وَاتِّصَافًا

والسبب في قلب الواو في ذلك تاء أنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب أن يقبلوها ياء إذا انكسر ما قبلها فيقولوا "ايتعد" و"ايتزن" و"ايتلج". وإذا انضم ما قبلها ردت للواو

^١ (الأعشى يهجو علقمة بن علاثة. سر صناعة الإعراب ١/١٦٣).

^٢ (سر صناعة الإعراب ١/١٦٣).

^٣ (الخصائص ١/٢٨٢، وسر صناعة الإعراب ١/١٦٣).



فيقولون "موتعد" و "موتزن" و "موتلج". وإذا انفتح ما قبلها قلبت ألفا فيقولون "ياتعد" و "ياتزن" و "ياتلج".

فأبدلوا منها التاء لأنها حرف جلد لا يتغير لما قبله، وهي مع ذلك قريبة المخرج من الواو لأنها من أصول الثنايا ، والواو من الشفة. ومن العرب من يجريها على القلب ولا يبدلها تاء^١.

"إذا بنيت افتعل من المعتل بالواو والياء، نحو: وعد ويسر، قلت: أتعد وأتسر، ويتعد، ويتسر، وقد تقدم هذا، ومن العرب من يقلب الواو والياء في المستقبل ألفا فيقول: يياتعد، ويياتسر^٢، وياءس، ويابس^٣ ومنهم من لا يقلبها"^٤.

ويمكن القول: قلبت الواو تاء لضعف الواو وتلاعب الحركات بها، فقد تقع بعد كسرة، نحو "اتزن" و"اتزن"، الأصل "اوتزن" و"اوتزن" وهذا يؤدي إلى قلبها ياء .
فقد تقع الواو بعد مضموم -وهو مكروه- نحو "متزن" و "متزن" والأصل: "موتزن" و "موتزن"، لذا أبدلوا مكانها حرفاً أجلد وصارت تابعة لما بعدها.

^١الممتع ٣٨٦/١.

^٢هم قوم من أهل الحجاز (الكتاب ٣٥٧/٢، وشرح المفصل ٦٣/١٠).

^٣ياءس ويابس، ليس من باب الافتعال، ولكن المؤلف رحمه الله أحكمها هنا ربما لأنه نقل من المفصل ٣٧٥ وفيه: (ومن العرب من يقلب الواو والياء في مضارع افتعل ألفا فيقول: ياتعد وياتسر، ويقول في ييس وييس: يابس ويانس: فالزخشري جمع بينهما لكونهما من لغة واحدة (ويقول في ييس ...) ولم ينتبه المؤلف رحمه الله - لذلك، والمبرد ذكر هذه اللغة وقال:

(وهذا ردئ جداً): المقتضب ٩٢ / ١)

^٤فيقول: يوتعد و ييتسر.



والواو هنا ساكنةٌ بعد كسرةٍ وبعدها تاءٌ وبين التاءِ والواوِ مقاربةٌ لأنَّ التاءَ من طَرَفِ اللِّسَانِ وأصولُ الثنايا وفيها نَفْحٌ يكاد يخرج من بين الثنايا إلى باطنِ الشِّفَةِ، والواو يخرج من بين الشفتين بحيثُ تكادُ تقربُ من باطنِ الشِّفَةِ، وإذا كانَ كذلكُ شقُّ إخراجِ الواوِ ساكنةً قبل التاءِ فحولتُ إليها وأدغمتُ.

و+ ت ← ت. نصف حركة+ انفجاري ← انفجاري ضعيف

إذا وردت الواو بوصفها نصف حركة متجاوزة مع التاء في صيغة "افتعل" أو إحدى مشتقاتها فإن صوت الواو يتأثر بصوت التاء المجاورة تأثراً رجعيّاً فينقلب إلى تاء ، ثم تجرى عملية الإدغام، ويعود السبب في حدوث هذا التأثير الصوتي إلى أن صوت الواو يتسم بالقصر وقلة الوضوح السمعي إذا ما قيس بغيره من الحركات، أضف إلى ذلك وقوع صوت الواو ساكناً في نهاية مقطع، ووقوع صوت الواو تحت تأثير صوت التاء الانفجاري. والياء توافق الواو إن وقعت موقعها في "افتعل" وما تصرف منه من حيث قلبها تاء وإدغامها في التاء التي بعدها، نحو "أُتسر.... واطرد قلب الياء تاء تشبيهاً لها بالواو لأنها أختها في الاعتلال ، وفي موضعها حيث كانت فاء، وضعفت كضعفها.

٧ - إبدال الطاء من تاء "افتعل"

تبدل الطاء من التاء في افتعل ومشتقاتها إذا كانت فاء افتعل صادداً أو ضاداً أو طاءً أو ظاءً، يقول أبو الحسن: "وأما الطاء فأبدلت من التاء ، لا غير. أبدلت باطراد البتة، ولا يجوز غير ذلك، من تاء "افتعل" إذا كانت الفاء صادداً، أو ضاداً، أو طاءً، أو ظاءً.



فتقول في افتعل من: الصبر "اصطبر" ، ومن الضرب: "اضطرب" ، ومن الظَّهر: "اظْهَر"،
ومن الطُّرد: "اطْرُد" فتدغم لأنك لما أبدلت التاء طاءً اجتمع لك مثلان الأول منهما ساكن،
فأدغمت، ولم تبدل التاء لأجل الإدغام بل للتباعد الذي بين الطاء والتاء كما فعلت ذلك مع
الضاد والطاء والصاد؛ ألا ترى أنك أبدلت من التاء طاءً ولم تدغم لما لم يجتمع لك
مثلان^١. والتباعد الذي بين التاء وبين هذه الحروف أن التاء منفتحة منسفة، وهذه الحروف
مطبقة مستعلية، فأبدلوا من التاء أختها في المخرج، وأخت هذه الحروف في الاستعلاء
والإطباق، وهي الطاء.

وأبدلت، بغير اطراد، من تاء الضمير بعد الطاء والصاد فقالوا: "فَحَصْتُ" و "خَبْتُ"
يريدون "فحصت" و "خبطت" والأكثر التاء.

والعلة في الإبدال كالعلة في "افتعل" من التباعد الذي ذكرنا بين التاء وبين الصاد
والطاء فقربوا ليسهل النطق. ومن ذلك قوله:^٢

وفي كلِّ حيٍّ قد خَبَطَ بنعمةٍ فحَقَّ لشأسٍ من نَدَاكَ ذُنُوبُ

رواه أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس: "خَبَطُ" على إبدال الطاء من التاء^٣.

ويمكن القول إذا كانت فاء افتعل حرف إطباق - وحروف الإطباق أربعة الصَّاد
والصَّاد والطاء والظاء - قلبت التاء طاءً؛ فمنها ما ليس فيه إلا لغة واحدة وهي الطاء نحو

(^١) الممتع ١/٣٦٠

(^٢) علقمة الفحل، سر صناعة الإعراب ١/٢٢٥، وشأس هو أخو علقمة.

(^٣) الممتع ١/٣٦١ س.



اطَّلع، منها ما فيه لغتان وهي الصَّاد نحو اصطَلَحَ واصَّالِحَ، ومنها ما فيه ثلاث لغات وهي النِّزاء نقول اظطلم اظلم واظلم.

أما الصَّاد ففيها لغتان تقول في افتعل من الصَّرَبِ: اضطرب واضرب، والعلَّةُ في قلب التَّاء طاء أنَّ حروف الإطباقِ مستعليةٌ مجهورةٌ والتَّاء متسفلةٌ مهموسةٌ والجمع بينهما شاقٌّ على اللسان، فحوَّلوا التَّاء طاءً لأنَّها من مخرجها والطاءً مجانسةً لبقية حروف الإطباقِ.

ومن قال "اصلح" فأبدل من الطَّاء صادًا وأدغم ليكون العمل من وجه واحد ولم يمكن قلب الصاد تاءً لئلا تبطل قوة المستعلية وجهرها ولا طاءً لأمرين: أحدهما أنَّ الطَّاء أخت التَّاء في المخرج وقد تجنَّبوا قلبها إليها فكذلك ما يقرب منها، والثاني: أنَّه كان يلتبس بما فاؤه طاء، وأما اضطرب فالوجه في قلبها طاءً أنَّها أقرب إلى بقية حروف الإطباق لأنَّ الصَّاد تليها والطاء بعيدةٌ منها، فكان تحويل الطَّاء لقربها منها ومجانستها لها، وكذلك من قلبها طاءً وأدغم^١.

ص، ض، ط، ظ + ت ← ص، ط، ض، ط، ظ

إذا التقى كل صوت من الأصوات السابقة مع التَّاء مجاورا له في صيغة افتعل أو إحدى مشتقاتها فإن هذه الأصوات الأربعة تؤثر في صوت التَّاء تأثيرا تقدمياً وتقلبه إلى مقابله المفخم، وهو الطَّاء لأن كل صوت من الأصوات السابقة يتسم بملح قوة أكثر يجعله

^١ العكبري، انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٢/٣٤٧.



قادرا على التأثير في غيره من الأصوات المجاورة، فالصاد تتسم بالإطباق والصفير، والصاد بالتفخيم والاستطالة والتفشي والجهر والانفجار، والطاء بالإطباق والانفجار، والطاء بالإطباق والجهر، في حين أن صوت التاء يتسم بالترقيق والهمس فهو أضعف من الأصوات السابقة لهذا أثرت فيه الأصوات فحولته إلى مقابله المفخم وهو صوت الطاء ليتم بذلك نوع من التماثل بين الصوتين المتجاورين في الصفة .

٨ - (فَعَلَ يَفْعُلُ) من ذوات الواو - (فَعَلَ يَفْعُلُ) من ذوات الياء (فَعَلَ يَفْعُلُ وَيَفْعُلُ) من

الصحيح

يقول أبو الحسن: "... فالجواب من ذلك شيئان: أحدهما أنه لما حَوَّلَ "فَعَلَ"

من ذوات الواو إلى "فَعَلَ" جاء مضارعه كمضارع "فَعَلَ" فالتزموا فيه "يَفْعُلُ" بضم العين.

وأما "فَعَلَ" من ذوات الياء فلما حَوَّلَ إلى "فَعَلَ" أشبه "فَعَلَ" من ذوات الواو في أن بناءهما في الأصل "فَعَلَ" مفتوح العين، وأن كل واحد منهما حَوَّلَ حركة عينه الأصلية إلى حركة من جنس العين. فكما التزموا في مضارع "فَعَلَ" من ذوات الواو أن تكون حركة العين من جنسها، كذلك التزموا في مضارع "فَعَلَ" من ذوات الياء أن تكون حركة العين من جنسها".^١

ويمكن القول إنهم جعلوا يَفْعُلُ بالصَّمِّ مضارع فَعَلَ من ذوات الواو، وجعلوا يَفْعُلُ بالكسر مضارع فَعَلَ من ذوات الياء، إشعاراً بالأصل، لأنَّ الصَّمَّةَ تشعر بالواو والكسرة

(١) الممتع ٢/٢٥، ٢٦.



تشعر بالياء ، وهذا فعلوه في المعتل اللام التزموا في فعل (من ذوات الواو)، يفعل بضم العين نحو: غَزَا يَغْزُوا، ومن ذوات الياء يَفْعُلُ، نحو: يَرْمِي، إشعاراً بالأصل .

العلقة الخامسة: الإبتاع

الإبتاع من العلل الصوتية التي علل بها ابن عصفور في الحالات التالية:

١ - كسرتاء "افتعل" عند الإدغام

منهم من يكسر حرف المضارعة اتباعاً للقف ، أو على لغة من يقول في مضارع "افتعل" : "يَفْتَعُلُ" فيكسر حرف المضارعة، يقول أبو الحسن: "وإن كان أحد المثليين تاء" افتعل" نحو "اقتتل" فإنه يجوز فيه الإظهار والإدغام . أما الإظهار فلأنه يشبه اجتماع المثليين من كلمتين في أنه لا يلزم تاء "افتعل" أن يكون ما بعدها مثلها كما لا يلزم ذلك في الكلمتين لأنك تقول " اكتسب" فلا يجتمع لك مثلان ، وإنما يجتمع المثلان في "افتعل" إذا بنيت من كلمة عينها تاء نحو "اقتتل" و"افتتح" فكما لا تدغم إذا كان ما قبل الأول من المثليين المنفصلين ساكناً صحيحاً فكذلك لا تدغم في "افتعل" . أما الإدغام فلأن المثليين، على كل حال، في كلمة واحدة ، فتدغم كما تدغم في الكلمة الواحدة . فإن أظهرت جاز لك في الأول من المثليين البيان والإخفاء لأنه وسيطة بين الإظهار والإدغام .^١

^١(السابق ٢/٢١٦ .



وإذا أدغمت جاز لك ثلاثة أوجه: أحدها أن تنقل الفتحة إلى فاء "افتعل" ، فتحرك الفاء وتسقط ألف الوصل ثم تدغم ، فتقول "قَتَل" بفتح القاف. والثاني أن تحذف الفتحة من تاء "افتعل" فتلتقي ساكنة مع فاء الكلمة، فتحرك الفاء بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، فتذهب همزة الوصل لتحرك الساكن، ثم تدغم فتقول "قَتَّلُوا" بكسر القاف وفتح التاء. والثالث-وهو أقلها- أن تكسر التاء في هذه اللغة الثانية اتباعاً للكسرة التي قبلها "قَتَّلُوا" بكسر القاف والتاء^١. فمن فتح التاء والقاف قال في المضارع "يقتل" بفتح القاف وكسر التاء لأن الأصل "يقتل" فنقل الفتحة في المضارع كما نقلها في الماضي.

ويقول في اسم الفاعل "مقتل" بفتحهما لأن الأصل "مقتل" و "مقتل" فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها كما نقلت في الفعل. ومن قال "قتل" بكسر القاف وفتح التاء. قال في المضارع "يقتل" بكسر القاف والتاء لأن الأصل "يقتل" فتسكن التاء الأولى وكسر القاف لالتقاء الساكنين كما فعل ذلك في الماضي. ومنهم من يكسر حرف المضارعة اتباعاً للقاف ، أو على لغة من يقول في مضارع "افتعل" : "يفتعل" فيكسر حرف المضارعة، ومنه قول أبي النجم^٢: تدافع الشيب ولم تقتلويمن القول :

١- لم يلزم الإدغام في نحو اقتتل لأن التاء الثانية لا تلزم الأولى، فإذا أدغمت فإما أن تنقل حركة أولهما إلى فاء الكلمة كما هو الرسم في نحو يمد ويعض ويفر فتستغني

^١(السابق ١١٧/٢).

^٢(المنصف ٢/٢٢٥، والطرائف الأدبية ٦٦).



عن همزة الوصل، وإما أن تحذف حركة أولهما فيلنقي ساكنان :فاء الفعل، وتاء افتعل، فتكسر الفاء، لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى، فتسقط همزة الوصل بتحريك ما بعدها.

٢- كسرة قتل لتكون دليلاً على همزة الوصل المكسورة المحذوفة.

٣- تقول في مضارع اقتتل المدغم يَقْتَل - بنقل الفتحة إلى القاف - كما في

الماضي، وَيَقْتَل - بكسر القاف - كما في الماضي سواء، وأجاز بعضهم حذف حركة

أولهما من غير أن يحرك القاف بحركة، فيجمع بين ساكنين، وهو وجه ضعيف ينكره أكثر

الناس، والأولى أن ما روي من مثله من العرب اختلاس حركة، لا إسكان تام، ويجوز في

نحو يَقْتَل - بكسر القاف - أن تكسر الياء إتباعاً للقاف، فتقول: يَقْتَل، والهاء.

٤- يحمل أبو الحسن اسم الفاعل اسم المفعول على الفعل، فيقول:

"ويقول في اسم الفاعل "مَقْتَل" بكسر القاف والتاء. والأصل "مَقْتَل" فكسر القاف بعد

تسكين التاء الأولى لالتقاء الساكنين.

ومنهم من يستثقل الخروج من ضم إلى كسر فيضم القاف اتباعاً للميم فيقول

"مَقْتَل" ولا يستثقل الخروج من ضمة القاف إلى كسرة التاء لأن بينهما حاجزاً وهو التاء

الساكنة.

وفي اسم المفعول "مَقْتَل" بكسر القاف وفتح التاء لأن الأصل "مَقْتَل" فتسكن التاء

الأولى وحرك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ومنهم من يستثقل الخروج من ضم



إلى كسر بضم القاف وفتح التاء لأن الأصل مُقْتَلٌ فتسكَّن التاء الأولى وحرك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين.

ومنهم من يستثقل الخروج من ضم إلى كسر فيضم القاف اتباعاً للميم فيقول "مُقْتَلٌ" بضم القاف وفتح التاء.

٥- من قال "قَتَلَ" بكسر القاف والتاء فإن قياس المضارع منه واسم الفاعل واحد، وإنما يخالفه في اسم المفعول. فتقول في المضارع "يَقْتَلُ" بكسر القاف والتاء، لأن الأصل "يَقْتَلُ" فتسكَّن التاء الأولى وتحرك القاف بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولا تحتاج إلى إتباع حركة ما بعد القاف لأنها مكسورة مثلها. وإن شئت أيضاً كسرت حرف المضارعة إتباعاً، أو على لغة من يكسر حرف المضارعة من "افتعل" فتقول "يَقْتَلُ" بكسر القاف والتاء التي بعدها وحرف المضارعة.

٦- تقول في اسم الفاعل "مُقْتَلٌ" بكسر القاف والتاء. والأصل "مُقْتَلٌ" فسكنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين ثم أدغمت، ولم تحتج إلى إتباع التاء لأن حركتها من جنس حركة القاف. وإن شئت ضمنت القاف اتباعاً لحركة الميم كراهية الخروج من ضم إلى كسرة فتقول "مُقْتَلٌ".

٧- في اسم المفعول "مُقْتَلٌ" كما تقول في اسم الفاعل لأن الأصل "مُقْتَلٌ" فسكنت التاء الأولى وكسرت القاف لالتقاء الساكنين وأدغمت، ثم كسرت التاء الثانية اتباعاً لحركة القاف.



٨- فلا يقع فرق بين اسم الفاعل ، على هذه اللغة ، واسم المفعول إلا بالقرائن فيكون نظير "مختار" في أنه يحتمل أن يكون اسم فاعل واسم مفعول حتى يتبين بقريئة تقترن به. ومن استنقل الخروج من ضم إلى كسر ، من غير حاجز، ضم القاف فقال "مقتل"¹.

٩- تقول في اسم الفاعل: مَقْتَلٌ - بكسر القاف وفتحها - ولا يجوز كسر الميم اتباعاً كما جاز كسر حرف المضارع، لأن حرف المضارع متعود للكسر لغير الاتباع أيضاً نحو "إعلم ونعلم".

٢ - صيغة (فعل)

يقول أبو الحسن: "وحكى غيره: "أتان إيد" للوحشية. فأما "إطل" فلا حجة فيه لأن المشهور فيه "إطل" بسكون الطاء. ف "إطل" يمكن أن يكون مما أتبت الطاء فيه الهمزة للضرورة لأنه لا يحفظ إلا في الشعر، نحو قوله²: له إطلا ظبي و ساقا نعامة وكذلك "حبرة" الأفصح فيها إنما هو "حبرة" ، و "حبرة" ضعيف. وكذلك "باز" لا حجة فيه لأن الأشهر فيه "بلز" بالتشديد ، فيمكن أن يكون "بلز" مخففاً عنه³ .

¹السابق ٢/٢٢٠.

² (من معلقة لامرئ القيس. انظر شرح شافية ابن الحاجب ٣/٢٨٥.

³الممتع ١/٦٥.



ويمكن القول:

١- لم يجيء على فعل إلا "إبل" خاصة فيما زعم سيبويه^١ - بكسرتين ، وإطل - وهو الخصر، وإبد - لغة في الأبد بمعنى الدهر.

٢- قالوا في سجعهم: أتان إبد، في كل عام تلد ولا يقال هذا إلا في الأتان خاصة. وزاد ابن خالويه (٣٧٠هـ) وتد لغة في الوتد، ولعب الصبيان خلع جنب وبأسنانه حبر، أي صفرة، وامرأة بلز أي ضخمة، والبليص: طائر وهو البصوص. وزاد ابن بري (٥٨٢هـ) إجد لغة في وجد، وإجد إجد: زجر للفرس، وبذخ بذخ للهدير من البعير، وتغترغر حكاية للضحك. وزاد أبو حيان في شرح التسهيل: مشط لغة في المشط، وإثر لغة في الأثر، ودبس لغة في دبس، خطب نكح

لغة في خطب نكح. وتقر تقرر مثل تغر تغر، وعبل اسم بلد، وجحظ، وإحظ، وخذج: زجر للغنم، وإجص، وجظر: زجر للغنز والجمل^٢.

العلة السادسة: الفرق (التفرقة)

علة الفرق من العلل الصرفية الصوتية التي علل بها أبو الحسن، وذلك في المسائل التالية:

^١ انظر الكتاب ٣١٥/٢، و شرح الشافية ٤٥/١ ، ٤٦ .

^٢ للسيوطي ، انظر المزهري في علوم اللغة وأنواعها ٧١/٢ .



١- (فَعَلَ يَفْعُلُ) من ذوات الواو (فَعَلَ يَفْعُلُ) من ذوات الياء تفرقة بين الياء والواو

ذكر أبو الحسن (فَعَلَ يَفْعُلُ) من ذوات الواو و(فَعَلَ يَفْعُلُ) من ذوات الياء تفرقة بين الياء والواو، حيث يقول: "أرادوا التفرقة بين ذوات الواو والياء ، فالتزموا في ذوات الواو "يفعل" بضم العين لأن الضمة من جنس الواو، وفي "فعل" من ذوات الياء "يفعل" بكسر العين لأن الكسرة من جنس الياء .

وهذا الوجه أولى لأنهم قد فعلوا مثل ذلك في المعتل اللام: التزموا "فعل" من ذوات الواو "يفعل" بضم العين نحو "يغزو" ، وفي مضارع "فعل" من ذوات الياء "يفعل" بكسر العين نحو "يرمي" تفرقة بين الياء والواو^١.

ويعلل أبو الحسن عدم جواز (فعل يفعُل) من ذوات الواو و (فعل يفعُل) من ذوات الياء فيقول: "إن قيل : فهلا فرقوا في مضارع "فعل" المكسورة العين بين ذوات الياء والواو، فالتزموا في مضارع ذوات الواو "يفعل" بضم العين، وفي مضارع "فعل" من ذوات الياء "يفعل" بكسر العين كما فعلوا في "فعل". فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لأخرجوا مضارع "فعل" المكسور العين عن قياسه لأن المضارع منه إنما يأتي على "يفعل" بفتح العين ، وليس كذلك "فعل" بل مضارعه يأتي على "يفعل" و "يفعل". فالتزمنا في ذوات الواو أحد الجائزين، وهو "يفعل" المضموم العين، وفي ذوات الياء أيضاً أحد الجائزين وهو "يفعل" المكسور العين^٢

^١(الممتع/٢/٢٧ .

^٢(الممتع/٢/٢٨ .



٢ - إبدال الياء الواقعة لآماً لصيغة (فَعْلَى) اسماً - وأوتفرقة بين الاسم والصفة

ذكر أبو الحسن قلب الأخف وهو الياء إلى الأثقل وهو الواو تبعاً للمأثور من كلام العرب أن الياء تقلب واوا إذا وقعت لآماً ل(فَعْلَى): "إن كان المعتل اسماً فلا يخلو من أن يكون على ثلاثة أحرف أو على أربع. وكيفما كان فإنه لا يخلو من أن يكون ما قبل حرف العلة ياء كان أو واوا، ساكناً أو متحركاً. فإن كان ساكناً فلا يخلو أن يكون الساكن حرف علة أو حرفاً صحيحاً. فإن كان الساكن حرفاً صحيحاً جرت الياء والواو مجرى حرف الصحة ولم تتغير، نحو "غزو" و "ظبي". إلا أن يكون (الاسم) على (وزن) "فَعْلَى" مما لآمه ياء، وذلك قولهم "شروى" و "تقوى" و "فتوى". فإن العرب تبدل من الياء واوا في الاسم، والصفة تترك على حالها نحو "خزياً" و "صدياً" و "رياً"^١. ويمكن القول:

١- تبدل الواو من الياء في "فَعْلَى" إذا كانت اسماً والياء موضع اللام، يقولون: لك شروى هذا الثوب وإنما هي من: شريت وتقوى وإنما هي من التقيّة، وإن كانت صفة تركوها على أصلها قالوا: امرأة خزياً ورياً، ولو كانت رياء اسماً لكانت روى وذلك لأنك كنت تقلب اللام واوا والعين واوا لأنّها من رويت فتلقتي الواوان فيصير بمنزلة قول وأما ما كان من الواو فإنك لا تغيره اسماً ولا صفة تقول في الاسم دعوى وعدوى والصفة مثل شهوى؛ لأنّ الصفة هنا تجري على أصلها كما جرت الصفة من الياء على أصلها. وأما الاسم فلا تقلب من الواو لأنّ هذا باب قد غلبت الواو على بابه فإذا أصيبت الواو لم تغير لأنّ الياء تنقلب إلى الواو^٢؛ لذا تقلب الياء واوا إذا وقعت لآماً على وزن فعلى في الاسم: شروى، فتوى، أما الصفة فتترك على حالها: خزياً، و صدياً، تفرقة بين الاسم والصفة.

^١ (السابق ٢/١٢١، ١٢٢).

^٢ (ابن السراج، انظر الأصول في النحو ٣/٢٦٦).



- ٢- لاحظ ابن عصفور أن قلب الأَخْف وهو الياء إلى الأَثْقَل وهو الواو لم يقل لولا ما ورد السماع به تبعا للمأثور من كلام العرب، وأن العرب خصت بالياء الفعل المعتل اللام ، ولم تخص بها المعتل العين أو الفاء لأن الياء أقبل للتغيير لتأخرها وضعفها.
- ٣- وقعت الياء بوصفها نصف حركة ضعيفة في بداية مقطع متوسط (ص ح ح) فعمد الناطق إلى تقوية المقطع عن طريق قلب نصف الحركة الياء إلى نصف حركة أقوى منها وهي الواو، ومن المفترض أن يبدأ المقطع بصامت قوي، فعمد الناطق إلى تقوية المقطع عن طريق قلب نصف الحركة الياء إلى نصف حركة أقوى منها وهي الواو .

العلة السابعة: الخفة

كثير من مسائل الإعلال والإبدال والإدغام تكره الاستثقال ، وتوالي الأمثال، وتميل إلى الخفة ، ،من الركائز اللغوية في تعليل ابن عصفور إيثار الخفة وذلك على أوجه متعددة، منها:.

أولاً: تخفيف الهمزة بالإشباع: -

١ - إبدال الواو من الهمزة

- إذا لم تنضم إليها همزة أخرى

يقول أبو الحسن: "وأما الواو فأبدلت من ثلاثة أحرف، وهي الهمزة والألف

والياء، إلا أن الذي يذكر هنا إبدالها من الهمزة لأن إبدالها من الياء والألف يذكر في باب القلب.



ويمكن القول إن وقوع همزة واحدة في الكلمة وقلبها هومن باب تخفيف الهمز ولم يذكر له أبو الحسن باباً، فإذا سكنت الهمزة وانضمَّ ما قبلها كقولك في بؤس ولؤم بؤس ولؤم ، وحجة من لم يهمز أن يقول: إن هذه الهمزة قد لزمها البدل في مثالين من الفعل الماضي والمضارع، فالماضي نحو: آمن وأومن، والمضارع نحو أومن^١ ولم يجز تحقيقها في هذه المواضع. وهذا القلب الذي لزمها في المثالين إعلال لها، والإعلال إذا لزم مثلاً أتبع سائر الأمثلة العارية من الإعلال: كإعلالهم يقوم لقام، وإعلالهم يكرم من أجل أكرم، وأعد ليعد، فوجب على هذا أن يختار ترك الهمز في يؤمنون لا على التخفيف القياسي في نحو جونة^٢ في جؤنة وبوس في بؤس ، فتبدل من الهمزة باطراد إذا كانت مفتوحة وقبلها حرف مضموم ، نحو "جؤن"^٣ و "سؤلة"^٤، تقول في تخفيفهما "جون" و "سولة" ولا يلزم ذاك

- إذا انضم إليها همزة أخرى

يقول أبو الحسن: " فإذا انضم إليها همزة أخرى فلا يخلو أن تكون الثانية ساكنة أو متحركة. فإن كانت ساكنة فإنه يلزم إبدالها واوا إذا كانت الهمزة الأولى مضمومة، فتقول في "أفعل" من "أتى" : " أؤتي" ، وأصله: " أؤتي" إلا أنه رفض الأصل هروباً من اجتماع

^١ فالماضي نحو آمن والمضارع نحو أومن.

^٢ الجؤنة: سفت مغشى بجد، ظرف لطيب العطار.

^٣ الجؤن: جمع جؤنة وهي سلة مستديرة مغطاة جلدًا يجعل فيها الطيب والثياب .

^٤السؤلة: الكثير السؤال. انظر الكتاب ٣١٤/٢.



الهمزتين فلزم البدل. فإذا كانت الثانية متحركة فإنها تبدل واوا إذا كانت متحركة بالضم أو بالفتح...^١.

وسواء كان ما قبل هذه الهمزة المفتوحة مفتوحاً أو مضموماً في التزام إبدالها واوا. فمثال انضمام ما قبلها "أوتاي" في مضارع "أتى" : (فاعل) من الإتيان، أصله "أوتاي" ، ثم التزموا البدل هروبا من اجتماع الهمزتين، ثم حملوا "يواتي" و"نواتي" و"مواتٍ" على "أوتاي" في التزام البدل.^٢

تبدل الهمزة الثانية "واوا بعد ضمة نحو: أوتمن"، بالبناء للمفعول، أصله: أوتمن " بهمزتين، مضمومة فساكنة، قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها، "وأجاز الكسائي أن يبتدأ "أوتمن" بهمزتين "مضمومة فساكنة"، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء، ورده "بأن العرب تجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة، ذكر هذا الرد على الكسائي في إجازته أن يبتدأ، (أنت بقرآن) بهمزتين، لا في "أوتمن".^٣

ويمكن القول إذا اجتمع همزتان في كلمة بينهما فاصل جاز تحقيقهما، فالفاصل قد نفى وجوب التخفيف لزوال الثقل بالفصل بين الهمزتين، فعبر المصنف عن ذلك بنفي تأثير

^١ ذكر ابن عصفور أمثلة لم أرها مناسبة لذا لم أنكرها (فتقول في مثل "أبلم" من "أهملت" ...).

^٢ للمتع ١/٣٦٦، ٣٦٥.

^٣ يونس: ١٥

^٤ أن تلتقي همزتان في كلمة وتسكن الثانية بعد ضم. فإنها يجب إبدالها واوا. وذلك نحو: أومن وأوتر. والأصل: أومن وأوتر. إلا أنه رفض الأصل هروبا من اجتماع همزتين.

^٥ خالد الأزهرى، انظر شرح التصريح/٢/٧٠٥.



اجتماع الهمزتين بفصل، وإذا لم يكن لاجتماعهما مع فاصل تأثيره انتفى وجوب التخفيف ، فيقال: "أوتي" ، أصله أوتِي: اجتمعت همزتان الأولى متحركة والثانية ساكنة فقلبت حركة من جنس حركة سابقتها، حيث استثقل اجتماع همزتين أدى إلى إحداث مخالفة بين حرفين متماثلين ثقيلين بهدف تسهيل النطق تخلصا من اجتماع الثقيلين ، وهما الهمزتان، هذا التخالف تجسد فيقلب الهمزة الثانية إلى حركة قصيرة من جنس الحركة القصيرة السابقة عليها.

وإذا انتفى وجوب التخفيف جاز التحقيق، ثم لما كان نحو: ذوائب اجتمع فيه همزتان بفصل، ومع ذلك كان لاجتماعهما تأثير؛ لأن الهمزة الأولى خففت بإبدالها واوا.

٢ - إبدال الألف من الهمزة

يقول أبو الحسن: "وأما الألف فأبدلت من أربعة أحرف، وهي: الهمزة، والياء، والواو، والنون الخفيفة. إلا أن الذي يذكر هنا إبدالها من الهمزة والنون لأن إبدالها من الياء والواو من باب القلب.

فأبدلت من الهمزة باطراد إذا كانت ساكنة وقبلها فتحة نحو "رأس" و"كأس" ، تقول فيهما إذا خففتها "كاس: و" راس" ، إلا أنه إذا كان الحرف المفتوح الذي تليه الهمزة الساكنة همزة التزم قلب الهمزة الساكنة ألفاً نحو "آدم" و "آمن" ، أصلهما "أدم" و "أمن" إلا أنه لا ينطق بالأصل استثناءً للهمزتين في كلمة واحدة^١.

^١الممتع ١/٤٠٤.



ويمكن القول إن سكنت الهمزة بعد غير همزة، جاز أن تخفف بإبدالها مدة من جنس حركة ما قبلها كانت فاء نحو: يامن، ويومن، ويبيبي في: يامن، ويؤمن، ويئبي من كلمة كهذا، أو متصلة بأخرى كالذي أوئمن، وإن ائتمن، وأحمد وتمن أي: الذي أوئمن، وأحمد ئتمن، وإن ئتمن، أو عيناً نحو: كاس، وبير، وبوس، في كأس، وبئر وبؤس، أو لاما نحو: بدأت، ولم أقرأ، وبديت، ولم أقرئ، ووضوت، ولم أوضأ في: بدأت، وأقرأ، وبدئت، وأقرئ، ووضؤت، وأوضأ^١ لاجتماع الهمزتين وانفتاح الأولى وسكون الثانية^٢.

٣ - إبدال الألف من الهمزة على غير قياس

يقول أبو الحسن: "وأبدلت على غير قياس من الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها وإنما يحفظ حفظاً، نحو قوله^٣:

إذا ملا بطنه ألبانها حلبا باتت تُغْنِيهِ وَضْرِي ذات أجراسِ

يريد "ملاً" فأبدل من الهمزة ألفاً. ومن أبيات الكتاب^٤:

راحت بمسلمات البغال عشيةً فارعي فزارة لا هناك المرتع

يريد "لا هناك" فأبدل الهمزة ألفاً.

^١(أبوحيان، انظر ارتشاف الضرب ١/٢٧١).

^٢(ابن جني، انظر سر صناعة الإعراب ٢/٣٠٥).

^٣(اللسان والتاج(وضر)، والوضي: المرأة الوسخة.

^٤(الفرزدق. الكتاب ٢/١٧).



ومن أبيات الكتاب أيضاً^١:

سألت هذيل رسول الله فاحشةً
ضَلَّتْ هذيلَ بنا قالت ولم تُصَبِ
يريد "سألت" فأبدل^٢.

ثانياً: التخفيف بالهروب من الثقل

عبر سيبويه عن كراهة توالي الحروف المتماثلة بكراهية التضعيف وعقد له باباً سماه: "هذا باب التضعيف"^٣، وذكر أن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد، فالصوتان المتماثلان يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة. وقد ربط علماء اللغة المحدثون بين ظاهرة كراهة توالي الأمثال في العربية و ظاهرة "المخالفة الصوتية" التي تعدُّ أثراً لقانون الاقتصاد في الجهد .

أما عن المسائل التي علل بها ابن عصفور التخفيف بالهروب من الثقل فهي على النحو التالي:

١ - همز الواو مفردةً أو ثانياً مكسورة أو مضمومة

يذهب أبو الحسن إلى القياس في همز الواو من مثل "وعاء" ، حيث يقول: "فإن كانت وحدها فلا يخلو من أن تكون مضمومة، أو مكسورة، أو مفتوحة.

^١ (لحسان بن ثابت،، الكتاب ٣/١٣٠ ، و يروى: بما جاءت، وبما سألت، يعرض حسان بهذيل لأنها سألت النبي صلى الله عليه وسلم- أن يباح لها الزنى.

^٢ (الممتع ١/٤٠٤ .

^٣ (الكتاب ٤/١٧ .



فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في "وعد": "أعد"، وفي "وقت": "أقت"، وفي "وسادة": "إسادة"، وفي "وعاء": "إعاء". وقد قرئ (ثم استخرجها من إعاء أخيه)^١. وكذلك تفعل بكل واو تقع أولاً مكسورة أو مضمومة.

ويمكن القول إن سبب ذلك ثقل الضمة والكسرة في الواو وذلك أن الضمة بمنزلة الواو، والكسرة بمنزلة الياء، فإذا كانت الواو مضمومة فكأنه قد اجتمع لك واوان. وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع لك ياء و واو.

فكما أن اجتماع الواوين، والياء والواو مستثقل، فكذلك اجتماع الواو والضمة والواو والكسرة^٢.

وزعم المازني أنه لا يجوز همز الواو المكسورة بقياس، بل يتبع في ذلك السماع، وهذا الذي ذهب إليه فاسد قياساً وسماعاً.

أما القياس: فلأن الواو المكسورة بمنزلة الياء والواو، فكما يكرهون اجتماع الياء والواو حتى يقلبوا الواو إلى الياء-تقدمت أو تأخرت- فيقولون "طويت طياً" والأصل: طويا، ويقولون: "سيد" والأصل: "سيود" فكذلك ينبغي أن يكون النطق بالواو المكسورة مستثقلاً.

وأما السماع فلأنهم قد قالوا "إسادة" و "إيشاح" و "إعاء" و "إفادة" وكثر ذلك كثرة توجب القياس في كل واو مكسورة وقعت أولاً^١.

^١ الآية ٧٦ من سورة يوسف، وهذه قراءة سعيد بن جبير. انظر: البحر المحیط ٣٣٢/٥، حيث ذكر أبو حيان أن هذه لغة هنيل، وانظر المنصف ١/٢٣٠.

^٢ الممتع ٢/٣٣٢.



ويمكن القول أيضاً إنه لما ثقلت الواو بحركتها بالكسر فكأنما اجتمع واو وياء وذلك مستنقل فأبدلت همزة تقوية للمقطع في بدايته لأنها صامت نبري قوي.

٢ - جواز همز الواو - غير أول - مضمومة

يجوز أبو الحسن إبدال الهمزة من الواو المضمومة حشوا بشرط أن تكون الضمة لازمة ، وألا يمكن تخفيفها بالإسكان، نحو: أدور، وأثوب. ويذكر أنه إذا أمكن تسكين الواو -إن كان قبلها متحركاً- لم تبدل همزة، نحو قولهم "سور" في جمع سوار، حيث يقول: "فإن وقعت غير أول فلا يخلو من أن تكون مكسورة ، أو مفتوحة، أو مضمومة. فإن كانت مضمومة جاز إبدالها همزة بشرط أن تكون الضمة لازمة، وألا يمكن تخفيفها بالإسكان. قالوا في جمع "تار": "أنور" و"دار": "أدور" و"ثوب": "أثوب". قال^٢: لكل حال قد لبست أثوبا

ويمكن القول: قلبت همزة لما ذكرنا من استئصال الضمة في الواو، مع أنه لا يمكن تخفيفها بالإسكان لئلا يؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين. ولو أمكن ذلك لم تبدل همزة ، نحو قولهم: "سور" في جمع "سوار"^٣.

(^١) الممتع ٣٣٣/٢، وانظر سر صناعة الإعراب ٢/٢٤٣.

(^٢) من الرجز المشطور لمعروف بن عبدالرحمن، ونسبه بعضهم إلى حميد بن ثور، وبعده: حتى اكتسى قناعاً أشيباً، يصف نفسه بالحكمة والحزم فيقول: لبست لكل زمان لبوسه فعاملت الناس بما يتفق وزمانهم ، وتخلقت بأخلاق كل زمان، وسابرتهم حتى شاب رأسي، والشاهد جمع ثوب على أثوب شذوذاً والقياس أثواب ثياب، وبعض العرب يقول أثوب فيهمز لأن الضمة على الواو تستنقل والهمزة أقوى على احتمالها، وكذلك دار و أدور ، وساق وأسوق. انظر الكتاب ١٨٥/٢، والمنصف ٢٨٤/١، واللسان(ثوب).

(^٣) الممتع ٣٣٦/١.



فإن كانت الضمة غير لازمة لم تبدل الواو همزة، لا تقول هذا "غزة" تريد هذا "غزو" ، ولا تقول "لو استطعنا" تريد "لو استطعنا" لأن الضمة في "غزو" إعراب، وفي "او" "لو" لالتقاء الساكنين. وحركة الإعراب وحركة التقاء الساكنين عارضتان فلا يعتد بهما^١.

ويمكن القول أيضاً إن الواو أثقل حروف العلة تحركت بالضم وهو أثقل الحركات مما ضاعف الاستئصال فأدى ذلك إلى قلبها همزة تخفيفاً لهذا الثقل، من باب المخالفة الصوتية لإحداث نوع من التغير الصوتي في بعض البنى تجنباً لبذل مجهود عضلي ناجم عن ثقل الواو والضمة.

٣ - قلب الواو - غير أول - المكسورة همزة

ذكر أبو الحسن أن الواو تقلب همزة إذا وقعت ثاني حرفي لين بينهما ألف "مفاعل" سواء كان اللينان ياءين أو واوين، حيث يقول: "فإن كانت مكسورة ، أو واقعة موقع حرف مكسور فلا يخلو أن تقع بعد ألف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد . فإن وقعت بعدها فلا يخلو أن يكون قبل الألف ياء أو واو ، أو لا يكون.

فإن كان قبلها واو أو ياء لزم قلب الواو همزة إن كانت تلي الطرف، فتقول في جمع "أول" : " أوائل"، وفي جمع "سيد" : " سياند"، والأصل: " أوائل ، و سیاود، فقلبت الواو همزة لاستئصال الواوين والألف، أو الياء والواو والألف ، وبناء الجمع الذي لا نظير له في الآحاد.

^١(السابق ع/٣٣٦.



هذا مذهب جمهور النحويين إلا أبا الحسن الأخفش ، فإن كان لا يهزم من ذلك ألا ما كانت الألف منه بين واوين ، ويجعل ذلك نظيرا للواوين إذا اجتمعا في أول الكلمة. فكما أنك تهزم الأولى منهما للعة التي تقدم ذكرها، فكذاك تهزم الواو الآخرة في "أوائل" وأمثاله. ولا يرى مثل ذلك إذا اجتمعت ياءان أو واو وياء، ويقول: لأنه إذا التقى الياءان أو الياء والواو أولاً نحو "بين" اسم موضع و"ويل" و"يوم" لم يلزم الهمز. فكذاك لا يهزم عنده مثل "سيائق" و "سيائد"^١... وإن كانت الواو لا تلي الطرف لم تهزم أصلاً نحو "عواوير" في جمع "عوار" و "طواويس" في جمع "طاووس" لأنها قد قويت بعدها عن محل التغيير وهو الطرف^٢.

ويمكن القول :

١- إن الهمزة تبدل من الواو والياء إذا وقعت إحداهما ثاني حرفين لينين، بينهما ألف" مفاعل "سواء كان اللينان ياءين ك"تياثف؛ جمع؛ نيف"، وهو الزيادة على العقد، وهو من ناف ينيف، ، وأصله: يينوف ك"هين" فإن أصله "هين" مبني على أنه من ناف يينوف، أو واوين ك: أوائل جمع أول، أو مختلفين بأن تكون إحداهما ياء والأخرى واو ك: سيائد جمع سيد ، أصله: "سيود" اجتمع فيه الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، قلبت الواو

^١(السابق ١/٣٣٨، ٣٣٧).

^٢(السابق ١/٣٣٩).



ياء، وأدغمت الياء في الياء، وسبقت فأبدل ما بعد ألف الجمع همزة في الأمثلة الأربعة استئقلا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف، وأما قوله^١

حَتَّى عَظَامِي وَأَرَاهُ تَاغِرِي وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

بغير إبدال، "فأصله: بالعواوير "بياء قبل الراء، لأنه جمع: عوار "بضم المعين وتخفيف الواو وهو الرمد الشديد. فهو: مفاعيل ك: طواويس، لا: مفاعل "ك: مساجد، فلذلك صح "فيه الواو لبعده من الطرف، ثم حذفت الياء، وبقي التصحيح بحاله، لأن حذف الياء عارض، والاعتبار بالأصل، لأن المحذوف في حكم الموجود، وفاعل "كحل "بالتخفيف ضمير يرجع إلى الدهر في أبيات قبله.

٢- ذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط، ولا همزة في الياءين، ولا في الواو مع الياء فتقول: "نيايف، وسياود، وصوايد "على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما، ولأن لذلك نظيرا، وهو اجتماع الواوين أول الكلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان، أو الياء والواو فلا إبدال، لأنه التقت الياءان، أو الياء والواو أول الكلمة، فلا همز نحو: "بين "اسم موضع، ونحو: "يوم، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه^٢ من أن الإبدال مطلقا للقياس والسماع. أما القياس فلأن الإبدال في "أوائل "إنما هو بالحمل على كساء، ورداء، لشبهه به من جهة قربه من الطرف، وفي "كساء، ورداء "لا فرق بين الياء والواو، فكذا هنا. وأما السماع فحكى أبو زيد في "سيقة: سيايق، بالهمز،

^١ (الرجز للعجاج في الخصائص ٣/ ٣٢٦، ولجندل بن المثنى الطهيري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٤، وشرح شواهد الشافية ص ٣٧٤، والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧١، وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٧٨٥، وأوضح المسالك ٤/ ٣٧٤، والخصائص ١/ ١٩٥، ٣/ ١٦٤، وسر صناعة الإعراب ٢/ ٧٧١، وشرح ابن الناظم ص ٥٩٧، وشرح الأشموني ٣/ ٨٢٩، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٣١، وشرح الكافية الشافية ٤/ ٢٠٨٥، وشرح المفصل ٧/ ٥، ١٠/ ٩١، ٩٢، والكتاب ٣٧٠، ولسان العرب ٤/ ٦١٥، "عور" والمحتسب ١/ ١٠٧، ١٢٤، والممتع في التصريف ١/ ٣٢٩، والمنصف ٢/ ٤٩، ٣/ ٥٠.

^٢ (الكتاب ٤/ ٣٧٧.



وهي "فعيلة" من "ساق"، وحكى الجوهري (٣٩٣هـ) في تاج اللغة: جيد وجيائد بالهمز. وفهم من إطلاقه "مفاعل" أن هذا الإبدال لا يختص^١ بتالي ألف الجمع، حتى لو بنيت من "القول" مثل "عوارض" "قلقت": قوائل "بالهمز، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وخالف في ذلك الأخفش والزجاج^٢، فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع.

٣- يمكن القول إنه قلب للحركة سواء كانت طويلة أو قصيرة (الواو والياء) - حسب المثال - إلى صامت انفجاري نبر قوي وهو الهمزة تلافيا للتعاقب الصوتي لتلك الحركات .

٤ - إبدال الهمزة من الياء

يقول أبو الحسن: "الياء تبدل همزة باطراد إذا وقعت بعد الألف التي في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، في مذهب سيبويه، بشرط أن تكون قد زيدت في المفرد للمد نحو "صحيفة وصحائف" و "كتيبة وكتائب".

فإن لم تكن الياء زيدت في المفرد للمد لم تهمز، إلا بشرط أن تكون تلي الطرف لفظاً أو نية، وبشرط أن يكون الف الجمع يلي واو أو ياء، فتقول في جمع "عيل": "عيائل" فتهمز لثقل البناء، مع ثقل اجتماع حروف العلة وهي الياءان والالف، مع قرب الياء من محل التغيير وهو الطرف.

وكذلك لو اضطرتت فقلت في جمعه "عيائل" فزدت ياء لهمزت لأن الياء في النية تلي الطرف، ولا يعتد بالياء المزيدة لأنها عارضة في الجمع إنما أتت بها للضرورة، فإذا زالت من محل الضرورة حذفت الياء، قال الشاعر^٣ فيها عيائل أسود و تمر فهمز^٤، حيث

^١ قال سيبويه في الكتاب ٤/٣٥٥: "ولم يهمزوا مقاول، ومعايش؛ لأنهما ليستا بالاسم على الفعل فتعتلا عليه، وإنما هو جمع مقالة ومعيشة وأصلهما التحريك، فجمعتهما على الأصل كأنك جمعت معيشة ومقولة، ولم تجعله بمنزلة ما اعتل على فعله، ولكنه أجري مجرى مفاعل". وينظر المنصف ١/٣٠٧، ٤٣/٢، ٤٦.

^٢ انظر الارتشاف ١/١٢٧.

^٣ حكيم بن معوية الربيعي. الكتاب ٢/١٧٩، وشرح الشافية ٣/١٣٢، وشرح شواهدنا ٣٨١:٣٧٧.



أبدلت الهمزة من ياء فعائيل، قال ابن هشام: لأن أصله: فعائل؛ لأن عيائيل جمع عيل - بكسر الياء - واحد العيال، والياء زائدة للإشباع^١.

والياء الثانية في عيائيل مثل ياء الصياريف للإشباع، لأنه جمع عيل، وإنما يجمع عيل على عيائل، فهذا يهمز ولا يعتد بياء الإشباع، وتكون الياء فيه كأنها قد وليت الطرف، ومن جعل عيائيل جمع عيال من عال يعيل، إذا تمايل في مشيه، فالياء على هذا التقدير بعيدة من الطرف، لأن الياء الثانية ليست للإشباع فلا تهمز.

فإن قيل: فكيف جمع عيالاً على عيائيل؟ قيل: لأن فعلاً مؤاخ لفَعُولَ وفعيل، وهما يجمعان على فعاعيل، والمؤاخاة من أجل وقوع حرف اللين في الثلاثة بين العين واللام^٢.

وبهذا فسره ابن السيرافي (٣٦٨هـ) في شرح أبيات سيبويه، قال: "العيال المتبخر وجمعه عيائيل" وكذا في شرحها للأعلم، قال: "العيائيل جمع عيال، وهو الذي يتمايل في مشيه لعباً أو تبخراً، يقال: عال في مشيه يعيل، إذا تبختر^٣."

ويمكن القول إن الهمز هنا أدى إلى تحقيق هدفين: الأول: التخلص من تعاقب الحركات وأنصاف الحركات وتتابعها، والثاني: نبر بعض المقاطع. بالإضافة إلى أنه نوع من المخالفة الصوتية لتحقيق قدر من الانسجام في مكونات السلسلة الصوتية لبعض البنَى اللغوية.

٥ - إبدال الواو من الهمزة إذا انضم إليها همزة أخرى

يقول أبو الحسن: "وأما الواو فأبدلت من ثلاثة أحرف، وهي الهمزة والألف والياء، إلا أن الذي يذكر هنا إبدالها من الهمزة لأن إبدالها من الياء والألف يذكر في باب

^١ (المتمع ٣/٢٤٣).

^٢ أوضح المسالك ٤/٤٠٠، وشرح شواهد الشافية ٣٧٦، ٣٧٧.

^٣ (الأسترابادي، انظر شرح شافية ابن الحاجب ٤/٣٧٦، ٣٧٧).



القلب...وتبدل أيضا باطراد إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان ، نحو "ذوائب" في جمع "ذؤابة" ، أصله "ذائب" فأبدلت الهمزة واوا هروبا من ثقل البناء ، مع ثقل اجتماع الهمزتين والألف ، لأن الألف قريبة من الهمزة لأنها من الحلق ، كما أن الهمزة كذلك. فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات ، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوا".وتبدل أيضا واوا على غير اللزوم إذا وقعت بعد الواو الزائدة للمد فتقول في " مقروء": مقروء^١.

ويمكن القول -وهو رأي ابن عصفور في باب إبدال الواو من الهمزة -تبدل - أيضا -باطراد إذا كانت قبل الألف في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد بشرط أن يكتنف ألف الجمع همزتان نحو :ذوائب في جمع ذؤابة، أصله:ذائب، فأبدلت الهمزة واوا هروبا من ثقل البناء مع ثقل الهمزتين والألف، لأن الألف قريبة من الهمزة؛ لأنها من الحلق. كما أن الهمزة كذلك، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث همزات، فالتزموا لذلك إبدال الهمزة واوا^٢، فإن الهمزتين فيهما بينهما فاصل وقد أثر الاجتماع من حيث أبدلت الأولى واوا، وذلك أن الفاصل ذائب الأولى عين الكلمة والثانية بدل من المدة الزائدة في المفرد الواقعة بعد ألف الجمع، لكن ليس في عبارة المصنف ما يقتضي أن الإبدال في ذوائب واجب، وقد نصوا على وجوبه .

ولا يقاس على ذوائب إلا مثله جمعا ،أي أن يكون على فعائل، وبمثله أفرادا أي أن يكون على وزن مفرده، وصحت فيه الهمزة نحو :ذؤابة، وقد خالف الأخفش في ذلك فقاس على ذوائب ما ليس مثله لا في الجمعية ولا في الأفراد، وذلك نحو أن تبني من السؤال مثل فعائل، فتقول:سوائل^٣ ، بالواو وإن كان مفردا قياسا على ذوائب في كونها همزة بعدها همزة، ومثال ما هو جمع وهو مخالف في الأفراد :سآيم جمع سآمة، مسمى بها على

^١الممتع/١/٣٦٤.

^٢ناظر الجيش ،انظر تمهيد القواعد/١٠/١٠٤٢..

^٣المساعد/٤/١١٠.



حد سحابة وسحائب، فيقول فيه الأخفش: سوايم، قياسا على ذوايب، وإن كان مفرده مخالفا لمفرده في الوزن^١.

٦ - الهروب من طول البناء بحذف الياء المتحركة استئقانا للياءين

وفي ذلك يقول أبو الحسن: "... ومن ذلك "فَيْعْلُولَةٌ" فإنه إن كان من ذوات الياء أدغمت الياء في الياء، ثم حذفت الياء استئقالا للياءين مع طول البناء، وإن كانت من ذوات الواو قلبت الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الياء، ثم حذفت الياء المتحركة^٢..".
ويمكن القول إنه التزم في "فَيْعْلُولَةٌ" الحذف لأنه قد بلغ الغاية في العدد إلا حرفاً واحداً؛ ألا ترى أنه على ستة، وغاية الأسماء أن تنتهي بالزيادة إلى سبعة أحرف. وقد مثل أبو الحسن لذلك بـ "كَيْنُونَةٌ"^٣ و "قَيْدُودَةٌ"^٤

ثالثاً: التخفيف بالهروب من اجتماع الأمثال

١ - قلب أول حرفي التخفيف ياءً في "فَعَال" اسماً لا مصدرًا فرقا بين الاسم والمصدر

ذكر أبو الحسن أن الياء تبدل من الباء والراء والنون واللام والصاد والضاد والميم والبدال والعين وكاف والتاء والجيم والهاء للتخلص من اجتماع الأمثال، والتخلص من التخفيف: "وأبدلت أيضاً من الباء على اللزوم في "ديباج" وأصله "دبَّاج" فأبدلوا الباء

^١(ناظر الجيش ١٠/١٠٤٣).

^٢(الممتع ٢/٨٢).

^٣(الكينونة: مصدر كان يكون).

^٤(القيدودة: مصدر قاد يقود).



الساكنة ياء هروبا من اجتماع المثليين ، والد ليل على ذلك قولهم في الجمع "دبابيج" فردوا الباء لما فرقت الألف بين المثليين^١.

وأبدلت من الراء على اللزوم في "قيراط" و" شيراز"^٢ (فأبدلوا الياء من الراء الأولى هروبا من التضعيف) والدليل على أن الأصل "قراط" و" شراز" قولهم "قراريط" و" شراريز" فردوا الراء لما فصلت الألف بين المثليين^٣.

وأبدلت من النون على اللزوم في "دينار" أصله "دّنار" فأبدلت الياء من النون الأولى هروبا من ثقل التضعيف بدليل قولهم "دنانير" في الجمع و" دنينير" في التحقير^٤.
وأبدلت أيضا من النون في " تظنّيت" لأن "تفعلت" من الظن. فأصله "تظننت"
فأبدلت النون ياء هروبا من اجتماع الأمثال^٥.

وأبدلت أيضا على اللزوم من النون في "تسنّى" بمعنى: تغير، ومن ذلك قوله تعالى (لَمْ يَتَسَنَّ) ^٦ فحذفت الألف المبدلة من الياء للجزم والأصل "يتسنن" فأبدلت النون ياء

^١(الممتع/١/٣٦٩.

^٢ (الشيراز: اللين الرائب المستخرج ماؤه. انظر الكتاب ٣١٤/٢.

^٣ (الممتع/١/٣٧٠.

^٤ شرح الشافية ٢١١/٣، وانظر الكتاب ٣١٣/٢.

^٥ (الممتع/١/٣٧١.

^٦ شرح الشافية ٢١٠/٣.

^٧(الممتع/١/٣٧٢.

^٨(الآية ٢٥٩ من سورة البقرة.



هروبا أيضاً من اجتماع الأمثال ، والدليل على ذلك قوله تعالى (مِنْ حَمًا مَسْنُونٌ)^١ أي متغير. فقوله تعالى " مسنون " يدل على أن " يتسنن " في الأصل من المضعف ك" مسنون " وليس من قبيل المعتل^٢.

وأبدلت من اللام في " أمليت الكتاب"^٣ إنما أصله "أملت" فأبدلت اللام الأخيرة ياء هروبا من التضعيف. وقد جاء القرآن باللغتين جميعاً. قال تعالى (فَهِيَ تُمَلَى عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا)^٤ ، وقال عز وجل (وَلِيُمَلِّلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ)^٥ ، وإنما جعلنا اللام هي الأصل لأن "أملت" أكثر من "أمليت"^٦. وأبدلت من الضاد في قول العجاج:

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَسَرَ إِنَّمَا هُوَ "تَفْعَل" من الانقضاض وأصله "تَقْضُض" فأبدلت الضاد الأخيرة ياء ، وقالوا أيضاً " تَفْصَيْت " من الفضة وهو مثل "تَقْصَيْت"^٧.

وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في "أما" فقالوا "أيما" هروبا من التضعيف. وقد روي بيت ابن أبي ربيعة (٩٣هـ)^١ : رأيت رجلاً أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر

^١ الآية ٢٦ ، ٣٣ ، ٣٨ من سورة الحجر .

^٢ الممتع ١/٣٧٣ .

^٣ شرح الشافية ٣/٢١٠ .

^٤ الآية ٥ من سورة الفرقان .

^٥ الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

^٦ الممتع ١/٣٧٣ .

^٧ السابق ١/٣٧٤ .



وأبدلت أيضاً من الميم الأولى في "ديماس" هروباً^٢ من التضعيف وأصله "دماس" بدليل قولهم في الجمع "دماميس"^٣.

وأبدلت أيضاً من العين في "تَلَعَّتْ" من اللعاعة^٤ "تَلَعِيَّة" والأصل "تَلَعَّتْ تَلَعَّة" فأبدلت العين الأخيرة ياء هروباً من اجتماع الأمثال.

فإن قال قائل: فعل "تَلَعَّتْ": "تَفَعَّلَتْ" والياء زائدة مثلها في "تَجَعَّبَتْ" فلا تكون إذ ذاك بدلاً. فالجواب أن التاء إنما دخلت على "لَعِيَّة" و "تَلَعِيَّة": فعَلَّتْ بدليل قولهم "تَلَعِيَّة" إذ لا يجيء المصدر على "تَفَعَّلَتْ" إلا إذا كان على وزن "فَعَّلَ"، فإذا تبين أن التاء دخلت على "فَعَّلَتْ" ثبت أن "تَلَعِيَّة": "تَفَعَّلَتْ" وأن الياء بدل من العين.^٦

وأبدلت من الكاف فيما حكاه أبوزيد كم قولهم "مكوك"^٧ و"مكاكي" وأصله "مكاكيك" فأبدلت الياء من الكاف الأخيرة هروباً أيضاً من ثقل التضعيف^{٨، ٩}.

^١ (ديوانه ص ٨٦، ويضحى: يظهر للشمس، ويخصر: يبرد.

^٢ شرح الشافية ٣/٢١١، ٢١٠، والديماس: الكن والحمام.

^٣ (الممتع ١/٣٧٥).

^٤ (تَلَعِيَّة: رعيت.

^٥ (اللعاعة: أصل النبات.

^٦ (الممتع ١/٣٧٧).

^٧ (المكزك: طاس يشرب به.

^٨ (يريد تكرار الكاف.

^٩ (الممتع ١/٣٧٧).



ويمكن القول إنه يقلب أول حرفي التضعيف ياءً وجوباً في ما يجيء على "فعال" اسماً لا مصدراً فرقاً بين الاسم والمصدر ، فلا يكون هذا القلب في المصدر ، نحو "كذّب كذّاباً" ، وشدّ- عند سيبويه- قلب ثاني حرفي التضعيف ياءً إذا وقع لهما في الكلمة ، نحو "أملت" والأصل "أملتت" ، أو اجتمع في الكلمة ثلاثة أمثال أولهما مدغم في الثاني، وذلك أن الإدغام لا يحصل في الثالث، نحو "تسرّيت، و تظنّيت، و تقصّيت" نت القصة، والأصل: تسرّرت، وتظنّيت، و تقصّصت" ^١

ولقد تناول علماء الأصوات المحدثين تناولوا هذه الظاهرة وأطلقوا عليها مصطلح المخالفة **Dissimulation** وهي عكس المماثلة، أي جعل الصوتين المتماثلين غير متماثلين، يتم بموجبها تغيير أحد الصوتين المتماثلين في الكلام إلى صوت آخر من أجل تجنب الصعوبة الناتجة عن تكرار النطق بالصوت الواحد. وحدثت المخالفة في الأمثلة المذكورة عن طريق قلب أحد الصوتين أي منهما ساكن في نهاية مقطع من البنى السابقة إلى صوت الياء مما أدى إلى إضفاء الوضوح والانسجام بين الأصوات المتجاورة.

٢ - قلب الهمزة ياءً فراراً من اجتماع الأمثال

- لام الجمع همزة (جياً و جيايا)

يرى أبو الحسن أن الهمزة تقلب ياءً إذا وقعت بعد ألف الجمع، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو، حيث يقول: "وذلك نحو 'فعل'

^١(انظر الكتاب ٢/٤٠١).



من المجيء نحو "جياً" فإنك تقول في جمعه "جيايا" والأصل "جيايى" فاكثف ألف الجمع ياءان، فقلبت الثانية همزة فقالوا "جيايى"، فقلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وانكسار ما قبل الثانية فقالوا "جيايى"، ثم حولوه إلى "جيايى" فتحركت الياء وما قبلها مفتوح فقلبت ألفاً، فصار "جيايى"، وكان هذا التحويل لازماً إذ كانوا قد يحولون في مثل "صحارى" مع أنه أخف من "جيايى" لأنه لم تعرض فيه همزة كما عرضت في "جيايى". وإنما لزم تحويله لما عرضت فيه الهمزة لأن عروضها تغيير، والتغيير يأنس بالتغيير، ثم قلبت الهمزة ياء فصار "جيايا"، وإنما لزم قلب الهمزة ياء لما وقعت بين ألفين لأن مخرج الهمزة يقرب من مخرج الألف، فكان كالتقاء ثلاث ألفات. وكذلك تفعل بكل ما تعرض فيه الهمزة من الجمع. فأما قوله^١:

سَمَاءُ الْإِلَهِ فَوْقَ سَبْعِ سَمَائِيَا

فإنه رده إلى أصله كما ترد جميع الأشياء إلى أصلها عند الضرورة^٢.

^١ (عجز بيت لأمية بن أبي الصلت. جاء خارجاً عن الأصل من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه جمع سماء على فعائل، من حيث كان واحداً مؤنثاً، فكان الشاعر شبيهه مؤنثاً، فلكان الشاعر شبيهه بشمال وشمائل ونحو ذلك الجمع المستعمل فيه فَعُولٌ دون فَعَائِلٍ، كما قالوا: عَنَاقٌ وَعَنَاقٌ. قال: كَنَهْوَرٌ كان من أعقاب السُمي. وقال: تَلَّه الرِّيحُ والسُّمِي. فهذا جمعه المستعمل، وجاء به هذا الشاعر على غير المستعمل. والآخر: أنه قال: سمائي، وكان القياس الذي عليه الاستعمال) سمايا فجاء به هذا الشاعر لما اضطر على القياس المتروك فقال: سمائي وسأثبت ما تقف منه على هذا الأصل، فأقول: سماء وزنه فعَالٌ، واللام منه معتل، والهمزة منقلبة فيه عن الواو، لوقوعها طرفاً بعد الألف. وحكم ما جمع من نحو هذا جمع التفسير فلم تظهر فيه الواو التي هي لام، أن يقلب الحرف الزائد الواقع بعد ألف الجمع ياء كمطية ومطايا، وما أشبه ذلك (أبو علي الفارسي: التعليقة على كتاب سيبويه ٣/١٤٠: ١٤٢، والسيرافي: شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٧، والمبرد: المقتضب ١/١٤٤، وابن جني: الخصائص ٣/٣٨، والكتاب ٣/٣١٥، اللسان والتاج (سمو)).
^٢ (الممتع ٢/٩٢).



وعليه يمكن القول إن كان ثاني حرفي العلة مبدلاً كالياء الثانية في " جيايا، سلم و" " جيايا " جمع " جيء " مثال " :عيل " من جئت أصله " :جيايي " ، ثم عومل معاملة " عيائل " ، ثم معاملة خطايا فاستسهل أمر الياء في الحالة الثانية من " جيايا " ؛ لأنها مفتوحة وبديل من همزة ، " فكان " تصحيحها كتصحيح واو " ببيع . ولم يستسهل أمرها في الحالة الأولى ؛ لأنها حينئذٍ مكسورة ، وياء غير مبدلة من شيء ، فلو انفصل ثانيهما من الطرف دون اضطرار وجب التصحيح نحو " :عواوير " جمع " عوَار - " وهو الرمد ، والخفاش ، والجبان أيضاً^١ .

- لام الجمع منقلبة عن واو (مطية ومطايا)

يقول أبو الحسن: "... وإن كانت بين متحرك وساكن ثبتت ولن تغير نحو " حذيم^٢ و " حيفس^٣ " ما لم يكن الساكن ألف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد ، وتكون الياء ساكنة في المفرد فإنها تقلب همزة نحو " صحائف " جمع " صحيفة " ، أو تكون بعد الألف وقد تقدمها ياء أخرى أو واو بشرط القرب من الطرف نحو " بين " و " قيم " اسم رجل ، على وزن " فعيل " نحو " حذيم " تقول في تكسيرها " بيائن " و " قيايم " .. فإن أدى إلى وقوع الهمزة بين ألفين أبدلت من الهمزة ياء هروبا من اجتماع ألفين مع ما يقاربهما وهو الهمزة ، فكأنه قد اجتمع في الكلمة ثلاث ألفات . وإنما أبدلت فيها الياء لأنها أخف من الواو ، وذلك نحو " مطية و

^١ اللسان (ع و ر)

^٢ الحذيم : الحاذق ..

^٣ الحيفس : الضخم لا خير فيه .



مطايا "أصله "مطائو"، ثم قلبت لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار "مطائي" ، ثم قلبت الكسرة فتحة تخفيفاً فصار "مطائي" ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار "مطاي" ، ثم أبدلت الهمزة ياء^١ .

وكذلك تفعل بالهمزة المبدلة من الألف إذا أدى ذلك فيها إلى وقوع الهمزة بين ألفين نحو "صلاة^٢ وصلايا" ما لم تكن الواو من المفرد واوا ملفوظاً بها فإن الهمزة إذ ذاك تبدل واوا لتكون الواو ظاهرة في الجمع كما كانت في المفرد نحو "علاوة^٣ و علاوى^٤"، و "إداوة^٤ و أداوى^٥".

ويمكن القول إن أصل مطايا مطايو -لأن أصل مفرده وهو مطية مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر، أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها على حد ما فعل بسيد وميت- فقلبوا الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الغازي والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف، ثم أبدلت الكسرة فتحة، ثم الياء ألفاً، ثم الهمزة ياء، فصار مطايا، بعد خمسة أعمال أحدها: قلب الواو ياء. والثاني: قلب الياء الأولى همزة. والثالث: إبدال الكسرة

^١الممتع ٢/ ١٨١.

^٢ الصلاة: مدق الطيب.

^٣العلاوة: أعلى الرأس

^٤ (الإداوة: إناء صغير من الجلد يتخذ للماء.

^٥الممتع ٢/ ١٨١.



فتحة. والرابع: إبدال الياء ألفاً. والخامس: إبدال الألف ياء، ولم يرجع إلى أصلها، لأن الواو أثقل من الياء، أو لأنها لما أعلنت في المفرد أعلنت في الجمع^١.

رابعاً: الانتقال من الثقيل إلى الخفيف

١ - قلب الياء واواً في الفعل المعتل اللام

على ثلاثة أحرف مضموم العين (فعل)

ذكر أبو الحسن أن الياء تقلب واواً إذا وقعت لاما لصيغة (فعل): "... وأما المضمومة العين^٢ فلا توجد إلا في الواو نحو "سرو"، ولا توجد في الياء إلا في التعجب نحو "لَقَضُوا الرجل"^٣ أصله "لَقَضِي" فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها لأن الياء وقبلها الضمة بمنزلة الياء والواو. فكما أن اجتماع الياء والواو ثقيل فكذا الياء إذا كان قبلها ضمة لا سيما والياء محل التغيير وهو الطرف. فلم يكن بد من قلب الياء حرفاً من جنس الضمة وهو الواو، أو قلب الضمة كسرة لتصح الياء. فلم يكن قلب الضمة كسرة كراهية أن يلتبس "فعل" بـ "فعل". فقلبت الياء واواً^٤.

ويمكن تفسير ذلك بالتالي:

١- يدعي أبو الحسن أن الفعل الثلاثي المجرد المضموم العين "فعل" لا يكون في المعتل اللام بالياء إلا في التعجب نحو: لَقَضُوا الرجل، ثم يحتج لذلك بأساليب صناعية مع أنه قد قيل: نهو الرجل ينهو فهو نهِيٌّ من قوم أنهياء "من اليائي اللام"، دون تعجب.

^١(الأشموني، انظر شرح الأشموني ٩٣/٤، وخالد الأزهري: انظر شرح التصريح ٧٠٣/٢..)

^٢(المنصف ١١٢/٢، ١١٣..)

^٣(يقول "لقضوا الرجل": إذا بلغت في الخبر عنه بجودة القضاء (المنصف ٣٠٧/١).

^٤(المتع ٩٩/٢..)



٢- الفعل إذا كان صحيح العين واللام، فأمره واضح، يقال: حسن الوجه وجهك، ويجوز تسكين العين، كما يجوز ذلك في غير هذا الباب، وأما نقل حركة العين إلى الفاء، فقالوا: إن أجريته مجرى نعم، جاز وإن أجريته مجرى فعل التعجب لا يجوز إلا إن كان مضعفًا فيجب الإدغام، ويجوز النقل نحو: لحب الرجل زيد، ويجوز ألا تنقل، فيقال: لحب الرجل، وإن كانت العين معتلة - فإنه يلزم قبلها ألفًا، لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فيقال: لجار الرجل زيد، وإن كان معتل العين واللام فإن كانا واوين، فإنك تقلب ضمة العين كسرة، والواو التي هي لام ياء، استثناءً للواوين، والضمة، فيقال: لقوي الرجل عمرو، وإن كانت العين واوا، واللام ياء، قلبت الياء واوا لتطرفها وانضمام ما قبلها. فيجتمع حينئذ واوان وضمة، وتنقل الكلمة، فتقلب الضمة كسرة، وتعود الواو المتطرفة إلى أصلها، وهو الياء، فيقال: لشوي الرجل عمرو، وإن كانت لام الفعل واوا بقيت. فيقال: لغزو الرجل وإن كانت لام الفعل ياء نحو: رمى، قلت: لرمو الرجل فتقلبها واوا لانضمام ما قبلها^١

٣- فَعَلٌ مِثْلُ ظَرْفٍ فَتَصِيرُ الْيَاءُ فِيهِ وَاوًا نَحْوَ قَضُوَ الرَّجُلُ وَرَضُوَ الثَّوْبَ لِسُلْطَانٍ تَقَعُ الْيَاءُ بَعْدَ ضَمَّةٍ فَلَوْ سَكَّنْتَ الْعَيْنَ تَقُولُ قَضُوَ الرَّجُلُ وَرَضِيَ زَيْدٌ بِسُكُونِ الصَّادِ لِأَنَّ السُّكُونَ فِي الصَّادِ عَارِضٌ وَفِيهَا أَتَكَ إِذَا بَنَيْتَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ أَفْعَلَ نَحْوَ غَزَا قَلْبَتَهَا فِي الْمَضَارِعِ يَاءٌ فَقُلْتَ يَغْزِي لَوْقَعَهَا بَعْدَ كَسْرَةٍ وَكَذَلِكَ اسْتُعْزِي، فَأَمَّا إِبْدَالُهَا فِي تَغَايُتٍ مَعَ انْفِتَاحٍ مَا قَبْلَهَا فَمَحْمُولٌ عَلَى أُعْزِي، فَكُلُّ يَاءٍ وَقَعَتْ طَرْفًا عَكْسَ الْوَاوِ الَّتِي وَقَعَتْ طَرْفًا، كُلُّ يَاءٍ وَقَعَتْ طَرْفًا يَعْنِي لَامَ الْكَلِمَةِ إِثْرَ ضَمِّ يَعْني قَبْلَهَا ضَمَّةٌ وَجِبَ قَلْبُ الْيَاءِ وَاوًا.

^١ (ناظر الجيش، انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ٥/٥٨٥، ٥٨٦).



٤- ويمكن القول إن الناطق قلب نصف الحركة الضعيفة وهي الياء إلى نصف حركة أقوى منها وهي الواو، وإن كانت نصف حركة إلا أنها أقوى من الياء لأنها قريبة من الضمة الطويلة التي تعد أثقل الحركات، ويبدو أن الضمة القصيرة أثرت في صوت الياء تأثيراً تقدمياً فحولتها إلى نصف حركة قريبة من الضمة القصيرة، وهي نصف الحركة الواو ، وقد أدى هذا إلى إحداث تماثل بين الأصوات المتجاورة.

٢ - امتناع بناء "فعل" من ذوات الياء

يقول أبو الحسن: "فإن قيل: ولأي شيء امتنع بناء "فعل" من ذوات الياء؟ فالجواب أن الذي منع من ذلك لأنهم لو فعلوا ذلك لأدى إلى الخروج من الخفيف إلى الثقيل لأنه يلزم فيه قلب الياء واوا، والياء أخف من الواو، مع أنه يلزم أن يكون المضارع على "يفعل" فكنت تقول "رمو يرمو" فيجتمع لك في الماضي والمضارع ضمة و واو، وذلك ثقيل، وليس كذلك ذوات الواو لأنه لا يلزم فيها أكثر من ثقل الواو والضمة نحو "سرو يسرو"، إذ ليس يلزم فيها خروج من خفيف إلى ثقيل"^١.

ويمكن القول إنه ساغ ذلك في فعل التعجب لأنه لا مضارع له، فقلَّ فيه الثقل لذلك، كما إنه يشبه الأسماء، ولذلك صححوا الفعل في نحو "ما أطوله" تشبيهاً له بـ "أطول منه"

^١(الممتع/٢/١٠٠).



٣ - امتناع الإدغام في الألفين والهمزتين

إذا التقت الهمزتان في كلمة واحدة وجب قلب الثانية منعا للثقل، وذكر أبو الحسن منع إدغامهما إلا في نحو "سأل و رأس" فيقول: "اعلم أن كل مثلين قد يدغمان إلا الألفين والهمزتين. أما الألف فلم يمكن الإدغام فيها لأنه لا يدغم إلا في متحرك، والألف لا تتحرك. وأما الهمزة فنقيلة جدًا، ولذلك يخففها أهل التخفيف منفردة، فإذا انضم إليها غيرها ازداد الثقل فألزمتم إحداهما البدل على حسب ما ذكر في باب تسهيل الهمز فيزول اجتماع المثلين فلا يدغم إلا أن تكونا عينين نحو "سأل" و "رأس" فإنك تدغم ولا تبدل لما ذكرناه من أنك لو أبدلت إحداهما لاختلفت العينان، والعينان أبداً في كلام العرب لا يكونان إلا مثلين.^١

ويمكن القول إنه يمتنع الإدغام في الهمزتين في غير نحو سأل وجأر والدأث عند الأكثرين^٢ لزيادة الثقل، والمطلوب من الإدغام التخفيف. والمراد بـ "سأل وجأر" أن يكون بعد الهمزتين ألف نحو فعال. وذكر أبو الحسن منع القلب في نحو "سأل و رأس" ووجوب الإدغام كون الهمزتين عيني الكلمة لا يفصل الأولى الساكنة عن فائها ساكن، وشرط الإدغام في الهمزتين-الأولى ساكنة والثانية متحركة- وقوع الهمزتين الملتقيتين وقع العين مع اتصال الأولى الساكنة بقاء الكلمة وإنما جاز إدغام الهمزتين فيه لوجود الألف بعدهما،

^١السابق ٢/ ٢١١.

^٢ قد يجوز الإدغام في الهمزتين على ما حكى عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وناس معه من أنهم كانوا يحققون الهمزتين إذا كانتا في كلمتين نحو: "قدأ أبوك"؛ لأنه يجتمع لهما مثلاً. وقيل: قد تكلمت العرب بذلك، وهو رديء. "ينظر الكتاب: ٤/ ٤٣٣، والممتع: ٢/ ٦٣٣".



والألف مسهلة من أمره، فيحصل تخفيف ما والمراد بغير" سأل" ألا يكون بعد الهمزتين ألف.

٤ - إدغام "الحاء" في "الهاء"

يذهب أبو الحسن إلى أنه متى اجتمعت الهاء مع الحاء وكانت الهاء أولاً جاز الإدغام والإظهار، ويكون الإدغام بقلب الأول إلى جنس الثاني، فتقلب الهاء إلى حاء وتدغم في الحاء، وذلك لأنهما متقاربان في المخرج والصفة، وقد قلب الأول إلى جنس الثاني، حيث يقول: "فإذا اجتمعت مع الحاء فلا يخلو أن تتقدم الحاء أو تتقدمها الحاء. فإن تقدمت على الحاء جاز الإدغام والبيان، نحو" اجبه حاتماً" إن شئت لم تدغم، وإن شئت قلبت الهاء حاء وأدغمت الحاء في الحاء فقلت" اجباتماً" لأنهما متقاربان ليس بينهما شيء، إلا أن الحاء من وسط الحلق، وهما مهموسان.

وإنما قلبت الأول إلى جنس الثاني ولم تقلب الثاني إلى جنس الأول لأن الذي ينبغي أن يغسّر بالقلب الأول كما غير بالإسكان؛ ألا ترى أن الذي يسكن لأجل الإدغام إنما هو الأول، فإن قلب الثاني إلى جنس الأول في موضع فلعله. والبيان وترك الإدغام أحسن لاختلاف المخرجين، ولأن حروف الحلق بأصل للإدغام لقلتها والتصرف بابه أن يكون فيما يكثر^١.

(١) الممتع ٢/٢٥٧.



وإن تقدمتها الحاء نحو " امدح هلالاً" فالبيان ولا يجوز الإدغام، و العلة في ذلك أن المخرجين قد اختلفا مع أن الإدغام في حروف الحلق ليس بأصل.
وأيضاً فإنك لو أدغمت لوجب أن تقلب الأول إلى الثاني على أصل الإدغام فكنت تقلب الحاء هاء ، وذلك لا يجوز لأن الهاء أدخل في الحلق من الحاء، ولا يقلب الأخرج إلى الفم إلى جنس الأَدْخَل في الحلق. والسبب في ذلك أن حروف الفم أخف من حروف الحلق، ولذلك يقل اجتماع الأمثال في حروف الحلق، وما قرب من حروف الحلق إلى الفم كان أخف من الذي هو أدخل منه في الحلق، فكرهوا لذلك تحويل الأخرج إلى جنس الأَدْخَل لأن في ذلك تثقيلاً.

فإن أردت الإدغام قلبت الهاء حاءً، وأدغمت فقلت " امدحلالاً". وجاز قلب الثاني لما تعذر قلب الأول، وليكون الإدغام فيما هو أقرب إلى حروف الفم التي هي أصل للإدغام".
ويمكن القول إن :

١- كلاً من الهاء والحاء يتصفان بالهمس، والهاء أدخل في الحلق من الحاء فقلب الأَدْخَل إلى الأَخْرَج وهذا أصل إدغام المتقاربين، ومما أيد هذا القلب أن صوت الهاء وقع ساكناً في نهاية مقطع فضعف بالسكون والموقع، في حين وقع صوت الحاء متحركاً في بداية مقطع فقوي بالحركة و الموقعية، فقد حدث أن قلبت الهاء إلى حاء لإجراء التماثل بين الصوتين المتجاورين ، وهنا أثر الصوت الثاني في الصوت الأول تأصراً رجعيّاً.



- ٢- الهاء تدغم في الحاء سواء وقعت الهاء قبلها أو بعدها، فمثال الهاء قبلها قولك: في اجبه حاتما اجباحتما، ومثال الهاء بعد الحاء قولك في اذبح هذه: اذبحاذه، فقلبوا الثاني إلى لفظ الأول عكس باب الإدغام، لأنهم لو قلبوا الأول إلى الثاني لقلبوا الحاء هاء وأدغموها في الهاء فكان يؤدي إلى إدغام الأَدْخَل في الفم وهو الحاء في الأَدْخَل في الحلق وهو الهاء ، ولا يدغم في الهاء إلا مثلها نحو: اجبه هلالا، وأدغمت الهاء في الحاء لتقاربهما في المخرج؛ لأن الهاء من أول الحلق والحاء من وسطه^١
- ٣- البيان أحسن لاختلاف الحرفين، وأن حروف الحلق ليست بأصل للإدغام ، والإدغام عربي حسن لقرب المخرجين، وأنهما مهموسان.

٥ - عدم جواز إدغام الهاء في العين مباشرةً

يقول أبو الحسن: "فإن اجتمعت مع العين فالبيان-تقدمت العين أو تأخرت- ولا يجوز الإدغام إلا أن تقلب العين والهاء حاء، ثم تدغم الحاء في الحاء، وذلك نحو" اجبُتْبَةٌ" و" اقطَحاذا" و" ذهب مُحْمٌ تريد" اجبه عتْبَةٌ" و" اقطع هذا" و" ذهب معهم" وهي مثيرة في كلام بني تميم. وإنما لم تدغم إلا بتحويل الحرفين لأنك لو قلبت العين إلى هاء كنت قد قلبت الأخرج إلى جنس الأَدْخَل.

ولو قلبت الهاء إلى العين لاجتمع لك عينان، وذلك ثقيل لأن العين قريبة من الهمزة، فكما أن اجتماع الهمزتين ثقيل فكذلك اجتماع العينين. وأيضاً فإنها بعيدة من الهاء

^١ انظر الكتاب ٤/٤٩، وشرح الشافية ٣/٣٦٤، والكناش ٢/٣٢٣.



لأنها ليست من مخرجها، وتباينها في الصفة لأن العين مجهورة والهاء مهموسة، والعين بين الشدة والرخاوة والهاء رخوة. فكرهوا أن يقلبوا واحدة منهما إلى الأخرى للتباعد الذي بينهما ، فذلك أبدلوا منهما الحاء لأن الحاء من مخرج العين ، وتقارب الهاء في الهمس والرخاوة^١. ويمكن القول:

١- لم يدغموا الهاء في العين، وإن اشتركتا في حروف الحلق لأنها خالفتها في الهمس والرخاوة، ولأن العين لم يدغم ما هو من مخرجها فيها وهو الحاء فبعد إدغام ما ليس هو من مخرجها فيها مع ضعف الإدغام في حروف الحلق في لغة على قوم وخفف عليهم النطق به، وقل في لغة أخرى واستثقلها ، فالحاء أخف من العين، وإن كانا من مخرج واحد؛ لأن الحاء مهموسة وهي رخوة والهمس والرخاوة^٢

٢- إذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما حاءين وإدغام الحاء في الحاء نحو قولك في معهم واجبه عتية :محم واجبته، لأنهم لو أدغموا الهاء في العين بقلب الهاء عينا، لأدى إلى الإدغام في العين مع شبهها بالهمزة وهو مستكره، ولو أدغموا العين في الهاء بقلب العين هاء لأدغموا الأدخل في الفم في الأدخل في الحلق، فلما كان كذلك واشتد تقاربهما وعسر النطق بهما قلبوهما جميعا إلى حرف يقاربهما، ولا يلزم منه شيء من ذلك وهو الحاء^٣.

^١(الممتع ٣٥٦/٢، ٣٦٠).

^٢(السيرافي، انظر: شرح كتاب سيويوه ٤١٨/٥، ٤١٩).

^٣(الكتاب ٤/٤٥٠، والمقتضب ١/٢٠٨، والإدغام لبني تميم: الكناش ٣٢٤/٢، ٣٢٥).



٦- عدم إدغام المثلين في أول الكلمة وجواز حذف أحدهما إذا كان الثاني زائداً في نحو

'تتذكر' وجواز الإدغام وعدم جواز حذف الثاني إذا كان أصلياً

من صور التخلص من توالي المثلين عند إلحاق تاء المضارعة في أول صيغ: تفعل، تفاعل، تفاعل، إذ يتوالى فيها تاءان، فيجوز التخلص من ذلك التوالي بالاقصصار على إحدى التاءين، ويرى أبو الحسن جواز الإظهار والإدغام في نحو "تتابع"، وجواز الإظهار والحذف في نحو "تتذكر"، حيث يقول: "أو يكون أحد المثلين في أول الكلمة أو تاء" افتعل". فإن كان أحد المثلين في أول الكلمة فإنه لا يخلو من أن يكون الثاني إذ ذاك زائداً أو غير زائد. فإن كان زائداً لم تدغم نحو "تتذكر" أنك إذا استثقلت اجتماع المثلين حذفت الثاني فقلت "تذكر" لأنه زائد وليس في حذفه لبس. وإن كان الثاني أصلياً فإن شئت أدغمت وذلك بتسكين الأول وتحتاج إذ ذاك إلى الإتيان بهمة الوصل إذ لا يبدأ بساكن، وإن شئت أظهرت، وذلك نحو "تتابع" و "اتباع". فإن قيل: ولأي شيء لم تحذف إحدى التاءين كما فعلت في "تذكر"؟ فالجواب أن التاء هنا أصل فلا يسهل حذفها. وأيضاً فإن حذفها يؤدي إلى الالتباس، ألا ترى أنك لو قلت "تابع" لم يدرْ أهو "فاعل" في الأصل أو "تفاعل" فإن قال قائل: فلاي لم يدغم في "تتذكر" وأمثاله؟ فالجواب أن الذي منع من ذلك شيئان: أحدهما أن الفعل ثقيل، فإذا أمكن تخفيفه كان أولى، وقد أمكن تخفيفه بحذف أحد المثلين، فكان ذلك أولى من الإدغام الذي يؤدي إلى جلب زيادة. والآخر أنه لو أدغمت لاحتجت إلى الإتيان بهمة الوصل، وهمة الوصل لا تدخل على الفعل المضارع لاسم الفاعل أصلاً كما لا تدخل



على اسم الفاعل ، وليس كذلك "تتابع" أنه ماضٍ، والماضي قد تكون في أوله همزة الوصل نحو "انطلق" و "استخرج" و "احمر" ^١.

ويمكن القول إن تصدر المثان أوليين أول كلمة، ففي الاسم نحو : ددن لا في الفعل، أو الثاني زائد نحو : تتذكر فلا إدغام، ويجوز حذف الثانية على مذهب البصريين والأولى على مذهب الكوفيين، أو أصل، وأدى إلى اجتلاب همزة الوصل في المضارع نحو تتابع فلا يجوز الإدغام، والمحذوف الثانية أي تتابع وتتبع، جاز الإظهار وجاز الإدغام، باجتلاب همزة الوصل فتقول : اتابع واتبع، نحو: اتَّبِعْ، واتَّخِذْ، واتَّعِدْ، واتَّقِ، مالا يجوز فيه إلا الإدغام خلافاً لما قرر ابن عصفور لأنه جعل القيد أن يكون أحد المثليين تاء افتعل، ولو قيده بأول المثليين لقطع دابر الإشكال.

وإن كان مضارعا لا يحتاج إلى همزة الوصل جاز الإدغام، إن شئت أسكنت الأولى للمد، وإن شئت أخفيت وكان بزنته متحركاً. يعني بالإخفاء اختلاس الحركة. ^٢.

٧ - قلب الواو والياء ألفاً في مضارع افتعل

ذكر أبو الحسن أن الياء تقلب ألفاً: "وأما الياء إذا وقعت فاء فلا تقلب إلا أن تقع ساكنة بعد ضمة فإنها تقلب واواً نحو "موقن" أصلها "ميقن"..... أو أن تقع ساكنة بعد

^١(الممتع ٢/٢١٥).

^٢(أبو حيان، انظر الارتشاف ١/٣٣٩، ٣٤٠).



فتحة في مضارع "افتعل" نحو "ياتئس" من اليأس ، أصله "بيتئس" فقلبت الياء ألفاً للعلة التي قلبت الواو في "ياتعد"، أعني الحمل على "ياتأس" و "موتئس"^١.

ويمكن القول إن سبب قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما كراهة اجتماع الأمثال ، أو كراهة اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة، وهي: الفتحة ، والواو أو الياء ، وحركة الواو أو الياء ، نظراً لوجود شبه قوي بين الواو والياء وبين الحركات، إذ إن في حروف اللين مضارعة للحركات حسب تعبير القدماء^٢.

فأهل الحجاز حملهم طلب التخفيف على أن قلبوا حرف العلة في مضارع "افتعل" ألفاً، واوا كانت أو ياء، وإن كانت ساكنة، قالوا: "ياتعد" و"ياترن"، وذلك من قبل أن اجتماع الياء مع الألف أخف عندهم من اجتماعها مع الواو، فلذلك قالوا: "ياتعد"، فأبدلوا من الواو الساكنة ألفاً، كما أبدلوا من الياء في "ياتسر".

قالوا: يأتيس، فجعلوها أي الياء بمنزلتها، أي بمنزلة الواو، إذا صارت الياء بمنزلة الواو في قلبك له تاء في افتعل، فكذلك صار يأتيس بمنزلة ياجل في أن الياء التي هي فاء قلبت ألفاً، كما قلبت الواو ألفاً من ياجل^٣.

^١ (الممتع ١٦/٢، ١٧).

^٢ (ابن جني: انظر المنصف ٣/١، ٣٤٣، وابن يعيش: شرح المفصل ١٠/١٦، ٨٢).

^٣ (أبو علي الفارسي، انظر التعليقة على كتاب سيبويه ٥/٢١).



وهنا وقعت كل من الواو والياء -بوصفهما نصفي حركة ضعيفين في ذاتهما -في نهاية كقطع متوسط مغلق ، فضعفا بالموقعية، وقد سبقا بفتحة قصيرة كونت معها فتحة مزدوجة، فأراد الناطق أن يتخلص من مثل هذه الحركات لصعوبة النطق بها، فوقعت كل من الواو والياء الساكنتين الضعيفتين تحت تأثير الفتحة القصيرة السابقة عليها فحولتها إلى جنسها ، فكونت مع الحركة السابقة عليها حركة طويلة (الألف).

٨ - إشباع معتل العين

ذكر أبو الحسن أن الواو والياء تقلبان إلى الألف إذا وقعت كل منهما متحركة وما قبلها مفتوح، ويم ذلك في الكلمات الجوفاء والناقصة: "إن كان الفعل مبنياً للفاعل فإن الفعل من ذوات الواو يكون على "فَعَل" و "فَعَلَ" و "فَعُل" بضم العين وفتحها و كسرهما. ف" فَعَلَ" : "قام" ، و" فَعَلَ" : "طال" ، و" فَعَلَ" : "خاف"، ومن ذوات الياء على "فَعَلَ" و" فَعَلَ" بفتح العين وكسرهما ولا يجوز الضم استثناءً له في الياء. ف" فَعَلَ" : "باع" ، و" فَعَلَ" : "كاد". فإن قيل : فلأي شيء اعتلت هذه الأفعال وهلا بقيت على أصولها فكنت تقول "قَوْم" و" طَوْل" و" خَوْف" و" بَيْع" و" كَيْد". فالجواب أن "فَعَلَ" و" فَعَلَ" قلبت فيهما الواو والياء استثناءً للضمة في الواو، والكسرة في الواو والياء، فقلبت الواو والياء إلى أخف حروف العلة وهو الألف، ولتكون العينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها.



وأما "فعل" فقلبت الواو والياء فيها ألفاً لاستثقال حرف العلة مع استثقال اجتماع المثلين، أعني: فتحة الفاء وفتحة العين. فقالوا في "قوم" و "بيع" : "قام" و"باع" فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف ، ولكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء^١.

ويمكن القول: إن ابن عصفور علل هذا القلب بتفريق بين ما كان منهما-أي الواو والياء- متحركاً بغير الفتحة، وما كان منهما متحركاً بها: (فعل) و (فعل) قلبت فيهما الواو والياء استثقلاً للضمة في الواو، والكسرة في الواو والياء، فقلبت الواو والياء إلى أخف حروف العلة وهو الألف، ولتكون العينات من جنس حركة الفاء وتابعة لها.

(فعل) قلبت الواو والياء فيها ألفاً لاستثقال حرف العلة ، مع استثقال اجتماع المثلين، أي فتحة الفاء وفتحة العين، فقالوا في "قوم" و "بيع" : "قام" و"باع" فقلبوا الواو والياء ألفاً لخفة الألف ، ولتكون العين حرفاً من جنس حركة الفاء.

قَوْل ← قَالَ / بَيْع ← بَاع / رَمِي ← رَمَى

وقعت كل من الواو والياء، وهما نصف حركة بين حركتين قصيرتين، فاستثقل النطق بنصف الحركة الواقعة بين حركتين مما أدى إلى سقوطها، فالتقت الفتحة القصيرة السابقة على نصف الحركة والفتحة القصيرة اللاحقة لها فكونتا الفتحة الطويلة (الألف).

طَوَّل ← طَالَ / خَوَّفَ ← خَاف / كَيَّدَ ← كَادَ

(١) الممتع ٢/١٨.



وقعت الواو والياء بوصفهما نصفي حركة بين مصوتين مما زاد في ضعفهما ، لكن هنا المصوتان ليسا من جنس واحد، فحركة نصف الحركة تخالف الحركة السابقة عليها.

وينطبق ذلك على المصادر: إقوام ← إقامة / استقوام ← استقامة

٩ - قلب الضمة كسرة في الجمع

(كسر الفاء كراهية الواو في الجمع ولم تقلب في المفرد)

تسلم الياء من القلب في "فعل" جمع "أفعل و فعلاء" ، تحو "أبيض و بيضاء" ، ويجب هنا قلب الضمة كسرة فيقال "بيض" ، يقول أبو الحسن: "فإن كان على "فعل" وعينه ياء فلا يخلو من أن يكون مفرداً أو جمعا. فإن كان جمعا قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، نحو "أبيض و بيض" أصله "بيض" ك "حمر" فقلبت الضمة كسرة، وذلك أن الياء لما كانت تلي الطرف عوملت معاملة الطرف. فكما أن الياء إذا كانت طرفاً وقبلها ضمة تقلب الضمة كسرة ، نحو "أظب" في جمع "ظبي" ، أصله "أظبي" نحو "أفلس" ، فكذلك إذا كانت تلي الطرف، لا خلاف بين النحويين في ذلك. وإن كان مفرداً فحكمه عند سيبويه والخليل كحكم الجمع. فإذا بنيت من البياض اسما على

"فعل" قلت "بيض" ف "ديك" على مذهب سيبويه يحتمل أن يكون "فعلاً" و "فعلاً".^١

وأبو الحسن يقلب الياء واوا ويقرأ الضمة فيقول "بوض" ولا يكون "ديك" عنده إلا

"فعل". و حجته أن قلب الضمة كسرة قد استقر في الجمع نحو "بيض" جمع أبيض، ولم

(السابق ٢/٤٨ ، ٤٩ .



يستقر في المفرد، والقياس يقتضي التفرقة لأن الجمع أثقل من الواحد، فهو أَدْعَى للتخفيف، فلذلك قلبت الضمة كسرة في الجمع لتصح الياء، ولم تقلب الياء واوا لأن الياء أخف من الواو، وأما المفرد فلكونه أخف من الجمع يحتمل فيه الواو^١.

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه بدليل ما ذكرناه في "مبيع" وأمثاله، من أنه لما اجتمع ساكنان وحذفت الواو-على مذهب سيبويه جاءت الياء ساكنة وقبلها ضمة تلي الطرف فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء. فكذا في "فعل" من الياء ينبغي أن تقلب الضمة كسرة لتصح الياء. فأما قوله^٢:

وكنت إذا جاري دعا لمضوفةٍ أشمر حتى ينصف الساق مئزري

فقلب الياء من "مضوفة" واوا، وأقر الضمة مع كون الياء تلي الطرف لأن الأصل "مضيفة" لأنه من "ضاف يضيف"، ثم نقلت الضمة إلى الساكن قبلها، ثم قلبت الياء واوا، فشاذ لا يعرج عليه. بل ينبغي أن يعول على باب "مبيع" و"مكيل" لأنه مطرد.

وكذلك ما حكاه الأصمعي (٢١٦ هـ) من أنهم يقولون للريح الحارة "هيف" و"هوف" فلا حجة فيه لأبي الحسن في قوله "فعل" من البيع: "بوع" فيقلب الياء واوا لاحتمال أن يكونا لغتين، فيكون "هيف" من ذوات الياء، و"هوف" من ذوات الواو نحو "التيه" و"الثوه".

^١الممتع ٢/٤٩.

^٢ من الطويل لأبي جندب الهذلي



ويحتمل أن يكون "الهيْف" و"الهوْف" معا من ذوات الواو، فيكون أصل "هيْف":
"هيوْف" مثل "ميت" ، ثم أدغمت الياء في الواو فقلبت الواو ياء فصار "هيْف" وحذفت ،
فقالوا "هيْف" كما قالوا "ميت"^١.

ويمكن القول إن ابن عصفور ذكر الخلاف بين سيبويه والأخفش في "الفعل" مفرداً ،
إذ إن حكمه عند سيبويه والخليل نحو حكم الجمع، فيقال: "بيضٌ" إذا بني من البياض
اسماً على "فعل" ويحتمل أن يكون بضم الفاء أو بكسرها، أما أبو الحسن الأخفش فيقول
"بوضٌ" بقلب الياء واوا، مع إقرار الضمة في الفاء، وحجته أن ما يكون في الواحد لا يكون
في الجمع، وذلك أن قلب الضمة كسرة قد استقر في الجمع ، فقليل: "بيضٌ" جمع أبيض
وبيضاء، ولما كان الجمع أثقل من المفرد كان أهلاً للتخفيف وأدعى له.

إن قلب الضمة كسرة إنما استقر في الجمع نحو: بيض في جمع أبيض، ولم يستقر
في المفرد، والقياس يقتضي التفرقة بين الجمع والمفرد، لأن الجمع أثقل من الواحد فهو
أدعى للتخفيف، فلذلك قلبت الضمة كسرة في الجمع لتصح الياء، ولم تقلب الياء واوا، لأن
الياء أخف من الواو. وأما المفرد فإنه أخف من الجمع فاحتمل الواو، كما يمكن القول إن
التخفيف عند بني تميم بإسكان العين.

خامساً: التخفيف بالفتح

(فُعَل) بضم الأول وفتح الثالث- ليس من أبنية الاسم الرباعي المجرد^٢ (تفريع فُعَل
على فُعَل)

^١الهمع ٥٠/٢.

^٢ أبنية الرباعي المجرد ستة ، هي : فُعَل ، فُعَل ، فُعَل ، فُعَل ، فُعَل ، و فُعَل .



يقول أبو الحسن: "ولا يأتي منه 'فعلل' أما 'جذب' و 'برقع' و 'جؤذر' فلا حجة فيها لأنه يقال 'جذب' و 'برقع' و 'جؤذر' بالضم، فيمكن أن يكون الفتح تخفيفاً، وأيضاً فإن 'جؤذرا' أعجمي فلا حجة فيه"^١.

ويمكن القول: مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فعل -بالضم- فتح تخفيفاً؛ لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم نحو جذب وطلب وبرقع في الأسماء، وجرشع في الصفات، ويقال للمخلب: برثن، ولشجر في البادية عرفط؛ ولكساء مخطط بوجد، ولم يسمع فيها فعل -بالفتح- .

وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي واستدلوا لذلك بأمرين: أحدهما: أن الأخفش قال: جؤذر، ولم يحك فيه ضم الذال، فدل على أنه غير مخفف، وهذا مردود، فإن الضم منقول في جؤذر أيضاً، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر، وقال الزبيدي: إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح.، وقالوا: عندد، يقال: مالي عن ذلك عندد، أي: بد، وقالوا: عاطت الناقة عوطاً إذا اشتهدت الفحل، وقالوا: سودد.

فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة^٢، وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثليين لغير الإلحاق، فوجب أن يكون للإلحاق.

^١المتمع/١.٦٦.

^٢انظر المتمع/١.٦٦.



سادساً: التخفيف بالحذف

الحذف أحد صور العدول عن الأصل ، ومن قواعد الصرفيين: أنه لا حذف إلا بدليل، حيث يقوم هذا الدليل بالإشعار بأن ثمة محذوفاً. و المحذوف هنا يشعر بالأصل لأنه وفق ما يوجبه القياس.

وعلل ابن عصفور التخفيف بالحذف في المسائل التالية:

١ - حذف واو "مفعول" من معتل العين

ذكر أبو الحسن أن من المواضع التي تنقل فيها حركة الواو والياء إلى الساكن الصحيح قبلهما أن تكون كل من الواو أو الياء عيناً لاسم مفعول آت على (مفعول): "وأما اسم المفعول فإنه يأتي على وزن "مفعول" على قياس الصحيح، نحو "مبيوع" و "مقوول" فيعلُّ حملاً على فعله فتتنقل حركة العين إلى الساكن قبله، فيصير "مقوول" و "مبيوع" فيجتمع ساكنان: واو "مفعول" والعين، فتحذف واو "مفعول" فيقال "مقول" في ذوات الواو.

وأما "مبيوع" فإنه إذا حذفت واو "مفعول" قلبت الضمة التي قبل العين كسرة لتصح الياء فتقول "مبيع". هذا مذهب الخليل وسيبويه^١ "وأما أبو الحسن^٢ فإنه ينقل الحركة من العين إلى الفاء في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان، فيحذف العين فيقول "مقول". وفي ذوات الياء نحو "مبيوع" ينقل الضمة من الياء إلى ما قبلها ، ثم يقلب الضمة كسرة لتصح

^١ (الكتاب ٢/٣٦٣، والمنصف ١/٢٨٧).

^٢ (الممتع ٢/٣٤، ٣٥).

^٣ (المنصف ١/٢٨٧، ٢٨٨، والمقتضب ص ٢).



الياء، فيلتقي ساكنان الياء وواو "مفعول"، فنحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسرة، فتقلب الواو ياء فيقول "مبيع"^١.

فما يحتجُّ به للخليل أن الساكنين إذا اجتمعا في كلمة حرك الثاني منهما دون الأول^٢. فكما يوصل إلى إزالة التقائهما بتحريك الثاني منهما كذلك يوصل إلى إزالة التقائهما بحذف الثاني منهما. وأيضاً فإن حذف الزائد أسهل من حذف الأصل، فلذلك كان حذف واو مفعول أسهل من حذف العين^٣. ولا يحفظ قلب واو "مفعول" ياء إلا أن يدغم نحو "مرمي" وأيضاً فإن واو "مفعول" أقرب إلى الطرف فحذفها أسهل^٤.

ويمكن القول:

١- أجري الإعلال في الأجوف اليائي : مبيع بأن نقلت ضمة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها، إعلال بالنقل، فحذفت واو مفعول لالتقاء الساكنين: إعلال بالحذف، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء: إعلال بالقلب، وإنما قلبت الضمة كسرة لأن الياء والكسرة أخف عليهم من الواو والضمة. ومثل مفعول من الأجوف الواوي: مقول، أجري الإعلال مجرى ما كان في اليائي، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يفعل و فعل، وحذفت واو مفعول لأنه

^١الممتع ٣٥/٢.

^٢ومثله في المنصف ٢٩٠/١، وذلك نحو لم يرد ولم يلد، ورد وانطلق في صيغة الأمر، حرك فيه الحرف الثاني لالتقاء الساكنين، وزاد ابن جني في المنصف "ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول: "إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة حذف الأول نحو قل وبع، لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء بمعنى نحو التثوين في "غاز" انظر: شرح الشافية ٢٣٨/٢.

^٣الممتع ٣٦/٢.

^٤السابق ٣٧/٢



لا يلتقي ساكنان. وهنا إعلال بالنقل وبالحدف وبالقلب، ولذا يكون وزن نحو مبيع: مفعّل بكسر الفاء وسكون العين، ونحو مقول: مفعّل بضم الفاء وسكون العين. ويرى الخليل وسيبويه أن المحذوف واو مفعول^١.

٢- تفسير ذلك: مقوول ← مقول / مبيوع ← مبيع بأنه: وقعت كل من الواو والياء بوصفهما نصفي حركة في بداية مقطع متلوة بحركة طويلة (الضمة الطويلة) وفيه ثقل، فعمد الناطق إلى إسقاط نصف الحركة، وبأسقاطهما يتكون مقطع لا تجيزه العربية، فنقل الصامت السابق عليه إلى بداية المقطع الثاني ليكزن مع الحركة الطويلة مقطعا مقبولا، ولتفريق بين الأصل الواوي واليائي نقلت الضمة الطويلة في اليائي إلى كسرة طويلة.

٣- ندر إثبات واو" مفعول "فيما عينه واو فقالوا" ثوب مصوون ومسك مدووف" وفرس مقوود. وهو سماعي لا يقاس عليه. والإتمام فيما عينه ياء لغة بني تميم،

^١ويقويه ما ذكره أبو علي -قول الشاعر:

سيكفيك صرب القوم لحم معرض ... وماء قدور في القصاص مشيب

فقال: قوله: "مشيب" أصله "مشوب"؛ لأنه من "شبت الشيء أشوبه" إذا خلطته بغيره. فلو كانت الواو في "مشوب" واو" مفعول" لما جاز أن تقول فيها "مشيب"؛ لأن واو" مفعول" لا يجوز قلبها إلا أن تكون لام الفعل معتلة نحو قولهم: "رمي فهو مرمي، وقضي فهو مقضي" ولكن الواو في "مشوب" عين الفعل فقلبها ياء، فهذا كله يشهد بصحة قول الخليل: إن المحذوف من "مقول، ومبيع" واو" مفعول. وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادة أبي عثمان عليه، وانفصاله من الزيادة فعجب من العجب، وقوله في هذا يكاد يرجح عندي على مذهب الخليل وسيبويه؛ وذلك أن له أن يقول: إن واو" مفعول" جاءت لمعنى وهو المد، والعين لم تأت لمعنى، فحدف العين التي لم تأت لمعنى، وتبقية ما جاء لمعنى وهو الواو الزائدة أولى، كما تقول: "مررت بقاضٍ فحدف الياء؛ لأنها لم تأت لمعنى، وتبقى التنوين الذي جاء لمعنى (ابن جني، انظر المنصف ١/٢٨٩).



فيقولون مخيوط ومبيوع.^١ فالأفصح في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف اليائي هو الإعلال، فيقال في "باع" "مبيع" ، ويجيز بعض العرب الإتمام فيقولون "مبيوع".

٢ - حذف فاء المثال الواوي في المضارع

تحذف فاء المثال الواوي في المضارع، يقول أبو الحسن: "علة حذف الواو في المضارع إذا وقعت فاء في فعل على وزن "فعل" ، فتقول في مضارع "وعد": "يعد" ، وفي مضارع "وزن": "يزن". وإنما حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسر، وهما ثقيلتان، فلما انضاف ذلك إلى ثقل الواو وجب الحذف. وحذفوا مع الهمزة والنون والتاء، فقالوا: "تعد" و"أعد" و"نعد" حملاً على الياء.

وذكر أبو الحسن أن الإعلال بالحذف في مضارع الفعل المزيد بالهمزة الذي على وزن أفعل فتحذف الهمزة الثانية ، و يقع بأن تحذف الواو إذا كان فاء في فعل على وزن فعل في المضارع ، فيقول كما أنهم قالوا: "أكرم" ، وأصله "أؤكرم" فحذفوا الهمزة الثانية استثقالاً لاجتماع الهمزتين، ثم حملوا "يكرم" و"تكرم" و"نكرم" على "أكرم".^٢

فإن قيل فلأي شيء حذفت الواو في "يضع" مضارع" وضع" ولن تقع بين ياء وكسرة، فالجواب أنها في الأصل وقعت بين ياء وكسرة لأن الأصل "يوضع" ، لكن فتحت

(١) ابن عقيل، انظر شرح ابن عقيل ٢٣٨/٤.

(٢) الممتع ٦/٢.



العين لأجل حرف الحلق، ولولا ذلك لم يجئ مضارع "فعل" على "يفعل" بفتح العين. فلما كان الفتح عارضاً لم يعتد به، وحذفت الواو رعيًا للأصل^١.

ويمكن القول إنه متى كانت الواو فاء الفعل وماضيه على "فعل"، أو "فعل" ومضارعه على "يفعل" بالكسر، ففأؤه التي هي الواو محذوفة، نحو: "وعد يعد"، و"وزن يزن"، والأصل: "يوعد"، و"يوزن"، فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فحذفت استخفافاً، وذلك أن الواو نفسها مستثقلة، وقد اكتنفها ثقلان: الياء والكسرة، والفعل أثقل من الاسم، وما يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل آثروا تخفيفه بحذف شيء منه، ولم يجز حذف الياء لأنه حرف المضارعة، وحذفه إخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجز حذف الكسرة لأنه بها يعرف وزن الكلمة، فلم يبق إلا الواو، فحذفت. وكان حذفها أبلغ في التخفيف لكونها أثقل من الياء والكسرة مع أنها ساكنة ضعيفة، فقوي سبب حذفها، وجعلوا سائر المضارع محمولاً على "يعد"، فقالوا: "تعد"، و"نعد"، و"أعد"، فحذفوا الواو، وإن لم تقع بين ياء وكسرة لئلا يختلف بناء المضارع، ويجري في تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف.

ويمكن تفسير ذلك : وعد ← يوعد ← يعد :

إن الواو بوصفها حركة ضعيفة وقعت في نهاية مقطع متوسط مغلق (ص ح ص)

ساكنة، وقد ضعفت في ذاتها وموقعها وسكونها، مما أدى إلى حذفها من صيغة

^١(السابق ٢/٦٠٧).



المضارع، فتحول المقطع المتوسط المغلق إلى مقطع قصير (ص ح)

ومثله قولهم: "أُكْرِمَ"، وأصله: "أُكْرِمَ" بهمزتين، فحذفوا الهمزة الثانية كراهية الجمع بين همزتين لثقل ذلك، ثم أتبعوا ذلك سائر الباب، فقالوا: "يُكْرِمُ" و"تُكْرِمُ"، فحذفوا الهمزة وإن لم توجد العلة، فيجري الباب على سنن واحد^١. فذهاب الهمزة هنا نظير ذهابها من أمثلة مضارع "وعد" ونحوه.

يُؤَكْرِمُ ← يَكْرِمُ :

استثقل النطق بالهمزة الواقعة في بداية مقطع متوسط مغلق (ص ح ص) الأمر الذي أدى إلى حذف الهمزة والحركة القصيرة اللاحقة بها .

ويتفرع من حذف فاء المثال الواوي في المضارع مسألتان:

الأولى: عدم حذف الواو عندما تقع فاء "فعل ومضارعه يفعل"

يقول أبو الحسن: "وإن وقعت الواو فاءً في فعل على وزن "فعل" بكسر العين فإن مضارعه يجيء على قياسه من الصحيح وهو "يفعل". ولا تحذف الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة نحو "وجل يوجل"

فإن قيل: فلأي شيء لم يجيئوا بمضارعه على "يفعل" بكسر العين فيكون ذلك سبباً للتخفيف بحذف الواو؟ فالجواب أنهم لو فعلوا ذلك لخرجوا عن قياس مضارع "قعل" ألا ترى

(١) ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٤٢٥/٥.



أنه لا يجيء على "يفعل" إلا شاذًا نحو "حسب يحسب"، وليس كذلك "فعل" لأن "يفعل" مقيس فيه^١

ويمكن القول: في مضارع فعل يفعل مثل وجل يوجل وأربع لغات: وجل يوجل بإثبات الواو لأنها لم تقع بين ياء وكسرة وهي أجودها، وياجل بقلب الواو ألفا على حد قلبها في يا تعد و يا تزن، و يبجل بقلب الواو ياء، و يبجل بكسر المضارعة لتكون وسيلة إلى قلب الواو ياء لسكون الواو حينئذ وانكسار ما قبلها، وليس كسر هذه الياء من لغة من يقول تعلم بكسر حرف^٢ وهو التاء المثناة بل لأجل أن تنقلب الواو ياء ، لأن من يقول: تعلم بكسر التاء الفوقية لا يقول يعلم بكسر الياء التحتية فهي لغة أخرى^٤.

الثانية: عدم حذف الواو من مضارع فعل على وزن "فعل"

تحذف الواو إذا كانت فاء لفعل مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع، نحو وعد، فتحذف هذه الواو من المضارع وأمره ومصدره الذي يكون على "فعلته" لغير الهيئة، ومما يمتنع فيه الإعلال فلا تحذف فاء المثال الواوي من مضارعه أو الأمر منه أو المصدر الذي لغير الهيئة ، إن كانت عين المضارعة مضمومة، يقول ابن عصفور: "وإن وقعت الواو فاء في فعل على وزن "فعل" فإن مضارعه لا تحذف منه الواو نحو "يوضؤ" و "

^١(الممتع/٢/١٢).

^٢ (يوجل و يوجل وأشباههما في هذا الباب من فعل يفعل قد يعتل، فتقلب الواو ياء مرة وألفاً مرة، وتعتل لها الياء التي قبلها حتى تكسر؛ فلما كانت كذلك شبهوها بالأول لأنها في حال اعتلال، ولأن الواو منها في موضع الواو من الأول. وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع حالاته وحدثنا يونس وغيره أن ناساً من العرب يقولون في وجل يوجل ونحوه: موجل وموجل، وكأنهم الذين قالوا يوجل، فسلموه، فلم سلم وكان يفعل ك يركب ونحوه شبهوه به. وقالوا: مودة لأن الواو تسلم ولا تقلب.(الكتاب/٤/٩٣)

^٣(جعلها سيبويه في ١١٠/٤ لغة لجميع العرب إلا أهل الحجاز.

^٤(أبو الفداء، انظر الكناش/٢/٢٥٦. ، وانظر:الكتاب/٢/٢٥٧، وابن السراج: الأصول/٣/٢٥٥.



يوطؤ" لما ذكرنا من أن الواو بين الياء والضمة أخف منها بين الياء والكسرة.^١ ويمكن القول :

١- لما كان مضارع(فعل) لا يكون إلا على(يفعل) لم تحذف فائوه للتفريق بين أبواب المضارع دفعا للبس.

٢- إنهم أتموا ما كان على "فعل" كما أتموا ما كان على "فعل"، ليس له دافع إلا التفريق بين (يفعل) و(يفعل)، لأنهم لم يجدوا في فعل مصرفاً إلى يفعل كما وجدوه في باب فعل ، حيث إن فعل يجيء مستقبلة على يفعل و يفعل، فاقتصروا على يفعل تغيراً لما يوجبه القياس في مستقبل فعل، فحملهم التغير في ذلك على أن حذفوا الواو أيضاً^٢.

٣- لا تحذف الواو أيضاً في المبني للمجهول من المثال ، فمضارع(فعل) لا يكون إلا على(يفعل) فجرى ذلك مجرى (شرف يشرف) في لزوم مضارعه وزناً واحداً فصحت في (يوعد) كما صحت في (يوضؤ) لئلا يختلف الباب.

٣ - حذف الأصول من الطرف

يقول أبو الحسن: "فإن قيل: فقد وجدناهم حذفوا الاصل وأبقوا الزيادة لما كانت لمعنى، فقالوا "تقى" في "اتقى" فحذفوا التاء الاصلية وأبقوا تاء "افتعل". فالجواب أن الذي حمل على ذلك كون الزيادة منفردة^٣ .

^١الممتع ١٥/٢، ١٦.

^٢ انظر: الكتاب ٥٣/٤، ٥٤، والمنصف ١٩٦، وارتشاف الضرب ٢٣٩/١، والمساعد على التسهيل ١٨٤/٤.

^٣الممتع ٣٩/٢.



ويمكن القول إنك إذا نقلت الضمة من العين إلى الفاء في "مفعول" من ذوات العين اجتمع لك ساكنان: واو "مفعول" والياء، فتحذف واو "مفعول" فتجيء الياء الساكنة بعد ضمة قريبةً من الطرف، فتقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه، مفرداً كان الاسم أو جمعا نحو "بييض" جمع "أبيض"، أصله "بييض" نحو "حمر"، ثم قلبت الضمة كسرة، وهو مذهب سيبويه واستحسنه ابن عصفور.

وأما أبو الحسن الأخفش فيلزمه على مذهبه أن يقول "مبوع" وذلك أن الأصل "مبيوع". فإذا نقلت الضمة اجتمع له ساكنان، فيحذف الياء، فيلزمه أن يقول "مبوع". فإن قال: لا أحذف إلا بعد قلب الضمة كسرة. فالجواب أن يقال له: لم تقلب الضمة كسرة وأنت تزعم أن الياء إذا جاءت ساكنة بعد ضمة في مفرد فإن الياء هي التي تقلب واوا بشرط القرب من الطرف. فأما مع البعد فلا يجوز قلب الضمة كسرة في مذهب أحد النحويين. فإن قلت: فإنما قلبت الضمة كسرة لتصح الياء لأنني لو لم أقعل ذلك فقلت "مبوع" لالتبست ذوات الياء بذوات الواو. فالجواب أن هذا القدر لو كان لازماً لوجب أن تقول "ميقن" في "موقن" لئلا يلتبس بذوات الواو. فكما أن

العرب لم تفعل ذلك في "موقن" فكذلك لا تفعله في "مبيع" وأمثاله.

(١) (ميقن): قلبت الياء واوا إذا كانت ساكنة مفردة وقبلها ضمة وهي فاء في الاسم، وعلّة القلب كراهية الياء الساكنة بعد الضمة، وهو نظير كراهية الواو الساكنة بعد الكسرة في "ميزان" و"قيل". وقعت الياء وهي نصف حركة - بعد ضمة قصيرة، ونصف الحركة ضعيفة، وزاد في ضعفها وقوعها ساكنة في نهاية مقطع، لذلك عمد الناطق إلى قلب نصف الحركة -الياء- إلى ضمة قصيرة كونت مع الضمة القصيرة السابقة عليها ضمة طويلة، أي أن الضمة القصيرة أثرت في الياء تأثيراً تقديمياً فحولتها إلى جنسها من أجل إحداهن تجانس بين الصوتين المتجاورين.



٤ - حذف الألف في الوقف

يقول أبو الحسن: " حذفت الألف في " أم والله لأفعلنَّ " يريدون " أما والله ". وربما حذفت في الوقف تخفيفاً. قال لبيد^١ :

وقبيل من لُكيزٍ حاضرٍ رهطٍ مرجومٍ ورهطِ ابنِ المعلِّ

يريد: ابن المعلّى. وقال أبو عثمان الدمازني في قول الله تبارك وتعالى (يا

أَبَتِ) يريد: يا أبتاه. وأنشد أبو الحسن وابن الأعرابي وغيرهما^٢ :

فَلَسْتُ بِمَدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بَلْهَفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَانِي

أراد "بلهفا" ثم حذفت الألف. وحذف الألف على الجملة قليل^٤.

٥ - حذف الخاء من "بخ"

"بخ" مخففة والأصل "بُخ" ، يقول أبو الحسن: " حذفت الخاء من "بخ" والأصل "بُخ" ، قال الشاعر^٥ :

بين الأشج وبين قيسٍ باذخٌ بخِخٍ لوالده وللمولود

^١ شرح شواهد الشافية ٢٠٧: ٢١٢ ، والكتاب ٢/ ٢٩١ ، وأمالي ابن الشجري ٣/ ٨٣ ، والخصائص ٢/ ٢٩٣ .

^٢ الآية ٤ من سورة يوسف. وفتح التاء قراءة ابن عامر وأبي جعفر . البحر ٥/ ٢٧٩ .

^٣ الخصائص ٣/ ١٣٥ ، والإنصاف ٣٩٠ ، والخزانة ١/ ٦٣ .

^٤ للممتع ٢/ ٢٠٠ .

^٥ أعشى همدان ، اللسان (بخخ).



ويدل على أن أصله التثقيل قول العجاج (٥٤٥هـ):^١

فِي حَسَبِ بَخٍّ وَ عَزٍّ أَعْصَا^٢

ويمكن القول أن حذف الخاء هنا ليس لأي علة تصريفية سوى التخفيف.

٦ - حذف الفاء من "أف"

أف مخففة الفاء أصلها "أف" بتثقيل الفاء، يقول أبو الحسن: "قالوا في التضجر

"أف" خفيفاً وأصله التشديد لأنهم يقولون في معناها "أف" بالتشديد"^٣.

ويمكن القول إن "أف" المخففة لغة في "أف" طلباً للتخفيف لثقل التضعيف.

٧ - حذف الطاء من "قط"

"قَطُّ" بتخفيف الطاء نحو "بخُّ"، وأصلها "قَطُّ" بالتضعيف، يقول أبو الحسن:

"حذفت الطاء من "قَطُّ" لأنه من "قطقت" أي قطعت، لأن معنى قولك: " ما فعلته قط" أي

فيما انقطع من عمري. فهذه جملة كافية عن المحذوف على غير قياس"^٤.

ويمكن القول: القَطُّ: قطع، فإذا صَغُرَ يقال: "قُطِيطٌ" فردَّ التصغير ما كان محذوفاً

وهو الطاء. و "قَطُّ" مخففة بمعنى: حسب وغلب عليها التخفيف .

^١اللسان (بخخ).

^٢الممتع ٢/٢٠٥.

^٣السابق ٢/٢٠٦.

^٤السابق ٢/٢٠٦.



سابعاً: التخفيف بالنقل

من صور التخلص من الاستثقال : التخفيف بالنقل.

وقد علل ابن عصفور التخفيف بالنقل في المسائل التالية:

نقل حركة العين إلى الفاء قبلها

عند إسناد الفعل الثلاثي معتل العين إلى ضمير متكلم

يعرض أبو الحسن لإعلال الفعل الأجوف المسند إلى ضمير المتكلم أو المخاطب، ويفوته ذكر نون الإناث الغائبات ، مع أنه مثلهما في الحكم، حيق يقول: "فإن أسند الفعل إلى ضمير متكلم أو مخاطب فإنه لا يخلو أن يكون على "فعل" أو "فعل" أو "فعل" فإن كان على "فعل" أو "فعل" بضم العين وكسرهما فإنها تنقل حركة العين إلى الفاء قبلها، ونحذف العين لالتقاء الساكنين، أعني: حرف العلة مع ما بعده، فتقول "خفت" و "كدت" و "طلت" فتكسر الفاء من "فعل" ، وتضم الفاء من "فعل" فإن قيل: فلأي شيء لما حذفوا العين نقلوا حركتها إلى الفاء؟ فالجواب أنهم لما اضطروا إلى الحذف كان الأسهل عندهم ألا يحذفوا الحرف بحركته، وأن يبقوا الحركة التي كانت في العين فنقلوها إلى الفاء لذلك. وأيضاً فإنهم أرادوا أن يفرقوا بين حذف عين الفعل المتصرف وغير المتصرف، فلما كانوا لا ينقلون في غير المتصرف، فلما كانوا لا ينقلون في غير المتصرف فيقولون "لست" في "ليس" نقلوا في



المتصرف. فإن قيل: ليست عين "ليس" متحركة، فلم يكن فيها ما ينقل، فالجواب أن أصلها "ليس" نحو "صيد" ثم حُفَّتْ، والتزم فيها التخفيف لثقل الكسرة في الياء^١.

ويمكن القول إن أبا الحسن في معرض حديثه عن الإعلال^٢ في الفعل: مضارع فعل مكسور العين يجيء أبداً على: يفعل، بفتح العين نحو "كدت تكاد، وزلت تزال، ولم يشذ من ذلك إلا لفظتان: متت موت، ودمت تدوم، فجاء مضارعهما على يفعل بضم العين، على أنه يمكن أن يكون من تداخل اللغات .

كَيْدٌ ← كَيْدَتٌ ← كَدْتُ / طُولٌ ← طَوَلْتُ ← طُلْتُ :

وقعت الياء والواو بوصفهما نصفى حركة في بداية مقطع ومحركة بحركة من جنسها، وفي ذلك كراهية فأسقطتا وأسقطت الفتحة السابقة عليها، فتغير التشكيل المقطعي للبنية فأصبح يتكون من مقطعين بدلاً من ثلاثة مقاطع، ولم تحذف الكسرة ولا الضمة لتدل على الأصل اليائي والواوي.

^١ (الممتع ٢/١٩، ٢٠).

^٢ أصل "قلت، وبعث: قَوْلْتُ، وبيعت، فنقلت" قولت "إلى" قَوْلْتُ؛ لأن الضمة من الواو، ونقلت "بيعت إلى بيعت" لأن الكسرة من الياء، ثم قلبت العين لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت ألفا في التقدير، وبعدها لام الفعل ساكنة لاتصالها بالضمير، أعني: التاء، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت "قلت، وبعث"، وكان الأصل: "قَوْلْتُ، وبيعت". فلما نقلت عن العين حركتها إلى الفاء، سكنت، وسكنت اللام من أجل التاء التي هي الفاعلة، فصارت: "قُلْتُ، وبيعت". "قلوا" فعل "من الواو إلى" فعل؛ لأن الضمة من الواو، ونقلوا "فعل من الياء إلى" فعل بالكسر؛ لأن الكسرة من الياء، وشبهوا ما اعتلت عينه بما اعتلت لامه، لأن محل العين من الفاء كمحل اللام من العين، فقالوا: "يغزوا". "أزموه الضم كما قالوا" يرمي، "أزموه الكسرة. وكان ما قبل حرف العلة في كل واحد من "يغزو" و"يرمي" حركة من جنسه، فلذلك قالوا: "قُمت" و"بيعت"، فجعلوا ما قبل العين حركة من جنسها.



وبعض العرب لا يبالي بالانتباس، فيقول: "وقد كيد زيد يفعل كذا وكذا"، و"ما زيل يفعل زيد"، يريدون: "كاد"، و"زال". قال الأصمعي سمعت من ينشد: ^١
 وكيد ضباع القف يأكلن جثتي وكيد خراش بعد ذلك بيتم
 ويمكن القول: "كاد"، فيها مذهبان للعرب: قوم يجعلونها من الواو، وقوم من الياء، فقالوا: "كدت أكاد"، وقالوا: "كدت بالضم، فمن قال: "كدت"، فهو من الواو لا محالة، وإن لم يستعمل. قال الأصمعي: سمعت من العرب من قال: "لا أفعل ذلك ولا كودا". ومن قال: "كدت أكاد"، فيحتمل أن يكون من الواو، مثل "خفت أخاف"، ويحتمل أن يكون من الياء، مثل "هبت أهاب"، ويؤيده قولهم في المصدر: "كيدا"^٢

ثامناً: التخفيف بالسكون

١ - سكون العين من فعل المعتل العين وعينه واو تخفيف الضمة بالإسكان

يقول أبو الحسن: "فإن كان على فعل من الواو فإنه يخالف الصحيح في التزام إسكان عينه، فتقول في جمع "نوار"^٣: "نور" و "عوان" و "عون" و "سوار": "سور" بالإسكان ليس إلا. وذلك أنه لما انضاف إلى ثقل الضمة ثقل الواو لم يجز إلا السكون لأنه

^١ من الطويل، بلا نسبة في المنصف ١/ ٢٥٢. القف: ما ارتفع من الأرض وصلبت حجارته. خراش: اسم ابن الشاعر. لقد أوشكت ضباع هذه الأرض المرتفعة أن تأكلني، وبالتالي كان ابني -لو فعلت- قد صار يتيما. المضارع: يكاد و"يزال"، فنقلوا الكسرة من العين إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء، فصار "كيد" و"زيل"، ولم يخافوا التباسه بـ"فعل"، لأنهما لآزمان، و"فعل" لا يكون من اللازم، والذي يدل أن "زال" من الياء قولهم: "زيلته فتزِيل".

^٢ ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٤/ ٤٤٤. وانظر: ابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٦،

^٣ جاء في لسان العرب: النوار: المصدر، والنوار: الاسم ومن ثم لا يجب فيها الإعلال، فالإعلال يتحقق في المصدر لا في الاسم، ولذا منع الإعلال في (سوار) لكونهما اسمين وليستا مصدرين (انظر لسان العرب "ن و ر").



كلما كثر الثقل كان أَدعى للتخفيف. وليس كذلك في الصحيح بل يجوز فيه التحريك والإسكان نحو "رسل" و "رسل"

ولا يجوز تحريك العين من "فعل" المعتل العين إلا في ضرورة، نحو قوله^١:

مِنْ مَبْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَدُّو فِي الْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سَوْر
وَقَوْلِ الْآخِرِ^٢: أَعَزُّ الثَّنَائِيَا أَحْمُ اللَّثَا تَ تَمْنَحُهُ سَوَكُ الْإِسْحَلِ

وليس الأمر كذلك في "فعل" الذي عينه ياء بل يجوز فيه التحريك والتسكين نحو

عيان^٣ و "عين" ، وقالوا: "بيوض" و بيض^٤.

^١ (عدي بن زيد، ديوانهص ١٢٧، والكتاب ٣٦٨/٢، وشرح الشافية ١٣٧/٢، ١٤٦/٣، وشرح شواهدا ١٢١-١٢٥، والمنصف ٣٣٨/١، ورسالة الغفران ١٧٩، وشرح المفصل ٨٤/١٠

المبرقات: النساء المتزينات المتعرضات، والبرون جمع برة وهي الخلال. وكان قياسه (يريد اسم المفعول) أن يكون على زنة مضارعه، كما في اسم الفاعل، فيقال: ضرب يضرب فهو مضرب، لكنهم لما أدهم حذف الهمزة في باب أفعل إلى مفعل قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيروا الثلاثي لما ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل، لأنه وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل ولا الحركات في أكثرها حركاته، نحو ينصر فهو ناصر، ويحمد فهو حامد، وأما اسم الفاعل من أفعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات فغيروه بزيادة الواو، ففتحوا الميم لئلا يتوالى ضماتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليلا كمغرود وملمول وعصفور، فبقى اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على الفعل، لان ضمة الميم مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الإشباع كقوله: "أدنو فأنظور" اه وقوله "أدنو فأنظور" قطعة من بيت هو: وأنني حينما يثنى الهوى بصرى * من حيث ما سلخوا أدنوا فأنظور

^٢ (عبد الرحمن بن حسان، شرح شواهد الشافية ١٢٢، والمنصف ٣٣٨/١، وشرح المفصل ٨٤/١٠، واللسان والتاج (سوك)، والعيني ٣٥٠/٤، ٣٥١، والأحم: من الحمة وهي لون بين الدهمة والكمته، والإسحل شجر تتخذ منه المساويك.

^٣ (العيان: حديدة في متاع الفدان.

^٤ (البيوض: الدجاجة الكثيرة البيض.

^٥ (المتع ٤٦/٢، ٤٧.



أما "فعل" فلم يجيئوا بشيء منه على الأصل؛ كراهة الضمة في الواو..... وكذلك "نور"، جمع نوار "لما وجدوا لها مثالا من الصحيح يسكن أسكنوها نحو" رسل فإذا كانوا يسكنون في" رسل "مع أن الضمة لا تستثقل في السين كما تستثقل في الواو، فهم بتسكين الواو في" نور "وترك الضم أجدر، ولو وجدوا سبيلاً في" أدور، ونور "إلى قلب الواو ألفاً فعلوا ذلك، ولكنهم لم يجدوا فغيروا بالهمز والإسكان، وإذا وجدوا سبيلاً إلى قلب الواو ألفاً في" فعل "من" قام"قلبوا فقالوا" قام هذ هو القياس^١

ويمكن القول إنه يجب في غير الضرورة تسكين عينه إن كانت واواً ووجب تسكينها، ولا يجوز بقاؤها على الحركة إلا في الضرورة، وإن كانت ياءً جاز البقاء على الحركة وجاز التسكين، لكن إذا سكنت الياء ووجب كسر الفاء، وإن كانت حرفاً صحيحاً جاز فيه التسكين، كما يجوز تسكين ما كان على فعل الذي هو مفرد، نحو: عنق في عنق إلا أن تكون العين مضاعفة فيجب البقاء على الحركة، ولا تسكن إلا في الضرورة، فمثال التسكين في الواو قولهم: نور جمع نوار، وعون جمع عوان، وسور جمع سوار، وسوك جمع سواك، وخون جمع خوان^٢.

حذفت الضمة في نور جمع نوار استثقلاً للضمة على الواو، فأعل بالنقل: في نحو أبيناء خاصة مع عدم الموازنة المذكورة، لشدة الاستثقال، وعدم الإعلال في نحو أبيناء

^١ (ابن جني، انظر المنصف/١/٣٣٤.

^٢ (انظر الجيش، انظر تمهيد القواعد ٧٧٩/٩.



أكثر، بل النقل شاذ، بخلاف نحو نور في جمع نوار فإن الإسكان فيه أكثر لكون الواو المضمومة أثقل من الياء المكسورة حتى عد شاذًا في نحو قوله^١: بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ

٢ - فَعَلٌ أَكْثَرُ أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ لَخْفَتِهِ

ذهب أبو الحسن إلى أن فَعَلٌ أكثر أبنية الأسماء لخفته : " ألا ترى أن فَعَلًا على ثلاثة أحرف وهو أخف أبنية الأسماء الثلاثية وأكثرها وجودًا. وأما فَعَلَةٌ فلأنه يؤدي إلى حذف الواو وهو حرف مستثقل. كما أنهم التزموا في المضارع "يَفْعَلُ" بكسر العين لأنه يؤدي إلى التخفيف، ولو جاء على غير ذلك من الأوزان التي يجيء عليها مصدر الفعل الثلاثي الصحيح لم يكن في خفة ذلك"^٢.

تاسعاً: التخفيف بوجوب الإدغام

وجوب التزام لام التعريف بالإدغام

يقول أبو الحسن في اجتماع ثلاثة موجبات للتخفيف: "أما اللام فإنها تدغم في ثلاثة عشر حرفاً ، هي: التاء، الثاء، الدال، الذال، الراء، ، الزاي، السين، الشين، الصاد، الضاد، الطاء، الظاء، والنون.

وإنما أدغمت في هذه الحروف لموافقتها لها، وذلك أن اللام من طرف اللسان ، وهذه الحروف أحد عشر حرفاً منها حروف طرف اللسان، وحرفان منها - وهما الضاد

^١(الأستراباذي، انظر شرح شافية ابن الحاجب ١٤٦/٣.

^٢(الممتع ١١/٢، ١٢.



والسين-يخالطان طرف اللسان، وذلك أن الضاد لاستطالتها اتصلت بمخرج اللام، وكذلك الشين بالتفشي الذي فيها لحقت أيضا مخرجها.

فإن كانت اللام للتعريف التزم الإدغام ولم يجز البيان، والسبب في ذلك أنه انضاف إلى ما ذكرناه من الموافقة كثرة لام المعرفة في الكلام؛ ألا ترى أن كل نكرة أردت تعريفها أدخلت عليها اللام التي للتعريف إلا القليل منها. وكثرة دور اللفظ في الكلام تستدعي التخفيف. وأيضاً فإن لام المعرفة قد تنزلت منزلة الجزء مما تدخل عليه وعاقبها التنوين. واجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة أثقل من اجتماعهما فيما ليس كذلك.

فلما كان فيها ثلاث موجبات للتخفيف -وهي: ثقل اجتماع المتقاربات، وكثرة التكلم بها، وأنها مع ما بعدها كالكلمة الواحدة- التزم فيها الإدغام^١.

فهي أحد عشر حرفاً من حروف طرف اللسان، وحرفان يخالطان طرف اللسان، وهما الضاد، والشين، وإنما أدغمت لام التعريف في هذه الحروف لوجهين: أحدهما: أنَّ هذه الحروف مقاربة لها. والثاني: أنَّ هذه اللام كثر دورها في الكلام؛ ولذلك، تدخل في سائر الأسماء، سوى أسماء الأعلام؛ والأسماء غير المتمكنة، ولما اجتمع فيها المقاربة لهذه الحروف، وكثر دورها في الكلام؛ لزم فيها الإدغام، وأما من أظهر اللام على الأصل، فمن الشاذ الذي لا يعتد به^٢.

^١ السابق ٢/٢٦٩، ٢٧٠.

^٢ أبو البركات الأنباري، انظر أسرار العربية ٢٩٢، ٢٩٣.



ويمكن القول إن ابن عصفور استند في وجوب إدغام لام التعريف إلى:

١- موافقة اللام لهذه الأصوات في المخرج ، فهي عنده يجمعها مخرج طرف

اللسان باستثناء صوتي الضاد والشين، فهما يصلان إلى مخرج طرف اللسان بالاستطالة التي في الضاد وبالتفشي الذي في الشين.

٢- كثرة ورود لام التعريف في الكلام لأن كل نكرة تحتاج من أجل تعريفها إلى هذه

اللام إلا في حالات قليلة.

٣- لأنها قد نزلت منزلة الجزء مما تدخل عليه، أي أنها قد اتصلت بالاسم الداخلة

عليه اتصال بعض حروفه به.

٤- اجتماع المتقاربين فيما هو كالكلمة الواحدة أثقل من اجتماعهما في الكلمتين

المنفصلتين.

٥- يعود السبب إلى أن الأصوات السابقة تتصف بملح الصفير الذي يعد قوة في

الصوت ،بالإضافة إلى أن صوت الضاد يتسم-زيادة على ملح الصفير- بملح التفخيم ،

كما أن الشين يتسم بالإضافة إلى ملح الصفير، بملحي الاستطالة والتفشي اللذين يعدان

صفتي قوة في الصوت. فهذه الملامح مكنت الأصوات المتصفة بها من التأثير في اللم ،

زيادة على أن اللام وقعت ساكنة في نهاية مقطع، ووقعت الأصوات المجاورة لها متحركة

في بداية مقطع مما زاد من قوتها.

٦- ويمكن القول إنهم أرادوا إدغام حرف التعريف في ما بعده؛ لأن الحرف المدغم

أضعف من الحرف الساكن غير المدغم، ليكون إدغامه دليلاً على شدة اتصاله وأقوى منه



عليه لو كان ساكناً غير مدغم؛ فلما آثروا إدغامه في ما بعده لما ذكرناه اعتبروا حروف المعجم؛ فلم يجدوا فيها حرفاً أشد مشاركة لأكثر الحروف من اللام. وعدلوا إلى اللام لأنها تجاوز أكثر حروف الفم التي هي معظم الحروف، ليصلوا بذلك إلى الإدغام المترجم عما اعتزموه من شدة اتصال حرف التعريف بما عرفه؛ فيستدل بذلك على أنه قد نقله عن معنى التكبير إلى معنى التعريف كما نقلت ياء التحقير معنى التكبير، وأفادت التصغير، وكما أفادت ألف التفسير معنى الجمع بعد الأفراد، ولو جاءوا بغير اللام للتعريف لما أمكنهم أن يكثر إدغامها كما أمكنهم ذلك مع اللام. ويدلك على إيثارهم الإدغام للام التعريف -لما قصدوا من الإبانة عن غرضهم- أنك لا تجد لام التعريف مع واحد من هذه الأحرف الثلاثة عشر إلا مدغماً في جميع اللغات، ولا يجوز إظهارها ولا إخفاؤها معهن ما دامت للتعريف البتة، وأنت قد تجد اللام إذا كانت ساكنة وهي لغير التعريف مظهرة غير مدغمة مع أكثر هذه الحروف الثلاثة عشر.

عاشراً: التخفيف بالغلبة

ومما علل به أبو الحسن التخفيف بالغلبة:

١ - قلب الواو ياءً

ذكر أبو الحسن قلب الواو ياءً عند وقوع الواو والياء متصلين في كلمة واحدة شريطة كون أولهما ساكنة: "وأما الياء فلا تدغم في حرف صحيح، وقد تقدم سبب ذلك. و تدغم في الواو لأنها شابهتها في اللين والاعتلال، إلا أن الواو هي التي تقلب لجنس الياء،



تقدمت أو تأخرت لأن القصد بالإدغام التخفيف، والياء أخف من الواو، فقلبوا الواو ياء على كل حال- وأيضاً فإن الياء من الشَّفة ، والياء من حروف الفم، وأصل الإدغام أن يكون في حروف الفم ، نحو "سَيِّد" و "مَيِّت" ، والأصل فيهما "سَيِّود" و "مَيِّوت" و "طَي" و "لَي" الأصل فيهما "طَوِي" و "لَوِي"^١.

ويمكن القول إنه عندما تلتقي الواو و"الياء" ويجتمعان في كلمة واحدة، والسابق منهما ساكن وقبله كسرة، يجب قلب الواو ياء، تقدمت الواو، أو تأخرت لأنها أثقل من الياء تحصيلاً للتخفيف ما أمكن، ويجب حينئذ إدغام الياء "المنقلبة عن الواو" في الياء "السالمة لاجتماع المثليين" مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء "على الواو": سيد، وميت، أصلهما: سيود، وميوت"، لأنهما من "ساد، يسود" اتفاقاً، و"مات، يموت" على إحدى اللغتين.

وأعلت الواو لكرهة التقائها مع الياء، فلما كانت الواو ليس بينها وبين الياء حاجز كان العمل من وجه واحد وهو رفع اللسان من موضع واحد أخف عليهم ، وكانت الياء الغالبة في القلب لا الواو لأنها أخف عليهم.

وقعت الواو والياء بوصفهما نصفي حركة متجاورتين، وألاهما في نهاية مقطع وثانيتها في بداية مقطع آخر كلاهما متوسط مغلق(ص ح ص) فأثرت الياء في الواو تأثيراً تقدمياً فحولتها إلى جنسها ، وهنا قلب الثاني إلى جنس الأول، وجاز هنا لأن الواو

(^١ الممتع ٢/٣٦٦، ٣٦٧).



أثقل من الياء، ومن ناحية أخرى فإن الواو والياء صامتان ضعيفان يستثقل اجتماعهما معا.

ومثال ما تقدمت فيه الواو "على الياء" طي، ولي "بالتشديد" مصدرا: طويت ولويت، وأصلهما، طوي ولوي"، بفتح أولهما وسكون ثانيهما، قلبت، الواو منهما ياء وأدغمت في الياء.

وقعت الواو والياء بوصفهما نصفي حركة متجاورتين ودونما فاصل بينهما داخل مقطع واحد من النوع الطويل المضاعف الإغلاق (ص ح ص ص) وهنا أثرت الياء في الواو تأثيرا رجعيًا من أجل إغلاق المقطع بنصف حركة مضاعفة ليكون نطقهم من وجه واحد. ومن ناحية أخرى فإن الياء أخف من الواو وهذا يتماشى مع القصد من الإدغام وهو الخفة لأن اجتماعهما ثقيل، ويمكن أن الناطق شعر بضعف الواو والياء فأراد أن يقفل المقطع بصوت قوي فعمد إلى التضعيف لأنه يقوي الصوت.

العلة الثامنة: أمن اللبس

يقوم أمن اللبس على مبدأ الإفادة، فتحقيق أمن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة لأن اللغة الملبسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب، واللبس محذور لأنه يتنافى مع مقاصد اللغة. وأمن اللبس مظهر من مظاهر التخفيف لأنه يعطي للمتكلم الحرية في صوغ الألفاظ، وكثير من المسائل الصرفية تعود إلى هذا السبب، والعدول الذي يسببه أمن اللبس عدول مطرد طالما يخضع لقاعدة تصريفية يفرد بها الإعلال أو الإبدال أو النقل أو



القلب أو الحذف أو الزيادة، وتدور في فلك أمن اللبس عدة صور تطبيقية في الدرس الصرفي تجعل منه أصلاً من أصول التعليل .

ومن مسائل أمن اللبس التي نبه عليها ابن عصفور:

١ . صَعَّةُ الْعَيْنِ فِيمَا كَانَ مَصْدَرًا لِفِعْلِ لَا يِعْتَلُ

ومما يمتنع فيه الإعلال مما وسمه أبو الحسن بالشذوذ، فلا تقلب الواو والياء المتحركتان المفتوح ما قبلهما جملة من الألفاظ، يقول أبو الحسن: "ولا تصح العين في شيء مما جاء على وزن الفعل إلا فيما كان مصدرًا لفعل لا يعتل، نحو "العور" و "الصَّيد" لأنهما مصدران لـ "عور" و "صيد" فصحا كما صح فعلهما. أو ما جاء شاذًا نحو "القود"^٢ و "الحوكة"^٣ و "روع" و "حول" فإن العين صحَّت فيها، وكان القياس إعلالها . وفي ذلك منبهاة على ما ادعينا من أن الأصل في "باب" : "بوب" ، وفي "مال" : "مول" وأمثالهما^٤.

فإن قال قائل : لأي شيء لم تجر هذه الأسماء التي هي على وزن الفعل على أصلها فتصح ليكون ذاك فرقاً بينها وبين الفعل كما فعلوا ذلك فيما لحقته الزوائد ، فقالوا: " هو أطول منه" فصححو فرقاً بينه وبين "أطال"؟ فالجواب أن ما لحقته زيادة من الأسماء تبلغ به زنة الأفعال لا ينصرف، فلو أعلته لالتبس بالفعل لأنه لا يدخله خفض ولا تنوين

(١) المنصف ١/٣٣٣، ٣٣٤.

(٢) القود: قتل النفس بالنفس وهو القصاص، لسان العرب (قود)

(٣) الحوكة: جمع حائك، ورجل حائك من قوم حاكة وحوكة، لسان العرب (حوك) و (حيك).

(٤) الممتع ٢/٤٥.



كما أن الفعل كذلك، وما كان على ثلاثة أحرف فالتنوين والخفض يفصلان بينه وبين الفعل، فأمن اللبس^١. ويمكن القول:

١- أَمَّا العور والحول والصَّيدُ فَإِنَّمَا صَحَّتْ لَصِحَّةِ أَفْعَالِهَا لِيَكُونَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا اعْتَلَّ فَعَلُهُ فَصَلَّ ، عَوْرٌ، و"صَيْدِ البعير" إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ، لَمْ يَعْطُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ عَوْرٌ "فِي مَعْنَى" اَعْوَرٌ، و"صَيْدٌ" فِي مَعْنَى "اصِيدٌ"، فَلَمَّا كَانَ لَا بَدَّ مِنْ صِحَّةِ الْعَيْنِ فِي "اعْوَرٌ" و"اصِيدٌ" لِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِيهِمَا، صَحَّحُوا الْعَيْنَ فِي "عَوْرٌ"، و"صَيْدٌ"؛ لِأَنَّهُمَا فِي مَعْنَاهُمَا وَكَالْأَصْلِ. وَتَحَذَفُ الزَّوَائِدُ لِضَرْبِ مِنَ التَّخْفِيفِ، فَجَعَلَ صِحَّةَ الْعَيْنِ فِي "عَوْرٌ" و"صَيْدٌ" وَنَحَوَهُمَا أَمَارَةً عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُمَا "أَفْعَلٌ"، كَمَا جَعَلُوا التَّصْحِيحَ فِي "مَخْيِطٌ" وَبَابِهِ دَلَالَةٌ أَنَّهُ مُنْتَقَصٌ مِنْ "مَخْيَاطٍ"^٢.

أي أن تصحيح هذه الأفعال مراعاة للمعنى؛ لأنها في معنى فعل آخر جاء صحيحاً فصحت لتدل عليه، فلو لم يكن معنى "عور" : "اعور"، و معنى "حول" : "احول" لوجب إعلالهما كما أعل (خاف و هاب) لما لم يقل في معناهما (افعل) نحو (اخوف و اهيب).

٢- كل ما جاء شاذاً فهو من الأسماء دون الأفعال، فالإعلال في الأفعال أقوى منه في الأسماء.

٣- مثل "عور"، و"صيد" : "اعتونوا" و"هتوشوا"، و"اجتوروا"، صحت الواو فيها؛ لأنها بمعنى "تعاونوا"، و"تهاوشوا"، و"تجاوروا". وكان قياسها أن تعتل فيقال فيها: اعتانوا،

^١ (الممتع ٢/٤٥).

^٢ (المبرد، انظر المقتضب ١/١١٣، ١١٤).



واهتاشوا واجتاروا، حملاً على غيرها من الأفعال نحو: اختاروا واقتادوا واعتادوا، وهذه الأفعال محمولة في إعلالها على الثلاثي: خار، وقاد، و وعاد، و حار، ولكن النحاة فسروا مجيئها مصححة على الأصل بأنها في معنى لا بدّ من صحته، أو في معنى يخرج على الأصل وهو معنى (تفاعلوا): تجاوروا، وتعاونوا، وتهاوشوا.^١

٤- شذت ألفاظٌ دليلاً على الأصل، وذلك نحو: "القود"، و"الأود"، و"الخونة"، و"الحوكة"، كأنهم حين أرادوا إخراج شيء من ذلك مصححاً تنبيهاً على الأصل، تأولوا الحركة بأن نزلوها منزلة الحرف، فجعلوا الفتحة كالألف، والكسرة كالياء، وأجروا "فعلاً" بفتح العين مجرى "فعال"، و"فعلاً" بكسر العين مجرى "فَعِيل"، فكما يصح نحو "جواب"، و"صواب" لأجل الألف، و"طويل"، و"حويل" لأجل الياء، صح نحو: "القود" و"الحوكة" لأجل الفتحة، و"حول"، و"عور" لأجل الكسرة. فكانت الحركة التي هي سبب الإعلال على هذا التأويل سبباً للتصحيح، . . .^٢

٥- مسألة الإعلال والتصحيح في (عين) هذه الأفعال من الاختلافات اللفظية، فقد

نسب التصحيح إلى أهل الحجاز فهم يقولون "حول يحول و صيد

يصيد، وتميم يعلون هذه الأفعال فيقولون: حال يحال و صاد يصاد.^٣

^١ (انظر: الكتاب ٣٤٧/٤، والمقتضب ١٠٠/١، والخصائص ٢٠١/٢).

^٢ (ابن جنّي، انظر المنصف ٣٣٤/١).

^٣ (ابن منظور، انظر اللسان، مادة (حول)، و (عور)).



٦- سبب هذا التصحيح هو التنبيه على الأصل ليكون دليلاً على الأصول المعيّرة، وهو من باب "المخالفة الكمية"، إذ لما كان القياس هو إعلال هذه الواو والياء فصار الناطق يبحث عن مخالفة الكثرة في الكمية.

٢ . صحة عين "فاعلتُ" و"تفاعلتُ" و"فعلتُ" و"فيعلتُ"

يرى أبو الحسن عدم اعتلال نحو "سأيرتُ" و"تسأير" و"عاونتُ" و"تعاون" و"قومته" "ميرته": "وإنما لم تعتل العين لأن ما قبلها ساكن. فلو أسكنتها لالتقى ساكنان فيجب الحذف فيصير لفظ "فاعل" ك"فَاعِل" نحو "سأير"، لو قلبت الياء ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين لقلت "سار".

وكذلك "فَعَل" و"فَيَعِل" لو أعلنت العين فقلبتُها ألفاً ثم حذفها أو الساكن قبلها لصار اللفظ بهما كاللفظ ب"فَعَل" أو "فَعَل"، فكنت تقول في "مير" و"قوم"، لو حذف الساكن الأول بعد إعلال العين "ماز" و"قام"، ولو حذف العين لقلت "مير" و"قوم".^١

ويمكن القول إنه لما كان الإعلال يؤدي إلى الحذف والإلباس لم تُعل شيئاً من ذلك. إلا أنك تقلب الواو ياء في "فَيَعِل" مما عينه واو-لاجتماع الياء والواو، وسبق الياء بالسكون-فتقول في "فَيَعِل" من "القول" "قِيل".

^١(الممتع ٢/٥٦).



٣ . صحة العين في مضَعف اللام

يُمتنع الإعلال بالنقل، فلا تنقل حركة عينه إلى الساكن الصحيح قبلها، ويجرى التصحيح في مضَعف اللام منعاً للالتباس، يقول أبو الحسن: "وإن كان علة وزن "افعل" أو "افعال" نحو "ابيض" و "ابياض" و "تعور" و "اعوار" فإن العين تصح ولا تعتل، وإنما لم تعتل لأنك لو أعلنت "ابيض" و "اعور" لقلت "باص" و "عار" فيلتبس ب "فاعل" ، وذلك أنك كنت تنقل الفتحة من الياء والواو إلى الساكن قبلهما، ونحذف ألف الوصل لزوال الساكن وتقلب الواو والياء ألفاً بتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما في اللفظ. وكذلك لو أعلنت "ابياض" و "اعوار" للزمك أن تقول "باص" و "عار" فيلتبس ب "فاعل" وذلك أنك إذا فعلت بهما ما فعلت ب "افعل" التقى ساكنان: ألف "افعال" والألف المبدلة، فتحذف إحداهما، فيصير اللفظ "باص" و "عار".^١ ويمكن القول:

- ١- صحت عين المضاعف نحو : ابياض واعوار واسواد لأنه لو أعل لأدى إلى اللبس؛ إذ لو قلبت الواو ألفاً ، أو قلبت الياء ألفاً ونقلت حركتهما إلى ما قبلهما كان يسقط همزة الوصل وإحدى الألفين ، فيبقى: باض، و عار، وساد، فيلتبس بفاعل المضاعف، فنحو :باض-على سبيل المثال- يد يظن أنه اسم فاعل من البضاضة، أي نعومة البشرة^٢.
- ٢- أضيف على ما قاله ابن عصفور بأن المانع هو خوف اللبس فيما لو أعل، عدم اعتلال الماضي المجرد ، فلم يعل عور وسود ليحمل عليه اعوار واسواد.

^١(المتع ٢/٦٣.

^٢ (انظر : الكتاب ٢/٢٢٢، و ٢٤٠، و شرح شافية ابن الحاجب ٢/٧٦٢، و شرح الأشموني ٤/٣٢١.



٤ - إعلال الاسم الأزيد من ثلاثة أحرف 'يُقُولُ' و'يُبِيعُ'

الإعلال لأمن اللبس تارة، وعدم الإعلال لأمن لبس الاسم بالفعل في حالة أخرى، يقول أبو الحسن : "فإن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فلا يخلو من أن يكون موافقاً للفعل في وزنه أو لا يكون. فإن كان موافقاً للفعل في وزنه -وأعني بذلك أن يكون عدد حروفه موافقاً لعدد خروف الفعل، وحركاته كحركاته وسكناته كسكناته، فلا يخلو نت أن يكون موافقاً للفعل في جنس الزيادة، أو تكون زيادته مخالفة لزيادة الفعل. فإن كان موافقاً للفعل في جنس الزيادة فلا يخلو من أن يكون إعلاله إعلال الفعل مصيراً له على لفظ الفعل أو لا يكون.

فإن لم يكن مصيراً له على لفظه أعلته لأمن اللبس وذلك نحو: أن تبني من "القول" اسماً على "يفعل" بضم الياء والعين فإنك تقول "يقول" وكذلك إن بنيت من "البيع" قلت "يبيع"، والأصل "يبيع". فنقلت الضمة من الياء إلى الباء فصارت الياء ساكنة بعد ضمة، فقلبت الضمة كسرة لتصح الياء كما فعلوا في "بيض" و "مبيع" في مذهب سيبويه في إعلالهما . هذا مذهب جماعة النحويين... لكونه) ليس مبنياً على فعل^١.

ويمكن القول إن الصحيح ما ذهب إليه الجماعة من أنك تعل لموافقته الفعل في الوزن وإن لم يكن مبنياً على الفعل.

^١(الممتع ٢/٦٥، ٦٤.



٥ - عدم الإعلال لأمن لبس الاسم بالفعل

يرى أبو الحسن عدم الإعلال لأمن لبس الاسم بالفعل ، فيقول: " وإن كان الإعلال مصيرًا له على لفظ الفعل لم يعل لئلا يلتبس الاسم بالفعل، وذلك نحو قولك "هذا أطول منك" ، ألا ترى أنك لو أعلنت فقلت "أطال" لالتبس بلفظ الفعل.

وكذلك لو بنيت مثل "يُفعل" و "تَفعل" من القول والبيع نقلت: "يقول" و "يبيع" و "تَقول" و "تبيع" ، وكذلك أيضًا لو ألحقت التاء لم تعدد بها، وصححت الاسم فكنت تقول "يقولة" و "يبيعه" و "تقولة" و "تبيعه" ، وكذلك حكم ما هو على وزن الفعل^١ وزيادته كزيادة الفعل. قال الشاعر^٢:

جاؤوا بتدورة يضيء وجوهنا دَسَمَ السَّلِيْطُ عَلَى قَتِيلِ ذُبَالٍ

فأما "يزيد" اسم رجل وإنما اعتل من قبل أنه كان فعلاً لزمه الإعلال، ثم نقل منالفعل فسمي به. فهو في المعتل نظير "يشكر" في الصحيح. وكذلك "تزيد" بالتاء^٤.

قال أبوذؤيب^١:

^١المتع ٢/٦٥.

^٢المنصف ١/٣٢٥، ٣٢٤.

^٣ من الكامل قائله تميم بن مقبل والتدورة: مكان مستدير تحيط به جبال. يصف الشاعر أنه بان مع صاحبه في هذا المكان يستضيئان بالسليط المصبوب على الذبال، والسليط: الزيت، والذبال: جمع ذبالة، وهي الفتيلة التي تسرج، والشاهد: في قوله: تدورة؛ حيث صحت واوها لما كانت اسما فرق بينها وبين الفعل. انظر الكتاب (٢/ ٣٦٥) والمنصف ١/ ٣٢٤، ٥٤ / ٣، والمتع ٢/ ٤٨٦ و الكتاب ٢/ ٣٦٥، والمنصف ١/ ٣٢٤، واللسان (دور) و(ذبل)، والتدورة: مكان مستدير تحيط به جبال، والسليط الزيت. ^٤المتع ٢/٦٦.



يَعْتُرْنَ فِي حَدِّ الظُّبَاتِ كَأَنَّمَا كَسَيْتَ بَرُودَ بَنِي تَزِيدِ الأُدْرَعِ

ويمكن القول إن كان الاسم على أزيد من ثلاثة أحرف فيما أن يكون موافقاً للفعل في وزنه، أو لا يكون؛ فإن كان موافقاً للفعل في وزنه وأعني بذلك أن يكون عدد حروفه موافقاً لعدد حروف الفعل، وحركاته كحركاته، وسكناته كسكناته فلا يخلو من أن يكون موافقاً للفعل في وزنه جنس الزيادة، أو تكون زيادته مخالفة لزيادة الفعل فإن كان موافقاً للفعل في جنس الزيادة لم يعل لئلا يلتبس الاسم بالفعل، وذلك نحو قولك: هذا أطول منك، لو أعلت فقلت: أطال بلفظ الفعل، وكذا لو بنيت مثل تفعل أو تفعل من القول والبيع قلت: تقول وتبيع، وتقول وتبيع، وكذلك أيضاً لو ألحقت التاء لم يعتد بها وصحت الاسم، فكنت تقول: يقولة وبيبعة، و تقولة وتبيعة وكذلك حكم ما هو على وزن الفعل وزيادته كزيادته .

أما يزيد اسم رجل فإنما اعتل من قبل أنه كان فعلا فأعل لزوما، ثم نقل من الفعل فسمي به وإن كان مخالفا في جنس الزيادة، فإنه يعل لإعلال الفعل الذي يكون على وفقه في الحركات وعدد الحروف؛ لأنه قد أمن التباسه بالفعل، فتقول في مفعل من القول والقيام: مقال ومقام والأصل: مقول ومقوم، فأعلتكما كما أعلت: يخاف وكذلك: مفعلة من

^١ من الكامل من مفضلتيه المشهورة. المنصف ١/٢٧٩، والخزانة ١/٢٧٤، و(تزيد) هو ابن حلوان بن عمر وكان تاجرا يبيع البرود بمكة، يصف أبو ذؤيب أننا صبغتها طرائق الدماء.



البيع تقول فيها: مبيعة، فتنقل الكسرة من حرف العلة إلى الساكن قبله، كما فعلت ذلك في نظيره من الفعل وهو يبيع^١.

٦ - تصحيح لام الفعل (الواو) وعدم قلبها ألفاً في "فعلان" حتى لا تلتبس بـ "فعال"

وتثنية المقصور بتثنية المنقوص

يدفع أبو الحسن مسائل قياسية محتجاً بتجنب الالتباس، فهو يحتج بصحة الواو أو الياء ، حيث يقول: "فإن كان ما قبل حرف العلة حركة فلا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة، فإن كانت فتحة قلبت حرف العلة ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله كما فعلت ذلك في الفعل، تطرّف حرف العلة نحو "عصا" و "فتى" ، أو لم يتطرف نحو "قطة".

كما جعل أبو الحسن ما يمتنع فيه إعلال الواو والياء المتحركين ما قبلهما إن كانت الواو أو الياء عيناً لما آخره زيادة تخص الأسماء، حيث يقول: "...إلا أن يؤدي الإعلال إلى الإلباس فإنك تصحح، وذلك نحو "قَطْوَان" و "تَزَوَان" ، فإنك تصحح الواو لأنك لو أعللتها فقلبتهم ألفاً لالتقى ساكنان-الألف المبدلة من حرف العلو والألف التي من "فعلان" فيجب حذف أحدهما لالتقاء الساكنين، فتقول "تَزَان" و "قَصَان"^٢. فيلتبس "فعلان" بـ "فعال". ومثل

^١(ناظر الجيش، انظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ١٠/١١٦٦، ١١٦٧.

^٢ (يبدو أنه يقصد "قطان".



ذلك "رحيان" و "عصوان" صححت لأنك لو أعلت لحذفت لالتقاء الساكنين، فكان يلتبس
تثنية المقصور بتثنية المنقوص فيصير "رحان" و "عصان" ك "يدين" و "دمين"^١.

ويمكن القول إن أبا الحسن يحتج لصحة الواو أو الياء في "نزوان" و "رحيان"
باللبس ، فيلتبس تثنية المقصور بتثنية المنقوص، فيصير: رحان وعصان ، كيديين و
دمين، ويمكن القول أيضاً إن اللام بالتغيير أولى، و لو قلب لزم الحذف، فيلتبس فعلان
بفعال، إذ يبقى نزان وغلان.

٧ - حذف الياء طرفاً وما قبلها متحرك (فتحة)

يقول أبو الحسن: ".... وإن كانت بعد حرف فلا يخلو نت أن تكون طرفاً أو غير
طرف ، فإن كانت طرفاً فلا يخلو من أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً.... وإن كان ما
قبلها متحركاً فإنه لا يخلو أن تكون الحركة فتحة أو ضمة أو كسرة... وإن كانت فتحة
قلبت ألفاً نحو "علقى"^٢ و "قلسى"^٣، والأصل "علقى" و "قلسى" ، بدليل قولك "علقيان" و
"قلسيت" لكن لما تحركت الياء وقبلها فتحة قلبت ألفاً. مالم يمنع من ذلك الألف التي هي
علامة الاتنين أو ضميرهما نحو "قلسيا" و "علقان" فإنها تثبت ولا تقلب لئلا يؤدي ذلك إلى
اجتماع ساكنين - الألف المبدلة من الياء والألف التي بعدها - فيلزم الحذف فتقول "قلسى"

^١ (المتمع ٢/١٣١، ١٣٢).

^٢ (العلقى: ضرب من الشجر).

^٣ (قلساه: ألبسه القلنسة).

فيلتبس بفعل الواحد، و "علقان" فيلتبس بتثنية غير المقصور إذ قد يتوهم أنه تثنية " علق" مثلاً^١.

ويمكن القول إن الأرجح" في التي للإلحاق ك: علقى "فإنه ملحق بـ"جعفر" و "في" المنقلبة عن أصل ك: ملهى "من اللهو، فألفه منقلبة عن واو" القلب".

وإنما كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الأول على حرف الإلحاق، ورجوعاً على الأصل في الثاني" والقلب في نحو: ملهى "مما ألفه منقلبة عن أصل" خير منه في نحو: علقى "مما ألفه زائدة للإلحاق" الحذف بالعكس "اللغوي، فالحذف في نحو": علقى "خير منه في نحو": ملهى "لأن حذف الزائد خير من حذف الأصلي^٢، ولا خلاف في أن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء المتمكنة ولا في الأفعال، بل تكون زائدة فيهما أو بدلاً من أصل، وكما لا تكون الألف أصلاً لا تكون بإزاء أصل، ولا يزداد للإلحاق أصلاً لا حشواً ولا طرفاً، وإنما يكون بدلاً مما زيد للإلحاق طرفاً، كما في علقى لنبت وسلقى؛ فإنها بدل عن ياء وكذلك في اسلنقى^٣.

٨ - إدغام النون والباء في الميم

تعامل كل من النون والباء معاملة الميم مما يؤدي إلى إدغامهما إذا أمن اللبس، يقول أبو الحسن: "وإذا أدغمت في الميم قلبت إلى جنسه ولم يبق لها أثر ولست بمحتاج إلى غنة النون لأن الميم فيها غنة ، فإذا قلبتها ميماً محضة لم تبطل الغنة... وقلبت مع الباء ميماً ولم تدغم فيها لأن الباء لا تقارب النون في المخرج كما قاربتا الراء واللام ، ولا فيما يشبه الغنة وهو اللين ، ولا في الغنة كما قاربتا الميم، فلما تعذر إدغامها في الباء

^١(المتع ١٧٩/٢، ١٨٠).

^٢(خالد الأزهي، انظر شرح التصريح ٥٩١/٢).

^٣ قال الجوهري: "اسلنقى الرجل، إذا نام على ظهره، وهو أفعلى" سلق: ٤ / ١٤٩" (الاسترابادي: انظر شرح شافية ابن الحاجب ٥٧٨/٢).



قلبت معها ميمًا لأن الباء من مخرج الميم فعولت معاملتها. فلما قلبت النون مع الميم ميمًا قلبت ميمًا مع الباء وأمن الالتباس لأنه ليس في الكلام ميم ساكنة قبل باء^١. ويمكن القول:

١- إن النون تتعرض إلى القلب إلى ميم إذا وقعت مجاورة لصوت الباء، ويعود السبب في قلبها ميمًا وعدم إدغامها في الباء إلى بعد المخرجين من جهة، والتباين في الصفات من جهة أخرى، وقوى عملية القلب أن الباء والميم متحدتان في المخرج، وقد جاز قلب النون إذا جاورت الميم ميمًا مما أدى إلى معاملة الباء معاملة الميم. فالنون تتأثر بالباء وتقلب إلى صوت أنفي شبيه بالباء في المخرج وهو الميم، أي أن النون تفقد مخرجها ولكن لا تفقد صفتها الأنفية.

٢- أما إدغام النون في الميم، فالميم وإن كانت من بين الشفتين، فقد ضارعت النون في الغنة. فلما اشتركتا في الغنة، وتقاربتا في المخرج بعض التقارب، وجب الإدغام.

٣- الميم لا تدغم في الباء لأنهم يقلبون النون ميمًا في قولهم: العنبر ومن بك^٢، وأما إدغام الباء في الميم فنحو: اصحمطرا تريد: اصحب مطرا، وأدغم أبو عمرو الباء في الميم في يعذب من يشاء^٣، يا بني اركب معنا^٤، ولا خلاف في جواز إدغام الباء في

^١الممتع ٢/٢٧٥، ٢٧٦.

^٢ في الأصل: من "يدالك" والذي يعنيه بالعنبر في العنبر. وممبك في من بك.

^٣ الآية ١٨ من سورة المائدة.

^٤ الآية ٤٢ من سورة هود.



الميم. وروي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل (مريم بهتاناً^١) ، (ولكيلاً يعلم من بعد علم شيئاً^٢) ، (بأعلم بالشاكرين^٣) .
ب+م ← م. مجهور انفجاري + أنفي مجهور ← أنفي مجهور مضعف .

أثر صوت الميم المتمم بالغنة والجهر في صوت الباء المتمم بالجهر

والانفجار تأثيراً رجعيّاً فحوّله إلى جنسه وذلك لأن صوت الميم وقع متحركاً في بداية مقطع مما زاد في قوته ، في حين وقع صوت الباء ساكناً في نهاية مقطع فضعف بموقعه، إضافة إلى أن كلا الصوتين من مخرج واحد، وقد تحقق في مثل هذا التحول تجانس الصوتين في المخرج والصفة، حيث انتقل صوت الباء من مخرجه إلى مخرج الميم فاكتسب صفة الغنة.

٩ - عدم جواز إدغام المتقاربين في كلمة واحدة

الإدغام في "أمحى" من قبيل إدغام المتقاربين لا من قبيل إدغام المثليين، ويرى أبو الحسن أن إدغام المتقاربين في كلمة واحدة يمتنع إذا أدى إلى اللبس ، يقول: "واعلم أن الإدغام في المتقاربين إنما يجوز إذا كانا من كلمتين لأنه لا يلتبس إذ ذاك بإدغام المثليين لأن الإدغام فيما هو من كلمتين لا يلزم، بل يجوز الإظهار فيكون في ذلك بيان للأصل.

^١(الآية ١٥٦ من سورة النساء .

^٢(الآية ٥ من سورة الحج .

^٣(الآية ٥٣ من سورة الأنعام .

^٤(السيرافي، انظر شرح كتاب سيبويه ٤٧٢/٥ ،، وابن الجزري: انظرالنشر في القراءات العشر ٢/٢٣٧ .



فإن اجتمع المتقاربان في كلمة واحدة لم يجز الإدغام لما في ذلك من اللبس بإدغام المثليين لأن الإدغام في الكلمة الواحدة لازم. فإذا أدغمت لم يبق ما يستدل به على الاصل ، ألا ترى أنك لو أدغمت النون من "أنملة" في الميم فقلت "أملة" لم يدر: هل الأصل " أنملة" أو " أمملة"؟

ولأجل اللبس الذي في إدغام المتقاربين من كلمة واحدة بينت العرب النون

الساكنة إذا وقعت قبل الميم أو الواو أو الياء في كلمة واحدة نحو "زَم" ^١ و "قنواء" ^٢ و "كُنْية" ، ولم تخفها كما تفعل بها مع سائر حروف الفم أن الإخفاء يقربها من الإدغام فخافوا أن يلتبس الإخفاء بالإدغام فقلبوا لذلك ^٣. لذلك أيضاً لم يوجد في كلامهم نون ساكنة قبل راء أو لام نحو "عنل" و "قنر" في كلمة واحدة لأنك إن بيّنت ثقل بقري النون من الراء واللام، وإن أدغمت التبس بإدغام المثليين ^٤.

ويمكن القول إن وجد حرف مضعف ينبغي أن يكون من إدغام المثليين، إلا أن يقوم دليل على أنه من إدغام المتقاربين لأنه لا يجوز إدغام الحرف في مقاربه في كلمة واحدة لئلا يلتبس بإدغام المثليين، فلا يجوز - مثلاً - الإدغام في أنملة فيقال أملة لأن ذلك يؤدي إلى اللبس؛ فلا يدرى هل هو في الأصل أنملة أو أملة، فيتداخل الأصلان. فإن كان في الكلمة ما يدل على إدغام المتقاربين جاز الإدغام، نحو امحى الخط وأصله انمحي لأن

^١ زَم : جمع زَماء، وهي الشاة التي لها زمة.

^٢ القنواء: المحدوبة الأنف.

^٣ الممتع ٢/٢٨٩.

^٤ السابق ٢/٢٩٠.



هذا لا يمكن أن يكون من إدغام المثليين، إذ لو كان كذلك لكان على وزن "افعل"، وهو بناء مفقود في كلام العرب، فتبين بذلك أن الأصل انمحي لوجود انفعال^١.

لذا أورد ابن عصفور جواز إدغام المتقاربين في كلمة واحدة في نحو (انفعال) من (المحو) فتقول (امحي) لأنه لا يمكن أن يكون من قبيل إدغام المثليين لأنه ليس في الكلام (افعل) فعلم أنه (انمحي)، وتفسيره على النحو التالي: ن + م ← م أنفي مجهور + أنفي مجهور ← أنفي مجهور مضعف

وقع صوت النون الساكن مجاوراً لصوت الميم في كلمة واحدة مما جعل صوت الميم يؤثر في صوت النون تأثيراً رجعياً فحوّله إلى جنسه، وذلك لقرب المخرجين، فضلاً على أن النون وقعت ساكنة في نهاية مقطع، ووقع صوت الميم متحركاً في بداية مقطع مما زاد في قوة الميم، ومما جوز هذا الإدغام أن كلا الصوتين يتسم بلمح الغنة فقلب النون ميماً لم يؤثر لأنها حولت إلى أغن مثلها، فتحققت مماثلة صوتية في المخرج.

العلة التاسعة: دفع التوهم

من العلة الصرفية التي علل بها أبو الحسن علة دفع التوهم وذلك في:

١ - قلب الألف ياءً في التثنية

يرى أبو الحسن أن الألف تقلب ياءً إذا اجتمعت مع ألف التثنية، يقول: "وأما الألف فإنها أبداً ساكنة، ولا يخلو أن تجتمع مع ساكن غيرها أو لا تجتمع. فإن اجتمعت مع ساكن حذف نحو "حبلَى القوم" إلا أن يكون الساكن ألف التثنية فإنها تقلب ياءً ولا تحذف، فتقول في تثنية "حبلَى": "حبلَيان"، ولا يجوز أن تقول "حبلان" لئلا يتوهم أنه تثنية "حبل" خلافاً لأهل الكوفة فإنهم يجيزون حذفها فيما زاد على أربعة أحرف نحو "جمادى" فيقولون

^١ انظر الكتاب ٤/٤٣٨، والمساعد ٤/٢٦٧، و ابن جني، انظر المنصف ١/٧٣، و أبو حيان الأندلسي، انظر ارتشاف الضرب ١/٣٤٨.



في تثنيته "جمادان" ، والصحيح عندنا أنه لا يجوز إلا "جماديان" ، وبه ورد السماع. قال^١: شهري ربيع و جماديينه".

ويمكن القول إن الألف إن اجتمعت مع ساكن حذفت إلا أن يكون الساكن ألف التثنية فإنها تقلب ياء ، فيقال في تثنية (حبل): (حبلان) ، ولا يجوز أن نقول (حبلان) لئلا يتوهم أنه تثنية (حبل) خلافاً لأهل الكوفة.

وبهذا تقلب الفتحة القصيرة التي قبل مورفيم التثنية إلى نصف حركة ليبتدئ بها المقطع الأخير.

٢ - حمل الإدغام على الإخفاء^٢

ذكر أبو الحسن ما أدغمه القراء على غير قياس ، وما جاء من ذلك ما يوهم أنه إدغام فإنه يحمل على الإخفاء ، ومن ذلك:

أ - إدغام الباءين في قراءة أبي عمرو (الرعب بما)^٣.

يقول أبو الحسن: " هذا باب يذكر فيه ما أدغمته القراء مما ذكر أنه لا يجوز إدغامه. فمن ذلك قراءة أبي عمرو (الرعب بما) بإدغام باء (الرعب) في الباء التي بعدها، مع أن قبل الباء حرفاً ساكناً صحيحاً، وقد تقدم أنه لا يجوز عند البصريين.

^١ ينسب الرجز إلى امرأة من فقعس . الخزانة ٣/٣٣٨ ، والإنصاف ٧٥٥.

^٢ إطلاق مصطلح "حمل" هنا من باب تداخل العلل وتعددتها ، وهذا دليل على ثراء العلة وثراء لغتنا العظيمة.

^٣ الإخفاء لغةً: الستر، واصطلاحاً: هو النطق بحرف بصفة بين الإظهار، والإدغام، عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الحرف المخفي. فإن قيل: لماذا عدل عن إدغام الميم في الباء إلى الإخفاء؟ أقول: بمن أجل المحافظة على غنة الميم إذ الإدغام يذهب الغنة.

^٤ الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

وحملوا قراءة أبي عمرو على الإخفاء، وقد تقدم أن الإخفاء يسمى إدغاماً^١.

ويمكن القول إن الباء^٢ تدغم في مثلها في نحو قراءة أبي عمرو (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) ^٣وتدغم في الميم وفي الفاء لأنهما من الشفة، كقولك " اصحب مَطْرًا، وإطْلُبْ مُحَمَّدًا. وقرأ أبو عمرو (وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ^٤ ويفعل ذلك بـ" يعذِّبُ من يشاء "حيث وقع، ولا يفعل ذلك في مثل (يَكْتُبُ مَا يَبْتَغُونَ) ^٥، (بل يظْهَرُه) ^٦ و(يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) ^٧، (أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَمَنْهُمْ) ^٨، ولا يدغم فيها إلا مثلها إلا في (يخسف بهم) ^٩... ^{١٠}"

وخص الأول بالإدغام من قبل أنه لا يكاد يقع في القرآن إلا وقبله أو بعده مدغم، نحو (يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ) ^{١١}، و(ويرحم من يشاء) ^{١٢}، فأدغم للمشاكلة، ومن أصله مراعاة المشاكلة. ومثله (يا بني اركب معنا) ^{١٣} ولا خلاف في جواز ذلك. وحكي عنه: (الرُّعْبُ

^١ (المتع ٢/٢٩٧. وانظر النشر ١/ ٢٨١ والاتحاف ٢٢

^٢ شرح المفصل، ١٠ / ١٤٦.

^٣ الآية، ٢٠ من سورة البقرة.

^٤ البقرة: ٢٨٤. وهي أيضاً قراءة حمزة والكسائي والأعمش وغيرهم. انظر: اتحاف فضلاء البشر ص ١٦٧.

^٥ النساء: ٨١.

^٦ وذلك في قراءة أبي عمرو والكسائي، انظر النشر، ١/ ٢٨٧ والاتحاف، ٩.

^٧ الآية ٤٠ من سورة المائدة.

^٨ الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

^٩ أبو الفداء، انظر الكناش ٢/ ٣٣٤.

^{١٠} الآية ٩ من سورة سبأ.

^{١١} آل عمران: ١٢٩.

^{١٢} العنكبوت: ٢١

^{١٣} هود: ٤٢.



بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ^١، بِالْإِدْغَامِ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لِلْجَمْعِ بَيْنَ سَاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ شَرْطِهِ وَصَحَّةِ مَحْمَلِهِ عَلَى الْإِخْفَاءِ، وَأَجَازَهُ الْكُوفِيُّونَ.

ب - إدغام الميم في الباء

يقول أبو الحسن: "من ذلك قراءة أبي عمرو (مريم بهتاناً)^٢، و(أعلم بالشاكرين)^٣، و(لكيلا يعلم يعد علم شيئاً)^٤، وأمثال ذلك بإدغام الميم في الباء. وقد تقدم أن الميم من الحروف التي لا تدغم في مقاربها، وينبغي أن يحمل ذلك على الإخفاء، وينبغي أن يكون الإدغام في ذلك محفوظاً عن أبي عمرو. ويحكى عن البصريين أن أبا عمرو كان يختلس الحركة في ذلك، فيرى من يسمعه - ممن لا يضبط سمعه - أنه أسكن الحرف الأول، وإن كان لم يسكن^٥."

ويمكن القول إن الميم لا تدغم إلا في مثلها كقوله تعالى (الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)^٦، وقوله: (فَتَلَقَى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ)^٧ و(يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ^٨) ولا تدغم في غيرها، لأن فيها غنةً يذهبها الإدغام. وقد روي عن أبي عمرو إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل

^١ آل عمران: ١٥١

^٢ الآية ١٥٦ من سورة النساء.

^٣ الآية ٥٣ من سورة الأنعام.

^٤ الآية ٧٠ من سورة النحل.

^٥ الممتع ٢/٢٩٧، ٢٩٨.

^٦ الفاتحة: ٣ - ٤.

^٧ البقرة: ٣٧.

^٨ البقرة: ٢٥٥.



الميم، مثل قوله تعالى: (وَقَوْلِهِمْ عَلَى مَرْيَمَ بَهْتَانًا عَظِيمًا) ^١، وقوله: (لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا) ^٢، وقوله: (هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ) ^٣، وأصحاب أبي عمرو لا يأتون بباء مشددة. ولو كان فيه ادغام، لصار في اللفظ باء مشددة؛ لأن الحرف إذا ادغم في مقاربه قلب إلى لفظه، ثم ادغم. وليس بإدغام، إنما هو إخفاء، والإخفاء اختلاس الحركة، وتضعيف الصوت. وعلى هذا الأصل ينبغي أن يحمل كل موضع يذكر القراءة أنه مدغم -والقياس يمنع منه -على الإخفاء، مثل قوله تعالى: (شَهْرَ رَمَضَانَ) ^٤، وما أشبه ذلك من حرف مدغم قبله ساكن صحيح. وما عداه لا خلاف في إظهاره، نحو قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا) ^٥. (وقوله تعالى: سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا) ^٦.

فالميم المتحركة إذا وقعت بعد حرف متحرك، ووقع بعد الميم الباء فإن الميم في هذه الحالة تخفى، أي تستتر مع الغنة: فإن كان الحرف الذي قبل الميم ساكنًا فإنه لا خلاف في إظهار الميم حينئذ، ومنه قوله تعالى:

(وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ) ^٧.

^١ النساء: ١٥٦.

^٢ النحل: ٧٠.

^٣ الأنعام: ٥٣.

^٤ البقرة: ١٨٥.

^٥ الآية ٢٦ من سورة البقرة.

^٦ الآية ١٨١ من سورة آل عمران.

^٧ سورة البقرة الآية ١٣٢.



ج - إدغام الدال في الضاد والصاد

يقول أبو الحسن: "وعلى ذلك ينبغي أن تحمل قراءة أبي عمرو (من بعد ضراء مسته) ١، و (من بعد صَّعْف) ٢، و (المهد صَبِيًّا) ٣ على أنه أخفى حركة الدال في جميع ذلك ، ولم يدغم" ٤.

ويمكن القول إن الضاد لا تدغم في شيء من مقارباتها، وسبب ذلك أن فيها استطالة وإطباقاً واستعلاء، ولا يوجد في مقارباتها مثل هذه الصفات. وغير ذلك من الأمثلة ٥.

١) الآية ٥٠ من سورة فصلت.

٢) الآية ٥٤ من سورة الروم.

٣) الآية ٢٩ من سورة مريم.

٤) الممتع ٣٠١/٢.

٥) من ذلك :

- إدغام أبي عمرو التاء في الذال (والحرث ذلك) بإدغام التاء في الذال وما قبلها ساكن صحيح، ولكن يخرج على مثل ما تقدم من الإخفاء.

- إدغام أبي عمرو الجيم في التاء (ذي المعارج تُعرج) ، وسيبويه بم يذكر إدغامها إلا في الشين خاصة، فينبغي أن يحمل ذلك على إخفاء الحركة أيضاً

- إدغام أبي عمرو الحاء في العين من قوله (فمن زحزح عَن النار) في إحدى الروايتين.

والصحيح أن إدغام الحاء في العين لم يثبت ، وإن جاء من ذلك ما يوهم أنه إدغام فإنه يحمل على الإخفاء.

- إدغام أبي عمرو الدال في التاء (ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها) بإدغام الدال في التاء، فينبغي أن يحمل ذلك أيضاً على الإخفاء.

- إدغام أبي عمرو السين في السين (الشمس سراجاً) بإدغام السين في السين ، و (لبعض شأنهم) بإدغام الضاد في السين، (نحن له مسلمون) بإدغام النون في اللام ، و (من خزي يَوْمئذ) ، و (فهي يَوْمئذ) بإدغام الياء في الياء ٥.



لذا يقال: الضاد أثرت في الدال تأثيراً رجعيّاً فحولتها إلى جنسها وأدغمت فيها، وذلك لأن الضاد تفوق الدال في ملامح القوة التي تتصف بها، واستطالت الضاد حتى وصلت بمخرج الدال، ومما زاد في قوة الضاد وقوعها متحركة في بداية مقطع، ووقوع الدال ساكنة في نهاية مقطع زاد من ضعفها. والبيان في مثل هذه التجاوزات عربي جيد لبعد المخرج.

د - إدغام الكسائي - وحده - الفاء في الباء من (نخسف بهم)^١

يقول أبو الحسن: "وقد تقدم أنها من الحروف التي لا تدغم في مقاربتها، ولا يحفظ ذلك من كلامهم، وهو مع ذلك ضعيف في القياس لما فيه من إذهاب التفشي الذي في الفاء"^٢.

ويمكن القول إن الفاء لا تدغم إلا في مثلها؛ نحو قوله تعالى

(وما اختلف فيهِ)^٣، (والصَّيْفَ فَلْيَعْبُدُوا)^٤، (كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ)^٥ ونحوه. ولا تدغم في غيرها؛ لأنها من حروف "ضم شَفْرٍ"، ففيها تفشٌّ يزيله الإدغام. فأما ما حكى عن الكسائي

وجميع ذلك ينبغي أن يحمل على الإخفاء لما في الإدغام من الجمع بين ساكنين، وليس الأول حرف مد ولين، وأيضاً فإن الضاد لا تدغم في الشين". (انظر الممتع ٢/٣٠٥: ٣٠١).

^١ الآية ٩ من سورة سبأ.

^٢ الممتع ٢/٢٩٨.

^٣ البقرة: ٢١٣.

^٤ قريش: ٢ - ٣.

^٥ الفجر: ٦، والفيل: ١.



من إدغامه لها في الباء في قوله عز وجل (نَخَسِفُ بِهِمُ الْأَرْضَ) فلأن الفاء ضعفت لأنها وقعت ساكنة في نهاية مقطع ولكن هذا الضعف لا يحتم الإدغام بدليل انفراد الكسائي به. أما إذا وقع صوت الفاء مجاوراً لصوت الباء ، وكان صوت الفاء أولاً فالأفضل البيان ليبقى كل صوت منهما محافظاً على الصفات المميزة له ، وذلك لأن صوت الفاء يتسم بلمح خاص وهو ملمح التفشي، والملاح الخاصة يفضل عدم ذهابها، فضلاً عن تباين صفات الصوتين، فالفاء متفش مهموس احتكاكي، وصوت الباء مجهور انفجاري.

العلة العاشرة: العوض

عوض الشيء لا يتواجد في حيز الوجود مع الشيء المعوض منه لقيام العلاقة بينهما على مبدأ التعاقب، يقول الزجاجي (٣٣٧هـ):^١ "العوض والمعوض لا يجتمعان". ومن المسائل التي علل بها ابن عصفور "العوض":

١ - لزوم الإدغام فيما عينه ولامه ياء (في المثلين) في المفرد

وحذف ياء "تفعيل" والعوض عنها بالتاء، وجواز الإدغام والإظهار في الجمع ألزم أبو الحسن الإدغام في نحو "تحية"، حيث يقول: "ومن قال 'حيي' أجراه مجرى 'رضي'، فكما تقول 'رضوا' تقول 'حيوا'... فإن كان بعدها تاء التأنيث فلا يخلو أن تلحق التاء لفظ المفرد أو بناء الجمع. فإن لحقت بناء الجمع نحو 'حياء وأحيية' و'عيي و

^١الزجاجي: اللامات ٨٤، ٨٥.



أعيبية "جاز الإظهار و الإدغام نحو" أحيّة" و "أعيّة"، فمن أدغم فلأن الحركة بناء ، ولم تدخل على بناء قد امتنع فيه الإدغام قبل لحاقها. ومن أظهر فلأن هذه الياء هي الياء التي تسكن في "يعيا" و "يحيا". والإدغام في "أعيّة" أقوى منه في "أحيّة" لأن الياء في "أعيبية" تلزمها الحركة في الجمع والمفرد نحو "عبي" ، وأما "أحيية" فالحركة تلزم في الجمع. ويمكن القول:

- ١- إن الياء لا تثبت في المفرد ، بل تقول "حياء" فتقلب الياء همزة لتطرفها بعد ألف زائدة. فإن لحقت المفرد فلا يخلو من أن تكون عوضاً من محذوف أو غير عوض. فإن لم تكن عوضاً لم يجز إلا الإظهار نحو "محيية" و "معيية". والعلة في ذلك كالعلة في "محييات" و "محيين" من أن العلامة دخلت على بناء لا يجوز فيه الإدغام وهو "محي" و "معي". فإن كانت التاء عوضاً فإنه لا يجوز إلا الإدغام نحو "تحيّة" مصدر "حيّاً" الأصل "تحيياً" فحذفت ياء "تفعيل" وعوضت التاء منها على حد "تكرمة" فصار "تحيية" فصارت هذه التاء لأجل العوضيّة كأنها جزء من الكلمة فلزمت فصارت الحركة لازمة لذلك فلزم الإدغام^١.
- ٢- الفك والإدغام جائزان فيما عينه ولامه ياءان نحو "حي" و"عي"، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة، وحق ذلك الإدغام ، ومن أظهر نظر إلى أن اجتماع المثليين في باب حيى كالعارض لكونه مختصاً بالماضي دون المضارع والأمر، والعارض لا يعتد به غالباً^٢.

^١(الممتع ٢/١٦٠).

^٢(الكتاب، ٤/ ٣٩٦ والمنصف، ٢/ ١٩٠).



٣- أَحْيِيَّةٌ، وَأَحْيَاءٌ فِي، جَمْعٌ حَيَاءٍ، وَ"عِي": أَحْيِيَّةٌ، وَأَعْيَاءٌ، وَأَحْيِيَّةٌ، وَأَعْيَاءٌ، يَجُوزُ فِيهِ الْوَجْهَانِ: الْإِظْهَارُ وَالْإِدْغَامُ، فَالْإِظْهَارُ قَوْلُكَ: أَحْيِيَّةٌ عَلَى أَفْعَلَةٍ، وَأَحْيَاءٌ عَلَى أَفْعَلَاءٍ. وَإِنَّمَا جازَ الْإِظْهَارُ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْوَاحِدِ، وَاللَّامُ فِي الْوَاحِدِ غَيْرُ ثَابِتَةٍ، وَإِنَّمَا هِيَ مُبَدَّلَةٌ عَلَى حَدِّ إِبْدَالِهَا فِي "رَاءٍ"، وَ"سَقَاءٍ"، فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى إِظْهَارِهِ، لِأَنَّ الْيَاءَ لَمْ تَكُنْ ثَابِتَةً فِي الْوَاحِدِ. وَأَمَّا الْإِدْغَامُ نَحْوُ "أَحْيِيَّةٌ"، وَأَحْيَاءٌ فَالْجَمْعُ الْيَاءِ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَى إِظْهَارِهِ، وَأَمَّا "عِي"، وَأَعْيَاءٌ، وَأَعْيَاءٌ، فَالْإِدْغَامُ فِيهِ أَوْجَبَ مِنْهُ فِي "أَحْيِيَّةٌ"؛ لِأَنَّ اللَّامَ لَا تَثْبُتُ فِي وَاحِدٍ "أَحْيِيَّةٌ"، بَلْ تَبْدُلُ هَمْزَةً، فَلَمْ يَلْزِمِ اللَّامَ التَّحْرِيكَ، وَإِنَّمَا لَزِمَ الْهَمْزَةَ الَّتِي هِيَ بَدَلُ مِنْهَا^١.

٢ - امْتِنَاعُ الْحَذْفِ لِمَتْنَاعِ الْعَوْضِ، وَمِنْهُ:

عدم حذف الياء من الاسم المنقوص المعرفة

يقول أبو الحسن: "ومما يدل على أن التنوين في "جوار" و"غواش" وأمثالهما عوض من الحرف المحذوف أنهم لا يحذفون في مثل "الجواري" و"الأعمى" و"جواريك" و"أعيمك" لأنهم لو حذفوا لم يكن لهم سبيل إلى العوض لأن التنوين لا يمكن اجتماعه مع الإضافة ولا مع الألف واللام، وهم قد عزموا على ألا يحذفوا إلا بشرط العوض، فامتنع الحذف لذلك"^٢. ويمكن القول:

١- تثبت الياء في المنقوص المعرفة والمضاف، لأنها إنما حذفت من المنكر لأجل التنوين حذراً من التقاء الساكنين، وقد زال المحذوف بالإضافة أو التعريف.

^١ ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٥/٥٠٨.

^٢ الممتع ٢/١٣٥.



٢- يجوز -على خلاف الأفصح- حذفها من المعرّف، بناء على جواز الوقف على ما قبلها مسكناً وقد حذفت في المصحف من "الكبير المتعال" وعلى ما قبلها مسكناً، و"الدَّاعِ" و"الوادِ" و"يوم التَّنَادِ"

٣- تحذف ياء المنقوص إذا رفع ونون نحو: جاء ساع جديد، ولعبت نواذٍ كثيرةً. وتحذف إذا جر ونون، نحو: مررت بناذٍ قريب، ودخلت في مبان كثيرة. فإذا وقف على المنقوص المرفوع أو المجرور تبقى الياء محذوفة: جاء ساع، لعبت نواذٍ، مررت بناذٍ، دخلت في نواذٍ، ويجوز في لغة الوقف بإعادة الياء: جاء ساعي، ومررت بناذي.

٣- سمع حذف الياء من دون تنوين لدخول لام التعريف على الاسم كما في قوله تعالى: (وَتَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ)^١.

العلة الحادية عشرة: اللهجة

علة اختلاف اللغات (اللهجة) من العلل الصوتية التي علل بها أبو الحسن، ومن ذلك:

١ - كسر حرف المضارعة من "فعل" + قلب الواو ياء

يقول أبو الحسن: "ومنهم من أراد أن يجعل قلب الواو الموجب على كل حال فاستعمل لغة من يكسر حرف المضارعة من "فعل" فيقول "تعلّم"، فقال: "تيجل" و "تيجل"

^١ الآية ٩ من سورة الفجر.



و" إِيَجَلٌ" و" يِيَجَلٌ" فكسر حرف المضارعة إذا كانت ياء استثقلاً للفتحة في الياء ، فجاءت الواو بعد كسرة فقلبت ياء .

فإن قيل : فإنهم لا يقولون "يَعْلَمُ" فيكسروا حرف المضارعة إذا كان ياء استثقلاً للكسرة في الياء . فالجواب أنهم احتملوا هذا القدر من الثقل لأنه يؤدي إلى التخفيف بقلب الواو ياء . إلا أن يكون مضاعفاً فإنه لا تُغَيَّرُ الواو فيه نحو " وددت أودُّ" ، ولا تقول " آدُّ" ولا " أَيْدُّ" ولا " إَيْدُّ" لقوة الواو بالحركة" ^١ .

ويمكن القول إن قول: أنت تعلم " بكسر التاء "وأنا أعلم" بكسر الهمزة "، و"هي تعلم" بكسر التاء "ونحن نعلم" بكسر النون "وكذلك كل شيء من بنات الواو والياء التي الياء والواو فيهن لام أو عين والمضاعف، وذلك قولك :شقيت فأنت تشقى" بكسر التاء "وخشيت فأنا إخشى" بكسر الهمزة "وخلنا فنحن نخال" بكسر النون...كان مطردا في الفعل الثلاثي في كل اللهجات إلا لهجة الحجاز، وأن الفعل الناقص أو الأجوف ذا الواو أو الياء كان يعرف كسر حرف المضارعة أيضا. ولهجة الحجاز أقرب في هذا الجانب إلى العربية الفصحى، وهو الأصل" ^٢ .

٢ - إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف

يتفق أبو الحسن مع سيبويه في إبدال الجيم من الياء المشددة، فيقول: "وأما الجيم فأبدلت من الياء لا غير مشددة ومخففة، فيبدلون من الياء المشددة جيما مشددة، ومن الياء المخففة جيما مخففة. فمن البدل من الياء المشددة ما أنشده الأصمعي عن خلف

(١) الممتع ١٣/٢ .

(٢) الكتاب ٢٥٦/٢ .



قال: أنشدني رجل من أهل البادية خالي عويّف وأبو عِلج المَطْعَمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشَجِ
وَبِالْغَدَاةِ فَلَقَ الْبَرْنَجِ

يريد" و أبو علي" و "بالعشي" و "فلق البرني". ومنه أيضا ما حكاه أبو عمرو بن العلاء
من أنه لقي أعرابياً فقال له " ممن أنت؟ فقال: " فُقَيْمِجٌ" فقال له " من أيهم" فقال "مِرَجٌ"
يريد " فُقَيْمِي" و "مِرِي" ، وهو مطرد في الياء المشددة. قال يعقوب: " وبعض العرب إذا
شدد الياء صيرها جيما، وأنشد ابن الأعرابي:^٢

كَأَنَّ فِي أَدْنَابِهِنَّ الشُّوْلَ مِنْ عَبَسِ الصَّيْفِ قُرُونِ الْأَجَلِ
يريد: "الأيل"^٣.

ويمكن القول: إن الجيم تبدل من الياء المشددة في الوقف، وهي لغة قوم من بني
سعد من تميم^٤. لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان، واشتراكهما في الجهر، و

(^١) وقد أجرى الوصل مجرى الوقف، وهذا الإبدال أشد؛ لعدم الوقف، لرجل من أهل البادية لم يعرف اسمه، قال ابن جني في
سر الصناعة ١٩٢ / ١: "قرأت على أبي بكر، عن بعض أصحاب يعقوب بن السكيت، عن يعقوب، قال: قال الأصمعي: حدثني
خلف، قال: أنشدني رجل من أهل البادية: عمي عويّف وأبو عِلج إلى آخر الأبيات الأربعة، يريد: أبو علي، وبالعشي". ينظر
الكتاب: ١٨٢ / ٤، والمنصف: ١٧٨ / ٢، ٧٩ / ٣، والمفصل: ٣٧١، والممتع: ١ / ٣٥٣، والمقرب: ١٥٢، ٢١٤، وابن يعيش
٧٤ / ٩، ٥٠ / ١٠، وشرح الشافية للرضي: ٢ / ٢٨٧، وشرح شواهد الشافية: ٢١٢-٢١٥، والتصريح: ٢ / ٦٧، والاستشهاد
بالبيتين على أن بعض بني سعد يبدلون الياء جيما في الوقف، سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٢، وشرح الشافية ٢ / ٢٨٧، وشرح
شواهد ٢١٢: ٢١٥، والكتاب ٢ / ٢٨٨.

(^٢) الرجز لأبي النجم. انظر سر صناعة الإعراب ١ / ١٩٣، والأمال ٢ / ٧٨، وشرح الشافية ٣ / ٢٢٩، وشرح شواهد ٤٨٥،
والمفصل ٢ / ٢٦٥، واللسان والتاج (عبس) و (أجل) و (أول) و (شول)، والشول: الأذنان المرتفعة، والعبس: ما يبس على هلب
الذنب من البول والبعر، والأيل: ذكر الأوعال.

(^٣) للممتع ١ / ٣٥٣، ٣٥٤.

(^٤) ينظر الكتاب ٤ / ٢٤٠، وسر الصناعة: ١ / ١٩٢-١٩٥.



اختص هذا الإبدال بالوقف لأن الوقف يزيدا خفاء وهو شاذ، نحو:
فُقَيْمِجٌ، أَي: فُقَيْمِي^١. فالجيم أبدلت من الياء المشددة في حال الوقف، وأبدلها حشواً وأجرى
الوصل مجرى الوقف متوهماً أنها ملفوظ بها ياء.

ويمكن تفسير هذا البديل بأن الجيم صوت مركب كما وصفه المحدثون وهو صوت
مجهور أيضاً، والياء هنا إما نصف حركة كما في (علي) أو حركة طويلة كما في (بي)
وهي في كلتا الحالتين مجهورة، ولكن كلا الصوتين يصدران من المخرج الغاري، فبينهما
تقارب في المخرج، علاوة على أن الياء وقعت ساكنة في نهاية مقطع فضعت بالموقعية،
فضلاً على أن الياء وقعت في النهاية، والناطق يريد لأن يقفل المقطع بصوت يظهر في
حالة الوقف فأبدل منها أقرب الأصوات إليها وهو صوت الجيم، وفي (علاج) أبدلت الجيم
من الياء بوصفها نصف حركة، أما إبدال الجيم من الياء المشددة في غير الوقف فتفسيره
الوحيد القرب المخرجي، علاوة على التتابع بين الحركات وأنصاف الحركات وهو تتابع غير
مرغوب فيه.

٣ - إبدال الجيم من الياء المخففة

يقول أبو الحسن^١: "ومن إبدال الجيم من الياء المخففة ما أنشده أبو عمرو بن
العلاء لهيمان بن قحافة من قوله^٢: يُطِيرُ عَنْهَا الْوَبَرَ الصُّهَابِجَا

^١ وذلك فيما حكى عن أبي عمرو بن العلاء من أنه لقي أعرابياً فقال له: ممن أنت؟ فقال: فقيمج. فقال له: من أيهم؟ فقال:
مرج. يريد: فقيمي، ومرى ينظر الممتع ١/ ٣٥٣



يريد "الصُّهَابِي" من الصُّبْهَةِ، وأصله "الصُّهَابِي" فحذف إحدى الياءين، ومن

ذلك ما انشده الفراء من قول الشاعر^١:

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبْلَتْ حَجَّتَجْ فَلَا يَزَالُ شَاحِحٌ يَأْتِيكَ بِجِ
أَقْمَرُ نَهَتْ يَنْزِي وَفَرَنْجْ

يريد: "حَجَّتِي" و "يَأْتِيكَ بِي" و "يَنْزِي وَفَرْتِي"

ومن ذلك أيضاً قوله^٢: حَتَّى إِذَا أَمْسَجَتْ وَأَمْسَجَا

يريد: "أَمْسَيْتَ وَأَمْسِيَا" فأبدل من الياء جيما ولم يبدلها ألفاً.

ويمكن القول إن هذا البدل غير مطرد في الياء الخفيفة، بل يوقف في ذلك عند

السمع.^١

^١المتمع/١، ٣٥٤، ٣٥٥.

^٢ هذا بيت من مشطور الرجز، نسبة اللسان "٤/ ٢٥١٤" لـ"هيمن بن قحافة السعدي" وهو أحد بني عوافة بن سعد بن زيد مائة بن تميم، وقيل أحد بني عامر بن عبيد بن الحارث، راجز إسلامي محسن، الشاهد في قوله "الصهابجا" فأصله الصهابي، أبدل الياء جيما، ا وسر صناعة الإعراب ١/١٩٣، وشرح شواهد الشافية ٢١٦، واللسان والتاج "صهب" و "صهيج".

^٣ هذا الإبدال أشد من إبدالها من الياء المشددة لعدم التشديد بيتان من الرجز المشطور، ينسبان لرجل من أهل اليمن لم ينكر اسمه. ينظر فيهما: سر الصناعة: ١/ ١٩٣ والمتمع: ١/ ٣٥٥، وشرح الشافية: ٢/ ٢٨٧، وشرح شواهد: ٢١٥-٢١٨.

والشاحح: الحمار أو البغل. والشاهد: إبدال الجيم من الياء غير المشددة، والأقصر: الأبيض، والنهات: النهاق، وينزى: يحرك.
^٤ الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٧٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٦؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ١٧٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٢٠٥ (الجيم)؛ والمحتسب ١/ ٧٤؛ والمقرب ٢/ ١٦٦؛ والمتمع في التصريف ١/ ٣٥٥ سر صناعة الإعراب ١/ ١٩٤؛ وشرح الشافية ٣/ ٢٣٠؛ وشرح شواهد ٤٨٦، ٤٨٧، ونسبه بعضهم إلى العجاج. والشاهد فيه قوله: "أمسجت وأمسجا" حيث أبدل الياء جيما في "أمسجت"، فالأصل: "أمسيت"، كما في "أمسجا"، والألف هنا مبدلة من ياء.



٤ - إبدال اللام من الضاد

تبدل اللام من الضاد ، يقول أبو الحسن: "وأما اللام فأبدلت من الضاد^٢ في "اضطجع" ، قال الراجز^٣:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَادَعَهُ وَلَا شَبَعَ مَالَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقَفٍ فَالْطَجَعَ

يريد: فاضطجع^٤.

ويمكن القول إن من الإبدال الشائع إبدال اللام من النون ومن الضاد، ومن إبدال الجيم من الياء، الشائع في ذلك ما اطرده أو كثر في بعض اللغات كالعجعة في لغة قضاة، والعننة كقولهم: ظننت عنك ذاهب، أي أنك، والكشكشة في لغة تميم، كقولهم في خطاب المؤنث: ما الذي جاء بش "يريدون بك، وقراءة بعضهم": قَدَ جَعَلَ رَبُّشِ تَحْتَشِ سَرِيًّا، والكساسة في لغة بكر، كقولهم في خطاب المؤنث: أبوس، و"أمس "يريدون" أبوك" و"أمك".

وتفسير ذلك : ض+ط ← ل+ط

^١ قال البغدادي: "وذهب ابن عصفور في كتاب الضرائر إلى أن إبدال الياء الخفيفة جيما خاص بالشعر، ولم أره لغيره (انظر شرح شواهد الشافية ٢١٦).

^٢ شرح الشافية ٢٢٦/٣، وشرح المفصل ٤٥/١٠.

^٣ الرجز لمنظور بن حية الأسدي ورد منسوبا له في شرح التصريح، ٢ / ٢٦٧ وشرح شواهد الشافية، ٤ / ٣٧٤ وورد من غير نسبة في الخصائص، ١ / ٦٣ - ٢ / ٣٥٠ - ٣ / ١٦٣ والمنصف، ٢ / ٣٢٩ والخصائص ١ / ٦٣، ٣ / ١٦٣، وشرح المفصل ٩ / ٤٣، ١٠ / ٤٦.

^٤ الممتع ١ / ٤٠٣.



بأنه اجتمع صوت الضاد والطاء وهما صوتان يجمع بينهما التفخيم ، فضلاً عن وقوع صوت الصاد ساكناً في نهاية مقطع نحو اضطجع، مما أدى إلى إضعافه بالسكون، وقد حصل بين هذين الصوتين المتماثلين تخالف صوتي تمثل في استبدال صوت اللام بصوت الضاد : الطجع، وذلك لأن صوت اللام أكثر وضوحاً في السمع من صوت الضاد.

٥ - إبدال الشين من كاف المؤنث

نص أبو الحسن على إبدال الشين من كاف المؤنث: "وأما الشين فأبدلت من كاف المؤنث في نحو: "ضربتكَ" فقالوا: "ضربتُش"، ومنه قوله^١:

فَعَيْنَاشِ عَيْنَاهَا وَجِيدِشِ جِيدَهَا خَلَا أَنَّ عَظْمَ السَّاقِ مَنَشِ دَقِيقِ

ويمكن القول إنه كان القياس في الشين المبدلة من كاف المخاطبة أن تحذف في الدرج لَكَنَهَا أُجريت في حاله الوصل مجرى حالة الوَقْفِ حرصاً على البيان لأن الكسرة الدالة على التأنيث فيها تخفى في الوقف فاحتاطوا للبيان بأن أبدلوها شيناً فقالوا: عليش ومنش ومررت بش. وتحذف في الوصل. ومنهم من يجرى الوصل مجرى الوقف فيبدل منه أيضاً^٢.

^١ من الطويل لمجنون ليلي، الشاهد في البيت: عيناش، جيدش، منش "فقد قلب الكاف شينا، والأصل "عيناك، جيدك، منك" انظر سر صناعة الإعراب ٢١٨/١، والخزانة ٤/٥٩٧، ٥٩٥.

^٢ ابن جني انظر سر صناعة الإعراب ٢١٨/١.



ويمكن تعليل هذا البديل صوتياً على أنه عادة لهجية كانت سائدة بين بعض القبائل العربية، وقد أصبحت تميز بين المذكر والمؤنث

٦ - إبدال العين من الهمزة (العننة)

بدل العين من الهمزة في بعض البيئات اللهجية ، وهي ما أطلق عليها القدماء عننة تميم، يقول أبو الحسن: "وأما العين فأبدلت من همزة "أن" فقالوا "عن" . قال الشاعر^١:

أَعَنَّ تَوَسَّمَتَ مِنْ خَرَقَاءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبَابَةِ مِنْ عَيْنِكَ مَسْجُومٌ

يريد "أن توسمت" ، وقال آخر^٢ :

أَعَنَّ تَغَنَّتْ عَلَى سَاقٍ مَطْوِقَةٌ زَرْقَاءُ تَدْعُو هَدَيْلًا فَوْقَ أَعْوَادٍ؟

يريد "أن تغنت"^٣.

ويمكن القول إنه : يريد : إن توسمت، ويروى : إن، وهذه لغة من يقيم العين مقام الألف والألف مقام العين لقرب مخرجهما، وذلك في الفتح، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف، ويعود السبب في ذلك إلى : التقارب في المخرج، علاوة على أن صوت العين أكثر وضوحاً في السمع من الهمزة ، والوجه فيه أن العين تقرب من مخرج الهمزة وهي أبين من الهمزة ففرّوا إليها خصوصاً عند اجتماع الهمزتين ويؤيده أن لغة بني تميم إبدال العين من

^١ أبو الرمة، انظر صر صناعة الإعراب ١/٢٣٤، والخصائص ١١١/٢، والخزانة ٤/٩٥، وشرح شواهد الشافية ٤٣٧.

^٢ من الطويل لابن هرمة، انظر الخصائص ١١/٢، وصر صناعة الإعراب ١/٢٣٥.

^٣ الممتع ١/٤١١.



الهمزة^١. والوجه فيه أنَّ الهمزة والعين متجاورتان في المخرج، فمن ذلك قولهم في عباب أبواب ويجوز أن تكون الهمزة أصلاً من قولهم أبٌ للشَّيء إذا تهيأ له وعباب البحر معظمه ومعنى التهيؤ موجود فيه وقالوا عَفْرَةٌ الحَرِّ وأُفْرَتُهُ والهمزة بدل من العين ويجوز أن تكون أصلاً من قولهم أفر يأفر أفرًا، وأصلُ الكَلِمَةِ من الشَّدَّةِ والمعنيان يَجْتَمِعَانِ فِيهَا .

وقد أبدلت من همزة "أَنَّ" فقال "يعجبني عنَّ عبدالله قائم"، يريدون: "أنَّ عبدالله قائم" ، وأبدلت من الهمزة في "مؤتلي" فقالوا "معتلي"^٢ ، وبعض العرب يقول: أردت عن تفعل، ومنها إن بينهم لُعَهْنَةٌ: أي إحنةٌ وأما ما أورده الزجاجي فهو عبد عليه وأبد: أي غضب عليه، وهو عيصك وإيصك، أي أصلك، وهو يوم وأكُّ، وعكيك وأكيك: أي حارٌّ، وذكر محمد ابن يحيى العنبري أن رجلاً من فصحاء ربيعة أخبره أنه سمع كثيراً من أهل مكة: يا أبد الله، يريدون يا عبد الله، ويقال: الخنْأَبَةُ وَالْخَنْعَبَةُ، لخنْأَبَةُ الأنف، وهي صفحته، تهمز ولا تهمز، وهي دون المحجر مما يلي الفم، وتكعكع وتكأأأ عن الشئ^٣.

إبدال الكاف من تاء الضمير المخاطب

أبدلت الكاف في اللهجات العربية من تاء الضمير المخاطب، يقول

أبو الحسن: "وأبدلت الكاف من تاء ضمير المخاطب في "فعلت" فقالوا "فعلك" ، وأنشد

^١الزركشي ٣١/٢.

^٢الممتع ٤١١/١.

^٣الأستراباذي، انظر شرح شافية ابن الحاجب ٤/٣٥.



سحيم قصيدة فقال " أحسنتك والله " يريد " أحسنت والله " ، وأنشد أبو الحسن لبعضهم^١ :

يَابَنَ الزَّبِيرِ طَالَمَا عَصِيكَ وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

لَتَضْرِبَنَّ بِسَيْفِنَا قَفِيكَ^٢ يَرِيدُ عَصِيَّتَنَا وَعَنَيْتَنَا . فروى : عنينا بدل التاء كافاً مثل عصيكا . وعنينا إليك بمعنى أتعبتنا بالمسير إليك . والتون الخفيفة في قوله : لنضربن نون التوكيد^٣ .

ويمكن القول إنه نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له ، لكن وضع ضمير النصب مرفوع ضمير الرفع ، غير صحيح ، بل الذي ذكره ابن عصفور أن هذا من إبدال تاء الضمير كافاً ، وهو من شاذ البدل ، فليس من وضع ضمير النصب موضع ضمير الرفع . والذي يدل على أنه من باب البدل تسكين آخر الفعل له في قولهم : عصيك . فالكاف بدل من التاء بدلاً تصريفاً لا من باب إنابة ضمير عن ضمير . ومن الملاحظ في هذه الأحرف أنها منتشرة في بيئات لهجية ، علاوة على العلاقة الصوتية بين الصوتين المبدلين إما في الملامح أو في المخرج .

^١ (الرجز لرجل من حمير في خزنة الأدب / ٤ / ٢٨ ، ٤٣٠ ؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٥ ، ولسان العرب ١٥ / ٤٥٥ "تاء" ، وسر صناعة الإعراب / ١ / ٢٨٠ ؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣ / ٢٠٢ ؛ ولسان العرب ١٥ / ١٩٣ "قفا" ومغني اللبيب / ١ / ١٥٣ ؛ والممتع في التصريف / ١ / ٤١٤ صناعة الإعراب / ١ / ٢٨١ ، وشرح الشافية ٣ / ٢٠٢ ، وشرح شواهد ٢٥ - ٢٧ ، ٤٢٧ ، والخزانة ٢ / ٢٥٧ ، وقفيكا أصله : قفاكا ، قلبت فيه الألف ياء ، وروي "عنينا" بدل من "عنيتنا" .
^٢ (الممتع / ١ / ١٢٤ .

^٣ (ابن جني ، انظر سر صناعة الإعراب / ١ / ٢٢٥ . وأراد بَابَنَ الزَّبِيرِ عبد الله بن الزبير حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ابن جني "أبدل الكاف من التاء ، لأنها أختها في الهمس" .



٧ - تصحيح اسم المفعول من اليائي

أجاز ابن عصفور الإتمام في "مفعول" من ذوات الياء وهي لغة بني تميم.
قال^١: وكأنها تفاحة مطبوبة

وقال علقمة^٢: حتى تذكر بيضاتٍ وهيَّجَه يوم زادٍ عليه الريح مغيوم

والإعلال أفصح^٣.

ويمكن القول إن (مفعول) من الثلاثي يحذف منه الواو أو العين - بحسب اختلاف النحويين في ذلك، فيأتي ناقصاً ومخالفاً للقاعدة الأصلية لثقل مفعول من الأجوف نحو مقوول و مصوون و مبيوع و مخيوط، إلا أن هناك من يعامل المعتل معاملة الصحيح ،

^١ نصف بيت من الكامل لم يعثر على تمامه، ولم يعرف قائله، غير أنه شاعر من بني تميم يصف الخمر، والضمير في كأنها يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر. مطبوبة: اسم مفعول: من طاب فلان الشيء يطيبه، إذا وجده طيباً حلواً، وطاب الشيء: إذا حلا وحسن. فالفعل متعد، ومنه أخذ اسم المفعول، ولازم كما بينا و"تفاحة" خبر كان. ووجه التشبيه نكاء الرائحة وطيبها. الشاهد: في مطبوبة، فقد جاء على الأصل، والقياس أن يقال مطيبة كمبيعة. أنشده الأصبغي عن أبي عمرو بن العلاء. وقد أورده ابن جني في المنصف: ١/ ٢٨٦، والخصائص ١/ ٢٦٠، وابن الشجري في أماليه: ١/ ٢١٠، وابن عصفور في الممتع ٢/ ٤٦٠، وابن يعيش ١٠/ ٨، وابن منظور في اللسان "طيب": ٤/ ٢٧٣٢. المقتضب ص ٣، وشرح المفصل ١٠/ ٨، والمنصف ١/ ٢٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢١٠، والعيني ٤/ ٥٧٤، واللسان والتاج (طيب).

^٢ من مفضلية له، المنصف ١/ ٢٨٦، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢١٠.

^٣ الممتع ٢/ ٤٠.



فجاء به على الإتمام إخضاعاً للقاعدة الأصلية حيث الإتمام أي رده إلى ما كان ينبغي أن يكون عليه^١.

وكثر تصحيح اسم المفعول في المعتل الياء حتى صار قياساً وهو لغة بني تميم^٢، نحو: مبيوع، ومخيوط، ومكيول، ومزيوت ومطيوب، ومغيوم^٣، فبنو تميم تصحح اليائي، وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو، سمع ثوب مصوون^٤، وفرس مقوود، ويمكن القول إن سبب الإتمام هنا سكون ما قبل الياء أو الواو فجرت لذلك مجرى الصحيح.

٨ - إتمام اسم مفعول من الواوي خلافاً للقياس

يقصر ابن عصفور الإتمام في اسم المفعول الثلاثي الأجوف الواوي على السماع، وينقد من أجاز القياس في إتمامه، حيث ينكر الاحتجاج بالشاذ، فيقول:

" ولا يجوز الإتمام في ذوات الواو إلا فيما سمع، والذي سمع من ذلك^٥ مسك

^١ (وزن (مقول) (مفعل) ، ووزن (مبيع) (مفعل) عند الخليل وسيبويه، أما عند الأخفش فوزن (مقول) (مقول) ووزن (مبيع): (مفيل) (انظر الأمالي الشجرية ١١/٢، ٢٠٤).

^٢ (انظر شرح الكافية الشافية ٤/٣١٤، ٢١٤).

^٣ (الأستراباذي، انظر شرح شافية ابن الحاجب ٢/٧٩٨).

^٤ (ولا يقاس على ذلك، وندر تصحيح الواوي العين؛ فيقال: مصوون. واشتهر تصحيح بائي العين وهي لغة تميم؛ فيقولون: مبيوع ومخيوط.

^٥ (المقتضب ص ٣، والمنصف ١/٢٨٥-٢٨٧، و أمالي ابن الشجري ١/٢٠٩).



مدووف"، قال الراجز^١: والمسك في عنبره المدووف، والأشهر "مدوف" ، وقالوا" رجل معوود" ، و"فرس مقوود" ، و"ثوب مصوون" ، و" قول مقوول" ، وإنما لم يجز الإتمام في "مفعول" من ذوات الواو إلا فيما شذ لأن الواو أثقل من الياء^٢. وخالف المبرد كافة النحويين فأجاز الإتمام في ذوات الواو قياسا على ما ورد منه، وقال: ليس بأثقل من "سرت سوورا" و "غارت عينه غوورا" لأن في "سوور" و "غوور" وواوين وضميتين، وليس في " معوود" مع الواوين إلا ضمة واحدة^٣. وهذا الذي ذهب إليه باطل لأن ما ورد من ذوات الواو من القلة بحيث لا يقاس عليه. وأما احتجاجة ب "سوور" و "عوور" فباطل لأن مثل "سوور" شاذ، ولو لم يسمع لما قيل.

والضرورة دعت إلى ذلك في مثل "سوور" لأنهم لو أعلوا فأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة لوجب حذف إحداهما فيصير بلفظ "فُعول" و "فُعَل" واحداً فيقع اللبس، وكذلك أيضاً لو أعلوا الواو في مثل "قَوول" فقلبوها ألفاً لالتقى ساكنان الألف والواو، فيجب حذف أحد الساكنين فيصير "فَعول" و "فَعَل" في اللفظ واحداً فيقع اللبس لأن المصدر قد يأتي على "فُعَل" ك "ظَلَم" ، وكذلك الصفة قد تأتي على "فَعَل" ك "ضَخَم". ولا يلزم شيء

^١ الرجز الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٦١؛ ولسان العرب ٩/ ١٠٨ (دوف)؛ والممتع في التصريف ٢/ ٤٦١؛ والمنصف ١/ ٢٨٥. اللغة: المسك والعنبر: مادتان عطريتان. المدووف والمدوف: المسحوق، أو المخلوط، أو المبلول بالماء، والمقتضب ص ٣، والمنصف ١/ ٢٨٥ ، ولسان والتاج (دوف)، والمدووف: المسحوق أو الممزوج أو المبلول. والشاهد فيه قوله: "المدووف" حيث أتم المفعول من: داف يدوف ولم يخففه إلى المدوف.

^٢ (الممتع ٢/ ٤١).

^٣ (الصواب أنه الكسائي. انظر شرح الشافية ٤/ ١٥٠، ١٤٩، والمقتضب ١/ ٩٩، ١٠٠.

^٤ (الممتع ٢/ ٤١).



من ذلك في إعلال " مفعول " لأن اسم المفعول لا يأتي أبداً من الفعل الثلاثي إلا على وزن مفعول، فإذا أعلته علم أنه مَعْرٌ من ذلك^١ ويمكن القول

١- إن البصريين أجمعين لا يجيزون إتمام ما كان منه من ذوات الواو، لأن الواوات أنقل عليهم من الياءات، ومنها يفرون إلى الياءات، وقد نسب سيبويه إتمام مفعول من الياء والواو إلى بعض العرب ولم يحدد لغة معينة قال سيبويه^٢ : ولا نعلمهم أتموا في الواو لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات وقد روى بعضهم^٣ : ثوب مصوون. " ، أما الفراء فنسب ذلك إلى العرب دون تحديد، والظاهر أنه لغة فقد نسب المازني إلى بني تميم إتمام مفعول من الياء فهم يقولون : مبيوع ومعيوب ومسبور به، أما ما كان من الواو فلم يتموه^٣ ، ونسب ابن عصفور الإتمام في مفعول من ذوات الياء إلى بني تميم مجيزاً إياه، ولم يجز الإتمام في ذوات الواو غلا ما ورد مسموعاً ولم يعزه إلى أحد.

فالضمة على الواو تستثقل لا سيما وبعدها واو أخرى، فلذلك لا يتمون مفعولاً من الواو فلا يقولون^٤ : مقوول، هذا هو الأشهر. والإعلال في ذوات الياء هو القياس، مع أن الياء دون الواو في الثقل، فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح . ومن ذلك أيضاً قولهم : فرس مقوود وقول مقوول، ورجل معوود.

٢- حكى عن المبرد (٢٨٥ هـ) إتمام مفعول من الواو جوز ذلك في الضرورة، قياساً على السوور والغوور^٤، وقال: ليس بأثقل من سرت سووارا، وغرت غوورا، لأن في سوور وغوور واوين وضميتين، وليس في مصوون مع الواوين إلا ضمة واحدة. وأما قياس أبي العباس فقال الفارسي (٣٧٧ هـ)^٤ : هو خطأ، لأنه يجيز شيئاً ينفيه القياس، وهو غير

^١ السابق ٢/٤٢.

^٢ الكتاب ٤/٣٤٨.

^٣ انظر المنصف ١/٢٨٣.

^٤ ابن الشجري، انظر أمالي ابن الشجري ١/٣٢٢.



مسموع، فأما سرت سوورا فلو لم يسمع لما قيل، وإن فلو أعلوا في سوور لأسكنوا الواو الأولى وبعدها واو ساكنة فيجب حذف إحداهما، فيصير على وأن فعل، فكرهوا التباس مثال فعول بمفعول، واسم المفعول من فعل وزنه مفعول أبدا نحو: ضرب فهو مضروب، وأمن الالتباس في مصون ومقول فجرى على ما يجب فيه الإعلال. "فالظاهر ما عليه الجماعة^١ والأشهر "مدوف" وقالوا " :رجل معوود، وفرس مقوود، وقول مقوول".^٢.

العلة الثانية عشرة: استصحاب الحال

استصحاب الحال هو: ملازمة الأصل، إذ الاستصحاب في اللغة بمعنى الملازمة^٣ أو البقاء على الأصل واستعماله لعدم الدليل على العدول عنه؛ لذلك لا يتطلب البقاء على الأصل تعليلاً لأن ما بقي على أصله لا يحتاج إلى تعليل، وإنما يحتاج إلى ذلك ما عدل به عن الأصل باستعمال فرعه. وأحياناً يقال: المجيء على القياس، والقياس يراد به الأصل^٤.
وليس المقصود هنا الرد إلى الأصل، فهو استعمال الأصل بعد رفضه والعدول عنه إلى فرعه، ولذلك أطلقوا عليه: الأصل المرفوض لأن الاستعمال جرى على استعمال الفرع ورفض الأصل والعدول عنه لسبب من الأسباب، ثم رد هذا الأصل واستعمل في الشذوذ، أو الضرورة الشعرية، ووصف بالقلة أو الندرة.

^١ابن يعيش، انظر شرح المفصل ٤٥٣/٥.

^٢ابن جني، انظر المنصف ٢٨٥/١، وانظر المقتضب ١٠٢/١، ١٠٣.

^٣انظر اللسان (ص ح ب).

^٤انظر الكتاب ٦٤٨/٣، ٦٤٩.



فلاستصحاب - وهو استعمال الأصل والبقاء عليه وهو كثير في كلام العرب، فكثيرا ما يقولون: "لأنهم يردونه إلى الأصل" ، ووضع سيبويه بابا هو (باب ما ترده علامة الإضمار إلى أصله)^٢.

وذهب كثير من الصرفيين إلى أن قاعدة: "قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل" كانت وراء نوع من العلل أطلق عليه علة السماع ، إذ إن المعول عليه في ثبوت الفرع دون ثبوت الأصل هو ما سمع عن العرب ، وما نقل عنهم في هذا الشأن، والعرب كثيرا ما تستعمل الفرع وتهمل الأصول. وعلة الأصل هو ما يسمى "الطرد" إذ الغاية الكبرى اطراد الأبنية أو النماذج وما تتطلبه من سهولة النطق وانسجام الأصوات؛ لذا جاءت المسائل التي علل بها ابن عصفور استنادا إلى الأصل على النحو التالي:

١ - الياء في (فُعلى) على هينتها دون قلب

في الصفة دون الاسم

ذكر أبو الحسن اعتلال اللام وصحة العين حتى لا يؤدي إعلالها إلى إعلال بعد إعلال وحذف، وعدَّ قلب الواو ياء لغير موجب ، فقال لهذا السبب: " ولولا ورود السماع لما قيل" ، حيث يقول: "وأما "ريا" التي يراد بها الرائحة فصفة من معنى "رويت" وكان الأصل فيه" رائحة رياء" ، أي: ممتلئة طيبا. ولو كانت اسما لكانت "روى" لأن أصلها "رويا" فكانت تبدل الياء واوا كما فعلت في "عوى" ، ثم تدغم الواو في الواو. فلما لم يقولوا ذلك علمنا أنها صفة أصلها "رويا" فاجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء^٣. فإن قيل: فهلا ادعي أن "ريا" اسم وأنها في الأصل "رييا" فيكون

^١(السابق/ ٢٨٦، ٣٤٥، ٣٥٧، ٣٦١، ٣٦٩، ٤١٢، ٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٥، ٥٩٩. والمقتضب/ ٢٩، ١٠١، ١٢٠، ١٣٩،

١٤١، ١٤٣، ١٦٢، ٢٥٢، ٢٣٣/٢، ٢٧٥، ٢٨١، ٣٥٤/٣، ٣٦٥، ٢١٤/٤، ٢٢٤.

^٢(نظر الكتاب/ ٣٧٦/٢.

^٣(الممتع/ ١٥٢/٢.



من باب ما عينه ولامه ياء، ثم قلبت اللام واوا فصار "ريوى"، ثم اجتمع ياء وواو وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء؟ فالجواب أن الذي منع من ذلك أنه لا يحفظ من كلامهم تركيب "ري ي"، ومن كلامهم تركيب "روي" نحو "رويت". والسبب في أن اعتلت اللام في هذا الباب^١ وصحت العين أنك لو أعلتتهما جميعا لأدى ذلك إلى الإعلال بعد الإعلال والحذف.

ألا ترى أنك لو قلبت الواو من "طويت" ألفا والياء ألفا-تتوالي الإعلال ثم يلتقي الألفان وهما ساكنان، فيؤدي ذلك إلى الحذف. فلما لم يكن إعلالهما معا أعلت إحداهما وكانت الأولى بإعلال اللام لأنها طرف. وأيضا فإنك لو أعلت العين وصحت اللام لكنت تقول "شاي يشي" و"طاي يطي"، فتقلب الواو التي هي عين ياء و تدغمها في الياء، وندخل اللام الضمة لأنها تجري مجرى الصحيح. فكان يلزم في ذلك تغيير و تبديل كثير، فرفض لذلك^٢. ويمكن القول إن

١- قلب الواو ياء إذا كانت الواو لامل "فعلى" اسما وليس صفة، نحو "الدنيا، العليا، والقصيا"^٣ والأصل: الدنوى، العلوى، والقصوى". وما يأتي من الأسماء بتصحيح الواو كما قالوا قي "القصوى"^٤ وهي من الأسماء، لكنهم أجروها مجرى الصفات تنبيها على الأصل.

^١ يريد: باب طوى و شوى.

^٢ الممتع ٢/١٥٢، ١٥٣.

^٣ القصيا: تأنيث الأقصى.

^٤ انظر: الكتاب ٢/٣٨٤، والمقتضب ١/١٧٠، ١٧١.

^٥ حكم ابن جني عليها بالشذوذ لأنها اسم على "فعلى" ولم تقلب فيها الواو ياء، ويجوز أنتكون خرجت على الأصل لأنها في الأصل صفة، فجعل ذلك تنبيها على أنها في الأصل صفة، لأنها قد تكون صفة بالألف واللام. (انظر المنصف ١٥٤، والكناش ٢/٢٩٨).



وما جاء من النعوت مثل "العليا" و "الدُنْيا" فإنه يأتي بضم أوله وبالياء لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، فليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: القصوى، فأظهروا الواو وهو نادر، وأخرجوه على القياس، إذ سكن ما قبل الواو ، وتميم يقولون: "الْقُصْيا" ، فإذا كانت لام "فُعْلى" ياءٍ صَحَّحت في الاسم نحو: "الْفُتْيا" وفي الصفة نحو "الْقُصْيا" ، وإذا كانت لام "فُعْلى" واوا صَحَّحت في الاسم نحو "حزوى" ، وتعل الواو فتقلب ياء في الصفة ، نحو قوله تعالى: (إنا زينا السماء الدنيا) ، يستثقلون الواو مع ضمة أوله، إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في "الْقُصوى" جيء به على الأصل، وبنو تميم قالوا "الْقُصْيا" على القياس.

٢- فعلوا ذلك تفرقة بين الاسم والصفة. وقلبوا الياء واوا في الاسم دون الصفة لأن الاسم أخف من الصفة ، لأن الصفة تشبه الفعل، والواو أثقل من الياء، فلما عزموا على إبدال الياء واوا جعلوا ذلك في الاسم لخفته ، فكان عندهم من أجل ذلك أحمل للثقل. وهو مع ذلك غير قياسي لأنه قلب لغير موجب، ولولا ورود السماع بذلك لما قيل^٢، وامتناع القلب في "قُصوى" " وأمثالها على "فُعْلى" لأن هذه الأسماء كانت أوصافاً ، ووقت تحولها من الوصفية إلى الاسمية كانت واوية اللام، فلما قرئت في الاسمية قلبت الواو ياء استجابة لما أملاه عليها وضعها اللغوي الجديد.

٣- ومن قلب هنا فلا اعتبار التخفيف، ومن لا يقلب فلا اعتبار اللبس إذ تلتبس فيما لو غُيرت ب"فُعْلى".

٤- ما حدث ل"فُعْلى" من تغيير نتاج أسباب صوتية و صرفية، فإن كان نعتاً أبدلت من الضمة كسرة لتثبت الياء ، نحو "بيض" ، وقوله تعالى: (قسمة ضيزى) لمنع اللبس بين ما كان اسماً أو صفة، فضلاً على استئقالم وقوع الياء ساكنة إثر ضمة.

^١ الآية ٦ من سورة الصافات.

^٢ للممتع ٢/١٢٥.

^٣ الآية ٢٢ من سورة النجم.

٢ - تقديم حركة الأصل على التخفيف أو العكس

من ذلك ما ذكره أبو الحسن من إدغام المضعف الذي سكن آخره: "والذين من لغتهم الإدغام يخالفون في تحريك الثاني: فمَنهم من يحركه أبداً بحركة ما قبله إتباعاً فيقول "رُدُّ" و "فُرُّ" و "عَصَّ" ما لم تتصل به الهاء والألف التي للمؤنث فإنه يفتح على كل حال نحو "رُدَّهَا" و "عَصَّهَا" و "فُرَّهَا" ، أو الهاء التي هي للمذكر فإنه يضمه نحو "رُدَّهُ" و "فُرَّهُ" و "عَصَّهُ" وذلك لأن الهاء خفية فكأنك قلت "ردا" و "ردوا". فكما أنك تفتح مع الألف وتضم مع الواو فكذلك تفعل هنا لأن الهاء خفية أو لم تجئ بعد الفعل بكلمة أولها ساكن فإنه يكسر أبداً نحو "رُدَّ ابْنَك" و "رُدَّ القوم" وذلك لأنك قد كنت تحرك الآخر قبل الإدغام بالكسر على أصل التقاء الساكنين نحو "اردد القوم". فلما أدغمت في هذا الموضع حركت بالحركة التي كانت له قبل الإدغام، كما أنهم لما حركوا "مذ" لالتقاء الساكنين فقالوا "مذُ اليوم" ضموا لأن الأصل فيه "مذُ" ، فلما حركوا أتوا بالحركة التي له في الأصل^١.

ومنهم من يفتح على كل حال إلا إذا كان بعده ساكن وذلك لأنه آثر التخفيف واعتد بالهاء في مثل "رُدَّهُ" ولم يلتفت إلى خفائها إلا إذا كان بعده ساكن لأنه آثر حركة الأصل على التخفيف^٢.

ومنهم من يفتح على كل حال- كان بعده ساكن أو لم يكن- وذلك لأنه آثر التخفيف في جميع الأحوال. ومنهم من يكسر ذلك أجمع على كل حال . وهؤلاء حركوا بالحركة التي هي لالتقاء الساكنين في الأصل.

وإن لم تصل الحركة إلى الساكن الثاني فإن العرب الحجازيين وغيرهم لا يدغمون ذلك نحو "رددت" وكذلك "ارردن" لأن سكون الدال هنا لا يشبه سكون الجزم ولا سكون الأمر

^١(الممتنع ٢/٢٣٥، ٢٣٦).

^٢(السابق ٢/٢٣٧).



والنهي، وإن كان "اردن" أمراً لأنها إنما سكنت من أجل النون كما سكنت من أجل التاء في "رددت"^١

والسبب في أن لم يدغم هذا كما أدغم "رد" أن السكون في "اردد" - وإن كان بناء - أشبه المعرب من الوجهين المتقدمين فحمل عليه في الإدغام. وليس بين سكون الدال في "رددت" وأمثاله وبين المعرب شبه، فبم يكن له ما يحمل عليه^٢. إلا ناسا من بكر بن وائل فإنهم يدغمون في مثل هذا فيقولون "ردت" و "ردن" كأنهم قدروا

الإدغام قبل دخول النون والتاء. فلما دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما^٣.

ويمكن القول إنه يمتنع الإدغام عند سكون المماثل الثاني لغير الوقف، سواء كان في كلمة نحو: "ظَلَلْتُ"، أو في كلمتين نحو: "رسول الحسن"؛ لأنه لو أدغم لوجب تحريك المماثل الثاني، وذلك يمتنع في نحو: "ظَلَلْتُ"؛ لأنه لا يكون قبل ضمير الفاعل المتحرك إلا ساكن. وكذلك في نحو: "رسول الحسن"؛ لأنه لا يحرك لام التعريف للإدغام وأما بنو تميم فيدغمون فيما وقع السكون في ثاني المثليين عارضاً، ولم يعتدوا بالسكون العارض، نحو: رد، ولم يرد، فإن أصل "رد": "اردد، وأصل" لم يرد: "لم يردد. فسكون الثاني عارض في "لم يرد" للجزم، وفي "اردد" للجزم عند الكوفيين، أو لأن حكمه حكم المجزوم عند البصريين.

^١ السابق ٢/ ٢٣٧.

^٢ السابق ٢/ ٢٣٨.

^٣ السابق ٢/ ٢٣٨.

^٤ أشار الفراء إلى هذه اللغة وهو بصدده تفسيره لقوله تعالى: (وإن تصبروا وتَّقُوا لا يضرُّكم كيدهم شيئاً) (٢٠ من آل عمران). ينظر معاني القرآن: ١/ ٢٣٢ وتحدث عنها سيبويه أيضاً في كتابه: ٤/ ٢٣



لا يقال: سكون اللام في " ظللت " عارض، فينبغي أن يجوز فيه الإدغام عند بني تميم، كما جاز في: رد، ولم يرد^١.

فالسكون في " ظللت " كاللزم، وفي نحو: "لم يرد " عارض؛ ولهذا لم يدغم أحد في " ظللت " إلا في شذوذ رديء. ويمكن أن يقال: لم يدغم في "رد"، و"لم يرد " إلا بعد أن أسكن المثل الأول، ثم حرك الثاني لالتقاء الساكنين. وهو الجواب فيما نقل عن بكر بن وائل^٢ من "مرت " و"ردت " في: مررن ورددن، ولاحتمال أنهم قدروا انفصال ضمير الفاعل فأدغموه ثم ألحقوا به، أو لأنهم أجروا ضمير الفاعل مثل الفاعل مظهرا، نحو: رد زيد.

٣ - البقاء على الأصل (عدم القلب) هروبا من اجتماع همزتين وذلك في:

- اسم الفاعل من الثلاثي المجرد الأجوف المهموز اللام

إذا لم يعتل الفعل لم يعتل اسم الفاعل منه، وعلّة تصحيح الياء والواو في الفعل أنه بني على الأصل، فبني اسم الفاعل منه على الأصل كذلك، وهنا يذكر أبو الحسن مذهبي الخليل وسيبويه،، حيث يقول: " هذا حكم العين المعتلة إذا كانت اللام حرفاً صحيحاً ليس الهمزة. فإن كانت اللام همزة فلا تخلو الفاء إذ ذاك من أن تكون همزة أو لا تكون. فإن كانت همزة فإنه لا يجيء منه شيء في الأفعال لأن حروفه كلها تعتل... وإن لم تكن الفاء همزة فحكمه حكم ما لامه غير همزة إلا فيما أستثنيه لك:

من ذلك اسم الفاعل في نحو " جاء " فإنه يخالف اسم الفاعل من " قام " وأمثاله في أنك أبدلت من العين همزة كما فعلت ذلك في " قائم " وأمثاله، اجتمع لك همزتان - الهمزة التي

^١ (نظر شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٩٠٠: ٩٠٢).

^٢ (جاء في الممتع " ٦٦٠ / ٢ " : " إلا ناسا من بكر بن وائل، فإنهم يدغمون في مثل هذا، فيقولون: رَدْتُ، ورَدَنْ، كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء، فلما دخلتا أبقوا اللفظ على ما كان عليه قبل دخولهما. "



هي لام والهمزة المبدلة من العين - فتبدل من الهمزة الثانية ياءً لانكسار ما قبلها. هذا مذهب سيبويه. ومذهب الخليل أنهم قلبوا اللام في موضع العين فلم تلتقِ همزتان^١ "٢".

ويمكن القول إن اسم الفاعل من الأجوف المهموز "اللام" - عند سيبويه - تقلب لامي ياءً إذا همزت العين لثقل اجتماع الهمزتين، فالهمزة الثانية في "جائي" ونحوه تقلب ياءً وجوبا لوقوعها بعد همزة مكسورة، ثم يعل "جائي" الذي وزنه "فاعل" إعلال قاض، فيصير وزنه "فاع".

أما الخليل فيرى تقديم اللام على العين كراهية اجتماع الهمزتين فصار "جائي"، فلو لم يحصل "القلب المكاني" وهو تقديم اللام على موضع العين لأدى تركه إلى اجتماع همزتين، وذلك لأن الياء تقلب همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه، واجتماع الهمزتين مستكره لثقله، فوجب تقدير القلب، ثم أعل "جائي" الذي وزنه "فاعل" إعلال قاض فيصير "جاء" وزنه "فال"، وجعل الخليل القلب المكاني هنا قياسا مطردا^٣.

واختار ابن عصفور رأي سيبويه مع عدم إجراء القلب المكاني الذي هو خلاف

الأصل.

(١) على مذهب سيبويه جاء: أصلها: جاي، ثم جائي، ثم جاء. وعلى مذهب الخليل: جاي، فقلب فصار جائي، ثم جاء. ففي مذهب سيبويه توالي إعلالين في كلمة لا يوجد في كلام العرب إلا نادرا، وفي مذهب الخليل: القلب، والقلب أكثر في كلام العرب من توالي الإعلالين على الكلمة.

(٢) الممتع ٨٨/٢، ٨٩.

(٣) انظر الكتاب ١٦٨/٢، والسيرافي، انظر شرح أبيات سيبويه ٣٥١/٢، ٣٥٢.

نتائج البحث:

يخلص الباحث من دراسته في هذا البحث إلى النتائج التالية:

- ١- ترتبط قواعد العلة بالأصول المصرفية لأنها داخلة في القياس وأركانها من فرع وأصل، وداخلة على السماع ، واستصحاب الحال.
- ٢- ما هو موجود في الممتع في التصريف ليس كله لابن عصفور ، ولا كله للنحاة، بل هو متعلق بالاستدلال من الدرجة الأولى لذا لا نسلم به كله، وذلك حسب توظيف تلك القواعد ومدى ارتباطها بالعة المصرفية.
- ٣- ابن عصفور ذو منهج خاص في كتابه وتفكيره، تبرز فيه شمول نظرتة، ودقة ملاحظته، وجدة تصوره، وابتكاره وتوسعه في التعليل ، وفي القياس حيث إنه يتميز بالمنهج العلمي التقريبي في عرض العلل، مع التنظيم والترتيب، في عبارة مشرقة، وأسلوب جذاب يخفف من جفاف الصرف، مع الإكثار من الشواهد والأمثلة.
- ٤- لم يلتزم مذهب البصرة أو الكوفة أو بغداد، إنما اتبع منهج المحققين من العلماء معتمداً على الاختيار المدعوم بالدليل؛ لذا كان موقفه من علماء التصريف موقف المختار المميز الذي لا يرتبط بأثارهم إلا في حدود ما يلائم منهجه بدليل أنه أخذ عن البصريين وخالفهم ، وكذلك كان موقفه من الكوفيين والبغداديين، وإن كانت مخالفته للكوفيين أوسع.
- ٥- في موقفه من البصريين والكوفيين والبغداديين لا يتخطى القرن الرابع، إذ يقف من البصريين عند ابن جني، ومن الكوفيين عند ثعلب، ومن البغداديين عند القالي. أما من



خلف بعد هؤلاء من علماء تلك المدارس الثلاث فلا ترى له في الممتع أخذاً عنهم وموافقة لهم أو مخالفة.

٦- اعتماده الجدل والاحتجاج حتى يستوفي جميع جوانب الموضوع، فربما يعرض للمسألة الواحدة مذهبين، ويحتج لكل منهما، ثم يرجح أحدهما على الآخر بحججه المنطقي اللغوي، منثورا في طياته فيض من ألوان السماع والقياس.

٧- مع تمسكه بالنهج البصري، فقد كان مستقلاً، يرفض العصبية المذهبية، ويختار من آراء الكوفيين وغيرهم كان يقتنع بصوابه، ويخرج على إجماع المدرستين في بعض الأحيان.

٨- كانت له آراء كثيرة وتعليقات وتحليلات لم يسبق إليها.

٩- أما أسلوبه في معالجة العلل فيجمع بين الوضوح والبساطة تارة والغموض والاختصاص تارة أخرى، مما دفعني لمتابعة المادة العلمية في مظانها لأشبعها درساً وتمحيصاً لفك ما استغلق وإيضاح ما أبهم، ومع هذا فقد امتاز بالحرص على التيسير في الصرف العربي بما صنعه في كتابه (المتع في التصريف)؛ بإيجازه في العرض، ووضوح في التعبير، واختصار في العناوين، وبعد عن الخلافات التي لا جدوى من ورائها.

١٠- تأثره بسابقيه من حيث أصول الصناعة وأدلتها، ومن حيث المادة العلمية، وشواهد وأبوابه وتعريفاته.

١١- ترك أثراً واضحاً في كل من جاء بعده من الصرفيين وطبعهم بطابعه، فأخذوا عنه آراءه وتعليقاته وتحليلاته وأقيسته وبعض تعريفاته وأسماء أبوابه وعناوينه المختصرة.



توصيات البحث:

- ١ - العمل على تعقب المزيد من العلل الصرفية ودراستها دراسة صوتية حديثة.
 - ٢ - عمل دراسة عن الجوانب التعليمية في الفكر الصرفي التطبيقي.
- وفي الختام آمل أن أكون قد وُفِّقْتُ فيما اجتهدت فيه قدر طاقتي...
والحمد لله أولاً وآخراً،



قائمة المراجع والمصادر

- ١- ابن الأثير (المبارك بن محمد الشيباني الجزري أبو السعادات ٦٠٦هـ) (١٤١٩هـ): البديع في علم العربية تحقيق ودراسة د. صالح حسين العايد، ط. أولى، جامعة أم القرى.
- ٢- الأخفش: معاني القرآن تحقيق د. عبد الأمير محمود الورد ط. أولى، بيروت.
- ٣- الأشموني (أبو الحسن نور الدين ٩٠٠هـ): (١٩٩٨هـ). شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد، إشراف إميل بديع يعقوب، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
- ٤- الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد ٣٩٠هـ): (٢٠٠٤م ١٤٢٥هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق د. أحمد مخيمر، ط. أولى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان منشورات محمد علي بيضون.
- ٥- الأزهري (خالد بن عبدالله ٩١١هـ): شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الشيخ يس العلمي، دار الفكر.
- ٦- الأستراباذي (محمد بن الحسن ٦٨٦هـ منشورات محمد علي بيضون (١٩٧٥م): شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد لعبدالقادر البغدادي، حققها وضبط غريبها محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٧- الأسدي (علاء صالح عبيد) (٢٠١٦م): موانع الإعلال في العربية دراسة صوتية صرفية، عمان، الأردن، الرضوان للنشر والتوزيع.
- ٨- استيتية (د. سمير شريف): (٢٠١٢م): علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ط. أولى، دار وائل للنشر.



- ٩ - إسماعيل (سعيد محمد) (٢٠٠٢م): الدرس الصوتي عند ابن عصفور، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح
- ١٠ - إسماعيل (د. شهاب النمر) (٢٠١٦م): علم التصريف دراسة في فكر ابن جني ، ط. أولى، دار الآفاق العربية.
- ١١ - الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك للأشموني، القاهرة مكتبة النهضة المصرية.
- ١٢ - ابن الأنباري (أبو بكر ٣٢٨هـ): (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م): العلة النحوية والصرفية في كتاب إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله، د. عبد الحميد شحاذة، و د. صبيحة طعيس، الجامعة المستنصرية .
- ١٣ - ابن الأنباري (أبو البركات عبدالرحمن بن محمد ٥٧٧هـ):
- (١٩٧٥م): الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تحقيق محمد محيي الدين، دار الفكر.
- أسرار العربية تحقيق د. محمد بهجة البيطار، ط ١، دمشق، سوريا، مطبوعات المجمع العلمي العربي.
- ١٤ - أنيس (د. إبراهيم):
- (١٩٩٠م): الأصوات اللغوية ، مكتبة الأنجلو المصرية.
- (١٩٩١م): دلالة الألفاظ ، الأنجلو المصرية.
- (١٩٩٠م): اللهجات العربية ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- (١٩٩٤م): من أسرار اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية .
- ١٥ - أيوب (د. عبدالرحمن) (١٩٦٤م): التطور اللغوي ، ط القاهرة.



- ١٦- برجشتراسر (١٩٩٤م): التطور النحوي للغة العربية، أخرجه وصححه وعلق عليه د. رمضان عبدالنواب، ط.٢، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- ١٧- بشر (د. كمال):
- التفكير اللغوي بين القديم والجديد ، ط. مكتبة الشباب.
- (٢٠٠٠م): علم الأصوات، القاهرة، دار غريب .
- ١٨- البغادي (عبدالقادر بن عمر ١٠٩٣هـ): (١٩٨٩م): خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب تحقيق عبد السلام هارون، ط.٣، مكتبة الخانجي .
- ١٩- بكر (د. محمد صلاح الدين)، (١٩٩١م): قضية الأصالة والفرعية في دراسة النحو العربي، دار النطاقين للطباعة والنشر والتوزيع .
- ٢٠- البكوش (د. الطيب) (١٩٩٢م): التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، تقديم صالح القرمادي، ط.٣.
- ٢١- البنا (١٤٠٧): اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ط. ١، بيروت، عالم الكتب.
- ٢٢- البهنساوي (د. حسام)، (١٤٢٥هـ): علم الأصوات ، ط.١، مكتبة الثقافة الدينية .
- ٢٣- الجزري (شمس الدين أبو الخير ٨٣٣هـ)، (١٣٤٦هـ): النشر في القراءات العشر، تصحيح محمد أحمد دهمان، مطبعة التوفيق، دمشق.
- ٢٤- عبد الجليل (د. عبدالقادر)، (١٩٩٨م): علم الصرف الصوتي، سلسلة الدراسات اللغوية.
- ٢٥- الجندي (د. أحمد علم الدين)، (١٩٨٣م):، اللهجات العربية في التراث الدار العربية للكتاب .
- ٢٦- جنهويتشي (د. هدى)، (١٤١٤هـ، ١٩٩٣م): خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ط. أولى .
- ٢٧- ابن جني (أبو الفتح عثمان ٣٩٢هـ):



د. حسن رمادي غانم نصر

- التصريف الملوكي تحقيق د. ديزيرة سقال، بيروت دار الفكر العربي.
- الخصائص تحقيق محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى.
- سر صناعة الإعراب تحقيق د. محمد حسن إسماعيل وآخرين، ط. ٤، ،دار الكتب العلمية، بيروت ، منشورات محمد علي بيضون.
- (١٩٧٢م) :اللمع تحقيق د. فايز فارس، بيروت .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها تحقيق علي النجدي ناصف وآخرون، لجنة إحياء التراث.
- ٢٨- - (١٣٧٣م): المنصف في شرح تصريف المازني تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط. ١، دار إحياء التراث القديم، مصطفى البابي الحلبي .
- ٢٩- (١٩٥٥م): جواد(د.مصطفى):المباحث اللغوية في العراق ، القاهرة .
- ٣٠- (١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م): الحجى(د.عبدالحق):الإعلال في كتاب سيبويه في هدي الدراسات الصوتية الحديثة ، ط. ١، العراق،مركز البحوث والدراسات الإسلامية.
- ٣١- حسان (د. تمام):
- (٢٠٠٠م): الأصول دراسة إستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ط ١، الهيئة العامة للكتاب.
- (١٩٩٣م): البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية لنص القرآن ، ط. القاهرة، عالم الكتب.
- (١٩٩٤م):اللغة العربية معناها ومبناها ، الدار البيضاء، دار الثقافة.
- (١٩٩١م): مناهج البحث في اللغة ، الدار البيضاء .
- ٣٢- الحساني(د. عادل نذير)، (١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م): التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث قراءة في كتاب سيبويه ، ط. ١، بغداد، مركز البحوث والدراسات الإسلامية.



تَوْجِيهُ الْعِلَّةِ الصَّرْفِيَّةِ فِي الْمُتَمَعِ لِابْنِ عُصْفُور

- ٣٣- الحسن بن قاسم المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق سعيد الأفغاني، ط. ثانية، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ٣٤- حسن (د. فدوى محمد)، (٢٠١١م): أثر الانسجام الصوتي في البنية اللغوية في القرآن الكريم، إربد الأردن، عالم الكتب الحديث.
- ٣٥- الحديثي (د. خديجة)، (١٩٨٠م): دراسات في كتاب سيويوه، الكويت، وكالة المطبوعات.
- ٣٦- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف ٧٤٥هـ):
- (١٩٩٨م): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وجمع ودراسة د. رجب عثمان، مراجعة د. رمضان عبدالتواب، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- (٢٠٠١م): البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية.
- ٣٧- حمودة (د. طاهر سليمان)، (١٩٩٢م): القياس في الدرس اللغوي: بحث في المنهج، الإسكندرية، الدار الجامعية.
- ٣٨- الخولي (د. عبدالله)، (١٩٩٧م): قواعد التوجيه في النحو العربي، رسالة دكتوراه إشراف أ.د. محمد عبداللطيف حماسة، كلية دار العلوم جامعة القاهرة
- ٣٩- الداني (أبو عمرو): التيسير في القراءات السبع تصحيح أوتوبرتزل، مطبعة استانبول.
- ٤٠- الراجحي (د. عبده)، (١٩٧٧م): النحو العربي والدرس الحديث، الإسكندرية، دار الثقافة.
- ٤١- الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن محمد ٣١١هـ): إعراب القرآن المنسوب تحقيق إبراهيم الأبياري ط. الثالثة بيروت.
- ٤٢- الزجاجي (أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق ٣٣٧هـ)، (١٩٨٢م): الإيضاح في علل النحو تحقيق د. مازن المبارك ط. رابعة، بيروت.



- ٤٣- الزركشي(أبو عبدالله بدر الدين محمد ٧٩٤هـ): البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط.١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.
- ٤٤- ابن السراج(أبو بكر محمد بن سهل البغدادي ٣١٦هـ)، (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م): الأصول في النحو، تحقيق عبدالحسين الفتلي، ط٣بيروت، مؤسسة الرسالة.
- ٤٥- سقال(د.دزيرة)، (١٩٩٦م): الصرف وعلم الأصوات، بيروت، دار الصداقة العربية .
- ٤٦- السيرافي(أبوسعيد الحسن بن عبدالله البغدادي ٣٦٨هـ)، (٢٠٠٨م): شرح كتاب سيبويه، تحقيق أحمد حسن مهدي، و علي سيد علي، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
- ٤٧- سيبويه(١٨٠هـ): الكتاب تحقيق عبدالسلام هارون، ط.١، بيروت، دار الجيل.
- ٤٨- السيوطي(عبدالرحمن بن أبي بكر ٩١١هـ):
- (١٩٨٦م): المزهر في علوم اللغة تعليق محمد جاد المولى وآخرون، بيروت .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع تحقيق أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، الكويت، دار البحوث العلمية.
- ٤٩- الشايب(د. فوزي حسن)، (١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م) : أثر القوانين الصوتية في بناء كلمة العربية ، ط. أولى، إربد، الأردن، عالم الكتب الحديثة.
- ٥٠- شلبي(د. عبد الفتاح) ، (١٩٥٧م) :في الدراسات القرآنية- الإمالة في القراءات واللهجات العربية ، مؤسسة المطبوعات الحديثة.
- ٥١- شواهنة(د. سعيد محمد)، (٢٠٠٧م): القواعد الصرف صوتية بين القدماء والمحدثين، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق .
- ٥٢- الصبان(محمد بن علي ١٢٠٦هـ)، (١٩٩٧م):حاشية الصبان على شرح الأشموني ط١، ضبط وتصحيح إبراهيم شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية.



- ٥٣- الصيمري (٣٠٠هـ)، (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م): التبصرة والتذكرة، تحقيق د. فتحي أحمد مصطفى، دمشق، دار الفكر.
- ٥٤- الطبري (محمد بن جرير ٣١٠هـ): جامع البيان عن تأويل آي القرآن تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف مصر، والمطبعة الأميرية.
- ٥٥- عباس حسن: النحو الوافي ط ١٣ القاهرة، دار المعارف.
- ٥٦- عبدالفتاح الحموز، (١٩٨٥م): الحمل على الجوار في القرآن الكريم، الرياض، مكتبة الرشد.
- ٥٧- عبد المنعم فائز، (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م): السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيوييه دراسة وتحقيق عبد المنعم فائز، ط. أولى، دار الفكر.
- ٥٨- عبدالنواب (د. رمضان):
- (١٩٩٧م): التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الشركة الدولية للطباعة.
- (١٩٩٥م): فصول في فقه اللغة، القاهرة، الخانجي.
- ٥٩- عبدالجليل (د. عبدالقادر)، (١٩٩٨م): علم الصرف الصوتي، أزمنة.
- ٦٠- عرار (د. مهدي أسعد)، (٢٠٠٣م): ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاصيل، عمان، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.
- ٦١- عبدالعزيز (د. محمد حسن)، (١٩٩٥م): القياس في اللغة، ط ١، القاهرة، دار الفكر العربي.
- ٦٢- ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن ٦٦٩هـ):
- (١٩٨٠م): شرح جمل الزجاجي، تحقيق د. صاحب أبو جناح، بغداد.
- (١٣٩١هـ-١٩٧١م): المقرب، تحقيق أحمد الجواري وعبدالله الجبوري، بغداد.
- (١٣٩٠هـ): الممتع في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط ٢، حلب، دار القلم العربي.



- ٦٣- ابن عقيل (عبدالله بن عقيل الهمداني المصري ٧٦٩هـ):
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط ٢٠ دار التراث.
- (٢٠٠١م): المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات، مكة المكرمة، جامعة أم القرى.
- ٦٤- أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد ٣٧٧هـ):
- (١٤١٤هـ-١٩٩٤م): التعليقة على كتاب سيبويه تحقيق وتعليق د. عوض بن حمد القوزي، ط١، الرياض، جامعة الملك سعود.
- (١٩٨٥م): المسائل البصريات تحقيق محمد الشاطر، القاهرة، مطبعة المدني .
- (١٩٨٧م): المسائل الحلبيات تحقيق حسن هنداوي ، ط١، دمشق، دار العلم.
- (١٩٩٦م): عفيفي(د. أحمد): ظاهرة التخفيف في النحو العربي، ط١، الدار المصرية اللبنانية.
- ٦٥- عمر(د. أحمد مختار):
- (١٩٩٨م): البحث اللغوي عند العرب ، عالم الكتب .
- (١٩٩٧م): دراسة الصوت اللغوي ، القاهرة، عالم الكتب.
- ٦٦- العنبيكي (د.علي عبدالله حسين):
- (١٤٣٩هـ-٢٠١٨م): الأصول اللغوية المرفوضة في النحو والصرف، ط١، عمّام،الأردن، دار الرضوان.
- (١٤٣٣هـ-٢٠١٢م): الحمل على المعنى في العربية، ط١،، بغداد، ديوان الوقف السني.
- ٦٧- ابن فارس(أبو الحسين أحمد ٣٩٥هـ) ، (١٩٦٣م): الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي ، بيروت ، مؤسسة بدران للطباعة والنشر.



- ٦٨- أبو لفا (إسماعيل بن الأفضل صاحب حماة ٧٣٢هـ)، (٢٠٠٤م): الكناش في فني النحو والصرف ، دراسة وتحقيق د. رياض الخوام، بيروت، المكتبة العصرية.
- ٦٩- الفراء (أبو زكريا ٢٠٧هـ)، (١٩٨٠م): معاني القرآن، تحقيق محمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ٧٠- القاضي (عبدالفتاح): القراءات الشاذة دار إحياء الكتب العربية.
- ٧١- قباوة (د. فخر الدين): ابن عصفور والتصريف، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. أولى ١٣٩١هـ ١٩٧١م،
- ٧٢- كشك (د. أ. حمد):
- (١٩٩٧م): من وظائف الصوت اللغوي ، ط. ثانية، القاهرة.
- (٢٠٠٦م): النحو والسياق الصوتي ، القاهرة، دار غريب للنشر.
- ٧٣- الكندي (خالد بن سليمان بن مهنا) ، (٢٧هـ ١٤٢٧م): التعليل النحوي في درس اللغوي، ط. ١، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- ٧٤- ابن مالك (محمد بن عبدالله ٦٧٢هـ)
- (١٩٩٠م): شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، ط. أولى القاهرة .
- (١٩٨٢م): شرح الكافية الشافية تحقيق عبدالمنعم هريدي ط. أولى دمشق .
- ٧٥- المالكي (د. صالح مطلق بن سعد)، (١٤٣٨هـ): التعليل النحوي عند الرماني في شرحه لكتاب سيبويه دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية .
- ٧٦- المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ٢٨٥هـ): المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، بيروت عالم الكتب.



- ٧٧- محمد سالم الأمين ، (٢٠٠٨م) :مستويات اللغة في السرد العربي المعاصر دراسة نظرية تطبيقية في سيمانطيقا السرد ، ط.١، بيروت لبنان.
- ٧٨-الملخ(د. حسن خميس سعيد) ، (٢٠٠٠م):نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ، عمان ،الأردن، دار الشروق.
- ٧٩- ابن منظور :لسان العرب ،تصحیح أمين محمد عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي،
- ٨٠-الناصر(د. عبد المنعم) ، (١٩٧١م): شرح صوتيات سيبويه دراسة حديثة في النظام الصوتي للعربية من خلال نصوص كتاب سيبويه ، ط. أولى بيروت لبنان ، دار الكتب العلمية.
- ٨١- ناظر الجيش (محمد بن يوسف محب الدين الحلبي المصري ٧٧٨هـ) ، (١٤٢٨هـ): شرح التسهيل المسمى" تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد" ، دراسة وتحقيق د. علي محمد فاخر وآخرين، ط.١، القاهرة، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- ٨٢-نبيل منصر ،(٢٠٠٧م) :الخطاب الموازي للقصيدة العربية المعاصرة، ط. أولى ، الدار البيضاء ، دار توبقال للنشر.
- ٨٣-ندا(د. عصام) ،(٢٠٠٣م): قواعد التوجيه في الصرف العربي، رسالة دكتوراه إشراف أ. د. وفاء كامل، كلية دار العلوم جامعة الفيوم.
- ٨٤-النعيمي(د.حسام سعيد) ،(١٩٩٨م):أبحاث في أصوات العربية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة.
- ٨٥- النيسابوري (أبوالفضل): مجمع الأمثال تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ٨٦-ابن هشام(أبو محمد عبدالله بن هشام الأنصاري ٧٦١هـ):



- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين، بيروت، منشورات المكتبة العصرية.
- مغني اللبيب تحقيق مازن المبارك ومحمد على الحمد الله ط ٣ بيروت، دار الفكر العربي.
- ٨٧-الوراق(أبو الحسن)، (٢٠٠٥ م): العلل في النحو، تحقيق د. مها مازن المبارك، ط.٢، دمشق، سوريا، دار الفكر.
- ٨٨-ابن يعيش(موفق الدين علي بن يعيش ٦٤٣هـ):
- شرح المفصل بيروت عالم الكتب.
- (١٩٨٨م): شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، ط.٢، الدوحة، دار الأوزاعي.

Annual of the Faculty of Arts

A Refereed Academic Annual

Published by

the Faculty of Arts – Beni Suef University

Special issue

January 2020